المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

علي مولا

ضد التفكيك

تأليف

جون إليس

ترجمة وتقديم

حسام نايل

2064

ضد التفكيك

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: فيصل يونس

- العدد: 2064
- ضد التفكيك
- جون إليس
- حسام نايل
- الطبعة الأولى 2012

هذه ترجمة كتاب:

AGAINST DECONSTRUCTION

By: John M. Ellis

Copyright © 1989 by Princeton University Press

Arabic Translation © 2012, National Center for Translation

No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage & retrieval system, without permission in writing from the publisher.

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

ضد التفكيك

تأليـــــــــف: جون إليس

ترجمـــة وتقـــديم: حسام نايل

2012

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

إليس ، جون

ضد التفكيك/ تأليف: جون إليس ، ترجمة وتقديم: حسام نايل

ط ١ – القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٢

٢٢٤ ص ، ٢٤ سم
١ – الأدب – تاريخ ونقد
٢– اللغة، علم
(أ) نايل ، حسام (ترجمة وتقديم)
(ب) العنوان ٨٠٩

رقم الإيداع ٢٨١٧ / ٢٠١٢

الترقيم الدولى: I.S.B.N 978 - 977- 704 - 942- 9

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

إشارة قبل الترجمة..	7
تمهيد المؤلف..	11
الفصل الأول: **التحليل والمنطق والحُجَّة فى النقاش النظرى**.........	17
الفصل الثانى: **التفكيك وكُنْه اللغة**...........................	37
الفصل الثالث: **التفكيك والنظرية وممارسة النقد**............	101
الفصل الرابع: **ما الذى يعنيه القول بأن كل تأويل هو تأويل مغلوط؟.**	137
الفصل الخامس: **النصية ولعب العلامات ودور القارئ**............	157
الفصل السادس: **منطق التفكيك**..............................	187
الفصل السابع: **خاتمة: معنى التفكيك فى المشهد النقدى المعاصر**...	207
ثبت المفردات والتعابير المهمة فى الكتاب........................	217

إشارة قبل الترجمة

(١)

أحيانًا، يتوقف السائر في منتصف الطريق كي يلقي نظرة على الوراء بينما يتساءل بإغماضة عين وقورة: هل كان الاختيار صائبًا سديدًا؟ وقد يميل مدفوعًا بنوع من الكسل أو الاعتداد بالنفس إلى الإجابة بنعم. إذ الإجابة بلا عسيرة تدنو إلى مُحَالٍ؛ لأنها إما أن تتطلب مشقة إضافية- وقد أوشك الطريق على الانتهاء- أو تعدل الخسران. وقد يتساءل مُرْدِفًا: أكان ينبغي عليَّ هذا الاختيار؟ ويميل معظم السائرين إلى الإجابة بنعم: كان ينبغي؛ لأنه بكل بساطة قد حدث أن اخترت وقطعت وسرت. ذلك هو الإيمان بحتمية تاريخية تقلل من إرادة الإنسان لصالح الشعور بالراحة؛ حيث المتبقي من الطريق أهون من بحث جديد.

في بعض البرامج التلفزيونية ينتهي مقدم البرنامج إلى طرح السؤال الآتي على ضيفه الذي كان في الغالب نجمًا ساطعًا بدأ يخبو وقد اشتعل رأسه شيبًا: وهل إذا عاد بك الزمن إلى الوراء كنت ستختار الاختيارات نفسها؟ فيجيب الضيف وقد توهجت عيناه إما بوقار هادئ أو بحماس مستفز: نعم، ولو عاد، ولو عاد، لعدت، وعدت. هذا النوع من الضيوف الجازمين المستوثقين لا يعرف قاعدة اللعب العكسية: مَن يخسر يربح. لا يعرف أن السَفَرَ القَاصِدَ والعَرَضَ القَرِيبَ مَطْلَبُ إرادةٍ خائرةٍ وعزيمة بائسة.

أحيانًا، يتوجب على السائر الرجوع عن الطريق على الرغم من مشارفته الانتهاء. وقد يحدث أن يتسلى- عن عزيمة جَبَّارة لا تعرف الكَلَلَ- فيقرر التوقف عن

السير فى هذا الطريق حتى يجرب طريقًا آخر لا معرفة له به. وربما يتوقف عن السير كى يتدبر مستعلمًا مستشكلاً، لعله يكون أخطأ ولعله يكون أصاب. وفى الحالين -الخطأ والإصابة- يحتاج إلى استعلام واستشكال كى تتسع الرؤية وتزيد النهمة، إما بالعيون نفسها أو بعيون أخرى.

(٢)

يحدث، أحيانًا، أن يبالغ الشخص فى العناية بالماضى حد الشغف به. وقد يحدث العكس أيضًا، فيبالغ فى العناية بالمستقبل مقطوع الصلة بما عداه. فى الحالين يفتقد هذا الشخص القدرة على الفعل والمشاركة؛ لأنه فى الحالين مُوَسْوِسٌ لا يعمل.

القدر التاريخى الذى يحيط بالعالم العربى اليوم يفرض عليه قسمة كبرى لا محيص عنها، كلا ولا وجهة أخرى لها: عين وأذن تتجهان إلى الوراء، والعين الأخرى والأذن الأخرى تتطلعان إلى الأمام، أما العقل والقلب ففى المنتصف بينهما لُحْمَةً واحدةً لا فُرْجَةَ فيها، ترقب وتتأمل وتُمَحِّصُ، وتأخذ القرار بلا تسويف أو إرجاء. ثم تنشق اللُّحْمَةُ الواحدةُ على نفسها فتنفرج؛ كى تستعلم عن القرار والنتيجة وتستشكلهما. فتبدأ الكَرَّةُ الأخرى. وديمومة هذه العملية هى قدر العالم العربى التاريخى حتى الموت. لا راحة فيها، كلا ولا هدوء. من أجل الحرية والكرامة والسلام. والحرب أحيانًا.

(٣)

إن القراء الذين يؤيدون استراتيجية التفكيك وفيلسوفها دريدا لأسباب متنوعة قد يكون من المفيد لهم تجربة الطرق العكسية؛ فلعل السير عكس الطريق ينفع

الطريق نفسه أو يقترح طريقًا جديدًا. الطرق العكسية مضمونة دومًا وإنْ بدت مؤدية إلى خسران، وإنْ بدت خاسرة. أما القراء الذين يرفضون استراتيجية التفكيك لأسباب متنوعة أيضًا فلَسوف يزيد هذا الكتاب من رفضهم ويُعَمِّقُ أسبابَهم على تنوعها، وتلك خسارة تقليدية لا ربح فيها، وإنْ بدت رابحة.

وبغضِّ النظر عن موقفى التأييد أو الرفض، سيَلْقى الكتابُ احترامَ قارئه العربى لما فيه من خلاصة تجربة طويلة فى النقد والنظرية أودعها المؤلف بكل مهارة واحتراف.

(٤)

لقد أوليت ترجمة هذا الكتاب عناية، وتعاطفت مع معظم أفكار مؤلفه وانتقاداته الجذرية، فما كان أحوجنى فى هذا الوقت دون غيره إلى تجربة الطريق العكسى، وقد آن أوانه. ما أتعس باحث يتدرب على طريق واحد لا يحيد عنه! وكان ما أعاننى على تجربة العكس شخصيات بارزة فى الحياة الأكاديمية والثقافية اتفقت أسبابها واختلفت دروبها وغاياتها اختلافًا: جابر عصفور، مصطفى ناصف، بشير السباعى. ويتفق ترتيبها الذى أوردته مع الأوقات التى وجَّه فيها كل منهم دفوعًا وطعونًا على استراتيجية التفكيك عبر مناقشات شفوية معى، أفاضت مرة وأوجزت أخرى بحسب الحال والوقت. وكان أشدهم فى الدفع والطعن مصطفى ناصف رحمه الله، وبشير السباعى متعه الله بالصحة والعافية. أما بشير الذى تميزت مناقشاته بنوع من السخرية الحادة فهو الذى دفع- منذ وقت قريب- بهذا الكتاب فى طريقى. فلهما معًا ولاسم مصطفى ناصف تقديرى ومودتى وعرفانى بالجميل.

(٥)

كنت أعتقد على مدى عقد ماضٍ أو يزيد قليلاً- هو كل مسيرتى مع التفكيك ترجمةً وبحثًا- اعتقادًا جازمًا بتعليم مسيحى خالص: مَن يخسر يربح. وقد أخذ هذا التعليم- كما هو معروف- يتوغل ويتشعب بتنويعات مختلفة فى التصوف الإسلامى رافدى الآخر أثناء تلك المسيرة. ولكنى غدوت الآن أستشكل هذا الاعتقاد: مَن الذى يربح حقًا، الخاسر أم الرابح؟ ومن يعرف؟!

ثم على الله التوكل وهو الحسيب، له الأمر من قبل ومن بعد.

د. حسام فتحى نايل

منشأة البكارى/ الهرم

٢٠١١/٥/٢٥

تمهيد المؤلف

صار للتفكيك موقع مؤثر فى النقد الأدبى والنظرية على مدى خمسة عشر عامًا ماضية، كما صار يُسْمَعُ اسم مخترعه- جاك دريدا- أكثر مما يُسْمَعُ أىُّ اسم آخر فى النقاش النظرى الآن. ثم قد سمعت عددًا من المرات- أثناء هذه الفترة- أن التفكيك آخِذٌ فى التراجع والانحسار، غير أن الحكم على ذلك بالاستناد إلى ما يُنْشَرُ يفيد بأن هذا النوع من التعليقات يعكس ظنًا آملاً أكثر مما يعكس ملاحظة دقيقة؛ فالكتب المطبوعة والمقالات المنشورة فى النهج التفكيكى لا زالت تظهر بمعدل يتزايد عن ذى قبل، كما يَتواصل الاقتباسُ عن دريدا أكثر من أىِّ منظِّر آخر. وفى غضون ذلك، تأثرت لغة النقد عينها بالتفكيك؛ فالحديث عن الأفكار ذات الامتياز privileged ideas وعن تعرية السر أو إيضاح المبهم demystification- على سبيل المثال- لم يعد حديثًا مقصورًا على التفكيكيين وحدهم.

من المعتاد أن تثير النظريات الجديدة- ذات الانتشار الواسع- نقاشًا متحررًا يتمتع بالحيوية وقوة التأثير، وإنى لأرجو أن يُعَدَّ هذا الكتاب إسهامًا فى هذا النوع من النقاش، ولعله كذلك فى أكثر أحواله العادية. لكنَّ الملاحَظَ أنه يندر فى الوقت الحالى وجود مثل هذا النقاش؛ فالكتب والمقالات التى تُوَظِّفُ التفكيكَ وتدافع عنه وافرة غزيرة، وباستثناء القليل جدًا من المراجعات ومقالات العرض والتحليل ثمة النَّزَرُ اليسير من الأعمال المطبوعة التى تمثل الجانب المضاد للتفكيك فى النقاش. ومن ثمَّ، يكاد ينعدم تمامًا تواصلُ الحوارَ بين الجانبين [جانب المؤيدين وجانب المعارضين] وتبادله بأىِّ معنى من المعانى. ولا ريب فى أن هذا الوضعَ شديدُ الغرابة لو سلمنا جدلاً بأهمية التفكيك ومكانته البارزة؛ وذلك مما يُؤْسَفُ له- أو

ينبغى الأسف- مهما كان الموقف الذى قد يتبناه المرء بخصوص القضايا المثارة. إن الأفكار الجديدة يتم تنقيحها وشحذها أثناء النقاش بين هؤلاء الذين يقدمونها وأولئك الذين يعارضونها. وهذه العمليةُ من التطوير وإعادة التعريف والتحديد أثناء مناقشة النقد المُعَارِض عمليةٌ أساسية فى إيضاح أية فكرة جديدة وشرحها. وتشبه العلاقةُ بين جانبى النقاش- من بعض النواحى- العلاقةَ بين المفترس والفريسة؛ فعلى الرغم من أن يقظة المفترس لا تَلْقَى الحفاوة فهى ضرورية لسلامة النوع على المدى الطويل.

وعلى هذا، لماذا لا يوجد- فى حالة التفكيك- تبادل النقاش المعتاد بين المؤيدين والمعارضين؟ لا بد أن قدرًا كبيرًا من الإجابة عن هذا السؤال يرجع- دون ريب- إلى أن التفكيكيين يردون على أىِّ انتقاد جاد للتفكيك بعداءٍ سافر بل ودون احتشام، ومن ثمَّ على أىِّ احتمال للحوار مع معارضيهم الفكريين. وعلى فرض صحة هذه الإجابة الأولية، من الحتمى تقريبًا أن أىَّ رد حادٍّ على التفكيكيين سيكون هدفًا لسهامهم، لا فى ثنايا مناقشة تجرى، وإنما فى أوراق اعتماد المعارضين أو أهليتهم ومدى كفاءتهم، ودوافعهم. وليست هذه الطريقة فى الاستهداف من قبيل الاستثناء، بل ناشئة عن أن التفكيكيين يريدون- على ما يبدو- تقنين معايير المشاركة فى النقاش على نحو يُقْصِى أولئك المتشككين. وعلى سبيل المثال، يُوبِّخُ التفكيكيون منتقديهم إما لأنهم ينتقدون حججًا ومناقشات تفكيكية محددة دون أن يستغرقوا فى الكتابات التفكيكية ويرددوا على المسامع معرفتهم بالأفق الشاسع الذى تمرح فيه تلك الكتابات، أو لأنهم لا يُظْهِرون حماسةً كافيةً نحو التفكيك حتى يُدللوا على جديتهم. وبطبيعة الحال، لن يَصْدُقَ هذان التعليلان إلا **بعد** تحليل المناقشة المُعْتَرِضَةِ على التفكيك حتى تتضح التشوهات distortions والتصورات المغلوطة misconceptions التى اعترتها إما بسبب نقص المعرفة

الوافية بمدى الكتابات التفكيكية الواسع أو بسبب عدم السيطرة على مشاعر النفور من التفكيك وكراهته. أما استخدام هذه التعليلات بوصفها أسبابًا كافية- في حد ذاتها- لتجاهل المناقشة المضادة فهو أمر لا يمكن تصوره في أيِّ مجال آخر من مجالات البحث والتحقيق العلمى. ولنضرب مثلاً على ذلك من الفلسفة. حين تكلم فتجنشتين Wittgenstein عن اللغة الخاصة private language، ناقشَ فكرتَه مَن اعتقدوا أنها ذات دلالة عميقة ومَن اعتقدوا أنها خطأ فكرى ضار، كذلك ناقَشَها مَن جعلوا دراسة فتجنشتين همَّهم الوحيد فى الحياة، وأيضًا أولئك الذين لم يهتموا به على أيِّ نحوٍ كان فضلاً عن اهتمامهم بالمسائل التى تثيرها هذه المناقشة بعينها. وبغض النظر عن التفاوت الكبير بين تلك الإسهامات فى مناقشة فتجنشتين، فكل منها محكوم بمعيار واحد هو الآتى: هل ألقت أىَّ ضوء جديد على المنطق الكامن الذى يحكم مناقشة اللغة الخاصة؟ إن خلفيةَ الشخص المشارك فى المناقشة أو أهليته مسألةٌ ثانوية يمكن التوصل إليها- على الأرجح - إنْ كان يمكن- بعد التوصل إلى حكم أولىٍّ على المنطق الذى تحركت على أساسه مشاركتُه فى المناقشة. ومن الباطل المُحال أن يقول أىُّ أحد إن هؤلاء الذين يتحمسون لفتجنشتين وحدهم، أو أولئك الذين يضعون تحليلهم لتلك المسألة الواحدة فى سياق معالجة شاملة لمتن أعماله الفكرية كلها، هم وحدهم الذين يُعَدُّون مشاركين جادين فى النقاش. ذلك قول يثير الضحك الساخر؛ إذ سيكون من الواضح تمامًا أن النقاش قد اقتصر على الفتجنشتيين وحدهم، ولا ريب أنه لن يوجد اختلاف كبير بينهم حول قيمة فتجنشتين. من ثمَّ، يتبين أن التعليق الإيجابى والتعليق السلبى معًا، المتحمس أو غير المتحمس فى آنٍ، يُوَجِّهان- على الأرجح- مسارَ النقاش أو يُسيئان توجيهه. وثمة مبرر واهن للاعتراض على أولوية التعليق الإيجابى على السلبى. لكن المهمَّ حقًا قوةُ الإقناع فى المناقشة، لا إلى مَنْ تُنْسَبُ؛ إذ حين يدور الحوار أو النقاش فى مناخ صحى تكون الغلبة لقوة الإقناع لا لمَنْ هو الشخص الذى يشارك فى الحوار.

إن الميلَ إلى تجنب النقاش بالهجوم على أهلية الخصم ومدى كفاءته، أو أوراق اعتماده، أمرٌ له وَقْعُه- ولا بد من الاعتراف بذلك- على عملية المعارضة، ولا بد أيضًا أن الهجوم بهذه الطريقة مسئول عن الحيلولة دون حدوث النقاش. لقد صار التذمر من التفكيك فى دهاليز المؤسسات الأكاديمية- من جرَّاء ذلك- أعظم من أن يجد له متنفسًا فى أعمال مطبوعة. ولا يعنى ذلك أنى ألتزم- هنا- بشن حملة انتقامية حادة. فكما سوف نرى فى ثنايا هذا الكتاب، سيكون المستهدفُ- هنا- جوهرَ التفكيك وكُنْهَه؛ نظرًا لأن الإدانة الدرامية لأقنوم الحس المشترك common sense والمعتقدات أو الآراء المتعارف عليها received opinion هى الجانب المهم فى توجُّهه الفكرى. ويعرف المتشككون- سلفًا- أن من نصيبهم لعب هذا الدور. فامتحان ما إذا كانت لديهم الكفاءة الفكرية لمناقشة التفكيك يعنى أنهم قادرون على تفهم قيمة مثل هذا الموقف المعقد فكريًا. وأما الذين يسائلون قيمته الفكرية يرسبون- بطبيعة الحال- فى الامتحان، ويستحقون نظرة الاحتقار. من المرجح أن الغموض الذى يكتنف العديد من الكتابات التفكيكية يُعين على إضعاف ثقة المعارضين الفكريين فى أنفسهم؛ إذ يغدو من العسير- مع ذلك الغموض- تقديم إفادات تفسيرية شارحة لتلك الكتابات بقدر من الثقة، ويرغب معظم الباحثين عن إلزام أنفسهم بالكتابة عن التفكيك حين يفتقرون إلى الثقة بأنفسهم.

وأما عن غرضى من كتابة هذا الكتاب فليس الإسهام فى النقاش حول التفكيك وكفى، بل تهيئة الظروف التى من الممكن أن يحدث فى إطارها مثل هذا النقاش. يشرع هذا الكتاب فى تهيئة حالة تُنَاهِضُ التفكيكَ وتقف فى مواجهته. ولن يفاجئ ذلك أحدًا، كلا ولن يقلقه؛ فثمة العدد الكبير من الكتب قد هيأت الأرض أمام التفكيك، ولا عيب فى ذلك؛ وإنما المفاجئُ المدهشُ حقًا والمثيرُ للقلق ندرةُ وجود الكتب المناهِضة المُعَارِضة. ويمضى كتابى هذا، لا من خلال تقديم مسح شامل

للقضايا الرئيسة والفرعية فى موضوعه- ذلك ما سيبدو عليه كتاب يكتبه متعصب لنسق فكرى ما- بل من خلال ما يفعله دومًا تقريرٌ مُتَشَكِّكٌ وما لا بد أن يفعله؛ أىْ من خلال امتحان منطق القضايا والمناقشات الرئيسة التى تمنح الموضوع الذى نحن بصدده كيفيته الخاصة المائزة له، والتى تشكل فى الوقت نفسه همَّه الأكبر.

يبدأ الفصل الأول بالتساؤل عن الكيفية التى يكون بها التفكيكُ محلَّ نقاش، ما دام قد صار من الواضح أن هذه الكيفيةَ مسألةٌ يُعْنَى بها التفكيكُ العنايةَ الكبيرةَ. أما الفصول الأربعة التالية عليه فتتناول أربع قضايا كبرى فى التفكيك. يبدأ الفصل الثانى بذلك الجانب من فكر دريدا الذى يُعْتَقَدُ اعتقادًا واسعًا أنه الأكثر مركزيةً فى وجهة نظره العامة: مناقشة اللغة والمعنى. أما الفصلان الثالث والرابع فيقفان بتروٍّ أمام التفكير التفكيكى فى الإجراء النقدى وفى مشروعية التأويل. ويتوسع الفصل الخامس فى التحرِّى والاستقصاء فيتناول رؤية المعنى النصى السائدة فى التفكيك ونقد استجابة القارئ reader-response criticism على السواء. ثم يعود الفصل السادس إلى تناول قضية منطق التفكيك بالاستناد إلى المنطق الذى أمكن تجريده واستخلاصه من المناقشات التى تناولتها الفصول من الثانى إلى الخامس، بالمقارنة مع المزاعم العامة التى تم تناولها فى الفصل الأول. ثم فى النهاية، يفحص الفصلُ السابع- بعناية- التفكيكَ بوصفه مرحلة من مراحل التطور التاريخى فى النقد الأدبى والنظرية.

لقد نشرتُ بعض المواد التى وردت فى الفصلين الثالث والرابع بصياغات أولية فى مجلتى *Revue International de Philosophie, New Literary History*. وإنى لأتوجه بالشكر والامتنان إلى محررى هاتين المجلتين لسماحهما بإعادة نشر هذه المواد هنا. كما أنى مدين للعديد من الأصدقاء والباحثين الذين أفادونى بتعليقاتهم على مسوَّدة هذا الكتاب، وبصفة خاصة هازارد آدمز Hazard

Adams، وتريفور كواتس Trevor Coates ، وجيرالد جراف Gerald Graff، ووليام ليليمان William Lillyman، ولويزا نيجارد Loisa Nygaard، وسيجفرد بوكنات Siegfried Puknat، وأوستن كويجلى Austin Quigley، وأخيرًا ميتشل وارن Michael Warren.

الفصل الأول

التحليل والمنطق والحُجَّة فى النقاش النظرى

الافتراض الشائع عن المناقشة النظرية أنها ممارسة تحليلية متأنية مدققة يكون فيها إحكامُ الصياغة واستقاء الفروق والتمييزات النهائية- وكل المؤشرات المماثلة على التفكير المقنع الخالى من التناقض- أمورًا أساسية وجوهرية. وبموجب هذه الرؤية، تكون النظرية theory نوعًا من التحرِّى والاستقصاء inquiry يُنَقِّب أثناءَه المرءُ التنقيب الأعمق فى الأفكار ideas والأقوال الجازمة assertions للكشف عن مواطن اللبس ambiguities المستخفية غالبًا فيها ومضمراتها implications الماكثة التى تسد الطريق أمام النقاش والفهم حتى يمكن حلها وتبديدها. نبرة النظرية هادئة متأنية، ونهجُها التدقيقُ، وقبل هذا وذاك التحليل. وقد اعترض مجىء التفكيك هذه الفرضيات وتحداها. وبما أن غرضى تحليل التفكيك نفسه من الضرورى تخصيص مساحة لهذا الموضوع قبل أن نبدأ.

إن الباحثين الذين ناقشوا التفكيك بطريقة نقدية استخلصوا- بوجه عام- الرد من المدافعين عنه؛ ألا وهو أن ما ناقشوه لم يكن- فى حقيقة الأمر- التفكيك؛ لأن أىَّ بيان أو تحليل منطقى لما يكونه التفكيكُ يرتكب خطأً فى حق كُنْهه أو ماهيته؛ إذ لا يمكن وصف التفكيك وتعيينه على نحو ما يحدث فى مواقف أو حالات أخرى. ولتأكيد ذلك، يعترض المؤيدون- وهو اعتراض شائع معروف- على التفكير فى التفكيك بوصفه "نظرية"؛ فيؤكدون أنه ليس نظرية، كلا ولا يستند إليها فى شىء. وكلمة **مشروع** project هى الكلمة التى يفضلونها لوصفه: أعمال دريدا والتفكيك ليست نظرية بل مشروعًا. وليس من الواضح كيف يؤدى هذا التغيير فى

المصطلحات إلى أيِّ فرق؛ فأيُّ مشروع يمكن وصفه وتحديد سماته المائزة، على نحو ما يحدث تمامًا فى النظرية، كما يمكن اختبار عملية الوصف الناتجة وتحليلها. غير أن الدافع الكامن من وراء هذا التغيير الاصطلاحى واضح بما فيه الكفاية؛ فالقصد هو الإلحاح على أن التفكيك لا يمكن مناقشته باستخدام أدوات العقل والتحليل المنطقى؛ لأنه يشتغل بطريقة مختلفة، ويقتضى منطقًا مختلفًا يُجَسِّده التفكيكُ فى الوقت نفسه، يقتضى نوعًا من منطق "آخر" أو منطق بديل مغاير. فما الذى يمكننا عمله مع هذا الموقف؟ وكيف سيؤثر فى مناقشتنا التفكيك؟

حين نواجه مثل هذا السؤال، يكون الباعث الأول الذى لا يمكن مقاومته إلقاءَ نظرة على الحالة التى عليها هذا المنطق "الآخر": ما هو؟ إن القول بأن نوعًا مختلفًا من المنطق قد أمكن تأسيسه يُعَدُّ زعمًا ضخمًا ولعله شديد الإثارة. أمَّا أنه قد أمكن تأسيسه فهذا إنجاز عظيم وحَدَثٌ له من الأهمية الدرجة الأولى. مما يتألف هذا المنطق؟ وكيف يعمل أو يشتغل؟ يَقْنَعُ المدافعون عن هذا المنطق باستخدامه أكثر مما يعرضونه ويشرحونه بطريقة واضحة، ويبدو أن الإحالات المباشرة إلى هذا المنطق الجديد تحدث– فى الأغلب– حين يعترض مُعْتَرِضٌ على الكتابات التفكيكية قائلاً إنها متهافتة أو غير منطقية استنادًا إلى معايير المنطق القديم. لكن هذه الإحالات أو الإشارات تثير الشفقة بلا ريب، فلو كان هذا المنطق البديل المغاير ركنًا مركزيًا فى التفكيك حقًا لَكان من المتوقع أن يحتل البؤرة الرئيسة فى المناقشة والتحليل على أساس أنه البنية والإنجاز الأكثر مركزية فى التفكيك. لماذا لا نراه يتعرض للفحص الدقيق والاختبار كما نراه يُستخدم؟

بهذا الخصوص، تميل الإجابة عن هذا السؤال إلى القول بأن هذا المنطق البديل المغاير لا يمكن أن يوصف أو يَتَعَيَّنَ على نحو ما يحدث فى المنطق القديم؛ لأن الوصف والتحديد **يعنى** استعمال المنطق القديم. ومع ذلك، لا بد أن ندفع

ببعض الحدود أو القيود هنا: على فرض أن المنطق المعيارى الذى ركيزته سلامة القضايا غيرُ مناسب أو كافٍ، وأن نوعًا آخر ضرورىّ لازمٌ، فلا يزال من غير الجائز الزعم بأن نوعًا مختلفًا من المنطق لا يمكن وصفه أو تحديد خصائصه بأية طريقة، وأنه يتجاوز حدود أشكال المنطق الممكنة جميعها. إن منطقًا ما لا بد أن يعمل ويشتغل بطريقة ما، ولا بد أن يكون ممكنًا عرض كيفية عمله وتحديد سمات هذه الكيفية وخصائصها. ولو قيل إن ثمة **نوعًا** جديدًا من المنطق لا يمكن إيضاح كيفية عمله بطريقة تخصه يمكن تحديدها وتعيينها فما من داعٍ يدعونا إلى الاعتقاد بوجوده أصلاً. والحالة هنا شبيهة بالنظر إلى صندوق لم يُفتح من قبل، ولن يُفتح، ويُقال إن ثمة شيئًا قيّمًا فيه. ربما، لكن أنّى لنا معرفة ذلك؟

ولا يفيد فى دفع اعتراضنا القولُ بأنه لا يمكننا سوى الحديث عن التفكيك بوصفه أداءً performance– ذلك الضرب من الأداء المتجسد فى الكتابات التفكيكية– نظرًا لأن الاعتبارات نفسها التى رأيناها من قبل فى حالة وصفه بأنه **مشروع**، يمكن إثارتها هنا. ومرة أخرى، يقدم المدافعون عن التفكيك تعبيرًا يفيد بأنه مهمة task أو نشاط activity؛ كى يتجنبوا– على ما يبدو– إمكان وصفه وتحديد خصائصه. لكن هذا التعبير يَعجز أيضًا عن تحقيق الغرض منه؛ فكما أن المهمات والمشروعات لا توصف وصفًا دالاً سوى بالرجوع إلى أغراضها وطابعها المتميز، كذلك التنويه بأنه نشاط أو مهمة لا ينطوى على معنى– فى حقيقة الأمر– ما لم نصف أيضًا نوعَ النشاط المشار إليه ووظيفته أو المهمة. فإنْ ميَّزنا طابع النشاط الخاص والقصد منه عن بقية الأنشطة الأخرى، نكون قد توصلنا إلى بيان كُنْه التفكيك والغرض منه، وذلك أمر يَلْقَى مقاومةً مُبَيَّتةً. وقول ذلك لا يعنى إنكار أن البيانات المنطقية المحددة التى تصف موقفًا ما قد تكون غير وافية، على الأخص لو كانت شديدة الإيجاز أو بسيطة الصياغة على نحوٍ لا يمسك بالتعقيد فى مسألة ما أو لا يدرك الفروق الدقيقة فى موضوع متعدد الوجوه. ويتمثل التقويم–

فى هذه الحالات– فى الاعتراض على الإيجاز الذى يُشَوِّه، ثم السعى إلى صياغة أتم وأكمل تُعَامِلُ– بالعدل والإنصاف– الموضوعَ الذى نتناوله، مع لفت الانتباه إلى الدقائق التى فاتت والتبسيطات الزائدة من أجل تنقيح التقارير وجعلها أوفى. ولا شىء من ذلك له صلة بالسؤال عما إذا كان يمكن وصف التفكيك وتحديد معالمه أو تحليله أو تقييمه.

لقد بُذِلَتْ بعض المحاولات لتحديد كُنْه ذلك المنطق الجديد المختلف، وَرَدَ معظمُها فى سياقات يدافع فيها مؤيدٌ ما عن التفكيك ضد هجوم عليه. (غير أنه فى حالة واحدة سأتناولها أدناه تحتاج عبارتى السابقة إلى شىء من التعديل: لأنه فى هذه الحالة، تنجم صياغة المنطق "الآخر" عن هجوم ما، لا على أحد المعارضين، بل على مؤيد للتفكيك يُتَّهَمُ بأنه لا يخلص بالقدر الكافى لطرائق التفكير الأساسية فى التفكيك). من هذه المحاولات المحاولةُ الأكثر صراحةً– وبهذا المعنى الحافزة تمامًا إلى تمحيصها– التى قامت بها باربارا جونسون Barbara Johnson. وبما أنها تسترشد بكتابات دريدا يمكنها ادعاء سلطته المرجعية. توضح جونسون هذا المنطق الجديد الفاعل أثره، وتشرح كيف يتجاوز قيود المنطق القديم وحدوده فى مناسبتين مختلفتين، ترجع فيهما إلى نصين مختلفين من نصوص دريدا(١). فى المناسبة الأولى، تقتبس من كتاب دريدا ***التشتيت*** *Dissémination*:

> تأمل الفقرة الآتية من كتاب دريدا ***التشتيت***: "ومن ثمَّ، ليس من قبيل الخطأ القول بأن مالارمه Mallarmé أفلاطونى أو هيجلى. لكنه قبل كل شىء ليس قولاً صحيحًا. والعكس بالعكس". إذ بدلاً من البنية البسيطة "إما هذا/أو ذاك" يسعى التفكيك إلى توسيع خطاب **لا** يقول "إما هذا/أو ذاك"، ولا يقول "كلاً من هذا/وذاك"، ولا حتى "لا هذا/ ولا ذاك"، وفى الوقت نفسه لا يتخلى كليةً عن هذه الأساليب المنطقية أيضًا.

وفى المناسبة الثانية، تقتبس فقرةً من كتاب ***مواقع*** *Positions*، وهى تتضمن صياغة مماثلة ("لا هذا/ ولا ذاك"، بمعنى إما هذا أو ذاك، بالتزامن")، ثم تعلق عليها فتقول: "بتفكيكها منطق 'إما هذا/ أو ذاك' فى قانون عدم التناقض الكامن فى التراث الغربى، تحاول كتابةُ دريدا إفساحَ المجال لمنطق 'آخر'". لا ريب أن جونسون تستخلص ما تقوله من كتابات دريدا بطريقة لا تُشَوِّهُها، ولذا يُعْتَدُّ بمحاولتها فى شرح المنطق البديل المغاير؛ إنها تتجنب الزعم بوجود منطق جديد دون تقديم إيضاح وعرض له. لكن هل تُعَدُّ محاولتها تشخيصًا مقنعًا لأىِّ شىء يحقق مشروعية وجود منطق بديل حقيقى؟ كلا، ولا ريب. تأملْ موضوع تأثر مالارمه بأفلاطون وهيجل. من المحتمل أن يتتبع المرءُ فى استقصاء جاد بارع الطرقَ المحددة التى يشارك بها مالارمهُ أفلاطونَ أو هيجلَ على مستوى الملامح العامة أو يدين بها لهما، والطرق التى بها لا يشاركهما شيئًا ولا يدين لهما بشىء. غير أنه لا أحد سيعالج الموضوع بتلك الطريقة البحثية التى سؤالُها الرئيسُ ما إذا كان مالارمه يتطابق مع أفلاطون من جميع النواحى أم لا. فالتطابق الكامل أو عدم التطابق أسئلة يمكن إهمالها وتجاهلها. أما الأسئلة المفيدة حقًا فتأتى على المنوال الآتى: هل توجد مواضع كافية من التماسِّ للربط بين مالارمه وأفلاطون ربطًا نافعًا، وما تلك المواضع؟ وكلما كان النقاش تفصيليًا يتركز الاهتمام على تشخيص العلاقات والتناقضات المحتملة بينهما. وبمجرد أن يتجه البحث إلى أية درجة معقولة من العمق سيبدو السؤال عما إذا كان مالارمهُ أفلاطونيًا أم لا سؤالاً مبتذلاً سخيفًا، وأىُّ أحد يلح على هذا المستوى من التعميم لن يبدو سوى مُقَاطِعٍ ومُعَطِّلٍ أمرًا أعمق من ذلك المستوى البدائى فى البحث والتحليل. إن عبارة دريدا التى لا هى صادقة ولا هى بالكاذبة، والتى تقول إن مالارمه أفلاطونى، تشتغل عند هذا المستوى من التعميم، ولذا تفتقر– بلا شك– إلى محتوى حقيقى. أما التفكير الذى لا يزيد عن كونه تفكيرًا فى نقيضين– مالارمه إما أفلاطونى كليةً أو ليس أفلاطونيًا

على أيِّ نحو– فلا يضيف شيئًا إلى البحث أزيد من موقفين بسيطين يتعادلان فيما لا يَعدان به، وأما المضمر فهو أن الحقيقة تكمن فى مكان ما بين هذين الموقفين (ما دام لا يوجد مضمر آخر هنا). أين عساه يكون هذا المكان الآخر؟

إن مفتاح ما يحدث، هنا، يكمن– بلا ريب– فى الخاتمة: "والعكس بالعكس"؛ فهذه العبارة إنْ هى إلا إطناب وظيفتُه إعطاءُ انطباع بقفزة جريئة من افتراض إلى آخر، والعودة ثانيةً. لكن لو تساوت **كل** الافتراضات التى يهتم بها المرء فى عدم أهميتها، فإلام نصل؟ بخصوص هذا السؤال، يبدو أن ثمة إجابة واحدة فقط ممكنة: ما نصل إليه ليس المعرفة العميقة بالمنطق، بل **إظهار** المعرفة العميقة والتعقيد المعرفى. ولعل فكرة الأداء performance مناسبة هنا، بل ويظهر من هذا المثال أنه أداء يستخدم الأدوات البلاغية ليخلق الوَهْمَ بتحليل عميق معرفيًا، حيث لا وجود لمثل هذا التحليل فى حقيقة الأمر. فى **أية** مناقشة تهتم بما إذا كان أ هو **ب** أو **ت** وإلى أية درجة (ومثلاً، ما إذا كان التأويل موضوعيًا أم ذاتيًا، وإلى أية درجة؛ أو إلى أية درجة يُعَدُّ مالارمه أفلاطونيًا أم لا)، من اليسير جدًا لأىٍّ أحد القول بأن أ هى **ب**، وهى **ت**، وهى ليست أيًا منهما، وهى هما معًا، والعكس بالعكس، وفقًا لمعيار مناسب. وغرضى هنا القول بأن المرء لا يحتاج إلى كونه عارفًا بهذه القضايا حتى يقول مثل هذا الكلام، ومن ثَمَّ لا يقول المرء كلامًا مهمًا بشأن تلك القضايا حين يقول مثل هذا الكلام. هذا النوع من البلاغة لا يقدم فكرًا جادًا أو استقصاءً وتحقيقًا جادًا، بل يعطى انطباعًا بالعمق والتعقيد دون بذل الجهد أو توفر المهارة المطلوبة للقيام بإسهام مهم فى فهم الموضوع محل المناقشة.

لكن الأهم، هنا، أن ما يختص به الأداء ليس أصيلاً مبتكرًا بالمرة: لأن الإجراء البلاغى المستخدم– هنا– يُعدُّ بكل وضوح صيغة معيارية فى العديد من فروع التصوف الدينى. فكما يقول مصدر رائد فى التصوف فى أحد مقالاته

التمهيدية النموذجية: "تسمح التجربة الصوفية بطرائق فى التعبير يُتَمِّمُ بعضُها بعضًا وتتناقض بشكل ظاهر.... لأن الواقع المشهود ينطوى على نقيضه"[٢]. ومن ثمَّ، يتمسك دريدا وباربارا جونسون كلاهما بإجراء بلاغى قديم فى منطقهما "الآخر" الجديد؛ غير أن الاكتفاء باستعمال تلك الصيغة الصوفية المعيارية عند تناول قضية التأثير والتأثر الأدبى لا يسهم فى تقدم مسار مناقشة تلك القضية.

إن محاولة جونسون تأسيس صفة المنطق التفكيكى المائزة له عن غيره- ولا بد من الإشارة إلى ذلك- محاولة جريئة تتناول هذا الموضوع بعبارات مباشرة واضحة جلية، ولعل ذلك هو السبب فى أن قصورها يثبط الهمة. إذ لم تكن ثمرة محاولتها- فى حقيقة الأمر- تقديم مثال على المنطق الجديد- كما كانت تنتوى- بل تعرية ضعف ما فى التفكيك؛ ألا وهو الانجذاب الواضح إلى الألق البلاغى فى حد ذاته. كما أن هذه المحاولة الخائبة لشرح منطق التفكيك الجديد تثبط الهمة من زاوية أخرى؛ فإذا كان معظم الباحثين الآخرين الذين يتبنون النهج التفكيكى قد تجاوبوا مع محاولة جونسون تجاوبًا سلبيًا، فما كان منهم ذلك إلا لاعتقادهم أن قصورها يخصها وحدها. لكن الأمر على العكس من ذلك، إذ تتلاقى محاولتها مع الاستجابة المفضلة لديهم فى الغالب[٣].

ولو استطردنا فى الحديث عن تلك المحاولة المحددة لتحديد ميزة المنطق "الآخر"، فإن مزاعمها التى تدعيها، هى فى معظمها من قبيل الوصف العام إلى أبعد حد، كما يُلازم هذه التعميميةَ ضعفٌ من نوع مختلف. وعلى سبيل المثال، حين يقال إن هذا المنطق لا بد أن يُحْكَمَ عليه ويُقَيَّمَ بمعايير منطقية مختلفة- معايير تلائم تفرده- لا يُقَدَّمُ شرح يوضح ما تكونه هاته المعايير وكيفية تبريرها. وبلا هذا النوع من الشرح لا يمكن تقبل مثل هذا الادعاء. وإذا كان من الجائز استنتاج شيء من ذلك، فهو عدم إمكان مناقشة وجهات النظر المخالفة أو تقييمها. وحينئذٍ، تتردَّى

النظرية إلى سلسلة من المونولوجات الدائرة فى جزر منعزلة بلا أدنى تلامس أو تواصل بينها. وعلى أية حال، ينهار هذا الزعم دومًا بمجرد أن يتخلى عنه المدافعون حين يناقشون دريدا فى علاقته بمفكرين آخرين، إذ يستخدمون تعابير وإجراءات فى المناقشة تنهار معها مطالبتهم بتعابير مختلفة ومنطق مغاير.

لعل الزعمَ الأكثر رواجًا من بين المزاعم هنا أعمُّها؛ ألا وهو أن المنطق والعقل والتحليل لا تلائم مناقشة دريدا. غير أن هذا الزعم على درجة من التعميم تضع دريدا ضمن مجموعة أكبر- لا أصغر- ومن ثمَّ يتراجع الزعم بأنه يحتل مكانة منفردة تراجعًا قويًا. يتواتر ذلك الزعم على امتداد التاريخ البشرى تواترًا عظيمًا؛ حيث يتواتر الهجوم على الفكر العقلانى من جهة المتصوفة والحالمين وأولئك الذين ينفد صبرهم من قيود العقل. ومن ثمَّ، فدريدا- بدلاً من أن يتفرد- سيُرَى الآن بوصفه مجرد مفكر آخر من بين العديد من المفكرين فى ذلك التراث الفكرى. ولكنه من غير الواضح بالمرة أنه وأتباعه يندرجون حقًا تحت هذا الزعم؛ لأنهم- كما سوف نرى- يميلون أيضًا إلى التخلى عنه عند مناقشة قضايا بعينها.

كثيرًا ما تستفز شروحُ جوناثان كلر للتفكيك مَن يدَّعون هذا الزعم التعميمى الذى يطالب بعدم تعريض التفكيك لتحليل عقلى أو منطقى. مسعد زافَرزاده Mas'd Zavarzadeh على سبيل المثال، يهاجم كلر بسبب "نزعته المحافظة المتجذرة بعمق فيه، حيث تُرَوِّضُ تسوياتُه أفكارًا جديدة جذريًا"، وبسبب "طريقته غير الإشكالية فى الكتابة ووضوح عرضه، وتلك هى الأدوات التصورية فى النزعة المحافظة"(٤). الفرضية المقدمة- هنا- مفادها أن التحليل العقلى أداة غير مناسبة تمامًا فى تناول التفكيك، ولا تنصفه. وبهذه الطريقة نفسها، قال ستيفن ريندل Steven Rendall مؤخرًا إن "شرح كلر النسقى الموزون الباعث على الطمأنينة يُعَرِّضه للاتهام بأنه يسهم فى إيقاظ التفكيك وبعث الحيوية فيه عبر المؤسسة النقدية

الأمريكية. ولا أظن أنه يمكن المرور على هذه التهمة مرَّ الكرام"(٥). ويشير ريندل إلى مسألة "التشويهات" و"التبسيطات" فى شرح كلر، لا بوصفها مسألة نقاط محددة يخطئ كلر فى صوغها بينما يمكنه صوغها على وجه أليق أو كان ينبغى عليه ذلك (ولا يضرب ريندل أمثلة على ذلك)، بل بوصفها- على الأصح- مسألة عامة فى التشويه والتبسيط لا بد أن تقع متى كان هناك أىُّ شرح عقلانى واضح.

ومن المهم الالتفات إلى أن كلام ريندل ليس- كما كان الحال مع جونسون- محاولة للتدليل على وجود منطق تفكيكى محدد، بديل مغاير، بل هجومًا شاملاً على نقاش كلر النسقى الواضح. وبما أنه لا يُعْطِى أمثلة محددة لإظهار كيف يُشَوِّه الشرحُ العقلانى الواضح قضيةً بعينها، فمن الممكن أن نرى كيف يشتغل كلامه بطريقة تفتقر إلى أىِّ إيضاح يُبَرِّرُه فيظل زعمه زعمًا عامًا مبهمًا.

وبينما تستعير المواقف التى تأملناها مواقف التصوف التقليدية وصورًا أخرى من اللاعقلانية، لا بد من ملاحظة أن وجوهًا أخرى لما يفعله التفكيكيون ويقولونه تتناقض تمامًا مع هاته المواقف التقليدية. إن الكلمات والحجج والمناقشات هى أدوات الفكر العقلانى، والتفكيك قدير فى استعمال الكلمات وبارع فى النقاش.

ولنضرب مثلاً بمحاولة جوزيف ريدل Joseph Riddel للدفاع عن التفكيك فى مواجهة نقود جيرالد جراف Gerald Graff: "لا شك أن الرجعيين- وعمل جراف مثال مُصَغَّرٌ عليهم- يحتوون الموضوع بنقل ما يفهمونه من التفكيك- بعد أن حوَّلوه أولاً إلى كلمة "ذات طنين"- إلى مجموعة من التعابير الأنطولوجية الموجزة، ثم يتهمونها بأنها تعابير غير منطقية"(٦). يعترض ريدل على محاولة جراف توصيف التفكيك، ثم يُصَوِّب الاعتراضات على عملية التوصيف نفسها. ولنلحظ عدم اليقين فى موقف ريدل: الاعتراضات المحددة التى يوجهها ريدل تخطئ فى حق موقفه العام. فهو لا يتورع عن الاعتراض على أىِّ توصيف

إجمالى للتفكيك، ثم حين يتهم جراف باستخدام كلمات "لها طنين" لا يتهمه طبعًا بأنه منطقى (وهى التهمة الوحيدة التى تنطبق عليه) بل بأنه غير منطقى **يسىء** استخدام أدوات الخطاب العقلانى. كما يتهم جراف بإعداد ملخص **يقلل من شأن** التفكيك؛ أىْ أن جراف يقوم بتلخيص التفكيك بطريقة غير دقيقة تُشَوِّهُه. ولا يمكن أن يُتَّهَمَ المرء بالتهمتين معًا؛ فإما أن مناقشة جراف تخطئ فى حق التفكيك بالشرح **الخاطئ** منطقيًا (استخدام كلمات "مائعة" وتشويهات انتقاصية) أو أن مناقشته تخطئ باستخدام الوصف والتحليل بدءًا. ولا تنطبق التهمتان معًا. إن اتهام المرء بأن عبارتَه عن موقفه اختزاليةٌ انتقاصية معناه الاعتراض **المنطقى** عليه، وهى تهمة تُلْزِمُ موجِّهَها **بعرض الكيفية التى ينبغى أن تكون عليها الصياغة الأوفى والأنسب**. فضلاً عن أن هذه التهمة لا تنسجم مع الهجوم العام على **أية** محاولة لتحديد التفكيك ووصفه. وواقع الحال أن المرء يمكنه استخلاص ردين ممكنين على المناقشات التى تعترض على التفكيك: الأول، إدانة الاختزالية وإظهار أن التوصيف الذى يقدمه المُعْتَرِضُ خاطئ أو غير مناسب ووافٍ؛ أما الثانى فيزعم أن أىَّ بيان ونقاش عقلانى مستحيل أو غير وارد، والاكتفاء بذلك. ويرجع الاتهام بعدم الدقة إلى الأسلوب الأول، وهو يفترض سلفًا إمكان تصويب عدم الدقة. ومن الواضح أن هذا النوع من المدافعين عن التفكيك يرغب فى الأسلوبين معًا: يرغب فى الزعم بالاختزالية وعدم الدقة (الأسلوب الأول)، ثم يتجنب المناقشة **المحددة** التى يقتضيها ذلك الأسلوب بالانتقال فورًا إلى الأسلوب الثانى فى الاتهام. ولعل الأخطر من ذلك أن الأسلوب الثانى– فضلاً عن أنه لا يسمح بأىِّ تعلل بعدم الدقة أو عدم الملاءمة فى المناقشات التقليدية للتفكيك– يحظر على المعترضين تقديم أىِّ توصيف للتفكيك، أيضًا. لكن المعترضين لا يرغبون– دون شك– فى قبول أىِّ قيد يَحُدُّ من قدرتهم على وصف التفكيك وتقييمه.

حين يتناقش التفكيكيون فيما بينهم (وما ثمة حينئذٍ من هجوم خارجي على التفكيك) لا يترددون في تحديد موقف ما، أو الحديث عن الصائب وغير الصائب في ذلك الموقف، ويتساءلون- في الغالب وبشكل مباشر- عما إذا كانت صياغة من الصياغات هي الصائبة أم لا. فمثلاً، يطرح ج. هيلليس ميللر J. Hellis Miller أثناء مراجعته كتاب زميله التفكيكي جوزيف ريدل ***الجرس المقلوب*** *The Inverted Bell* سؤالاً تقليديًا تمامًا: "في البداية، ثمة سؤال عن قراءة ريدل لهيدجر ودريدا. هل استوعبهما بطريقة سليمة؟"(٧). أما رودلف جاشيه Rodolphe Gasché فيذهب أبعد من ذلك حين يقول إن كل المدافعين الأمريكيين عن التفكيك اقترفوا إثم فهمه بشكل مغلوط(٨).

وبوجه عام، لا يرى المدافعون أدنى مشكلة في المطالبة بتوصيف التفكيك توصيفًا **صحيحًا وسليمًا** في مقابل التوصيف غير الصحيح الذي يقدمه مدافعون آخرون. وهم في ذلك **يتلمسون التحديد**؛ أيْ يحددون الخطأ ويشيرون إلى الوصف المغلوط ويقدمون الوصف الذي يعتقدون أنه الأنسب، ويميلون كلهم إلى إثارة الشك في مدى جدية الزعم بأن التفكيك موقف لا يمكن تحديده وأن أية محاولة لتحديده لا بد أن تأتي اختزالية وتشويهية بالضرورة. حين لا يتعرض التفكيك للهجوم، نجد الانشغال المعتاد بالعرض والاعتراض وإعادة العرض الذي يقدم مناقشات محددة يعارضها آخرون. وفي الغالب، نصطدم بحق الفيتو ضد المناقشة العقلية حين يقترب الثعلب من الباب.

لكن ماذا عن دريدا نفسه بخصوص هذا الموضوع؟ أثناء خلافه العنيف الأكثر ذيوعًا مع جون سيرل John Searle(٩) أقرَّ دريدا بما قلناه سابقًا. فقد كان يعتقد أن عرض سيرل لمواقفه لم يكن عرضًا منصفًا، ومن ثمَّ لم يكن ليستطيع- في مواضع عديدة من رده- مقاومة القول بأن سيرل قد أساء فهمه وغلط في تحديد

آرائه، بل وقال فى أحد المواضع إن ما كان يعنيه- أىْ دريدا- ينبغى أن يكون واضحًا جليًا أمام سيرل بما فيه الكفاية. والحق أن بونًا شاسعًا بين كلام دريدا هنا وبين الزعم بأن موقف دريدا الحقيقى لا يمكن تحديده كما قال آخرون[١٠] (أو أن القارئ ما كان ينبغى عليه محاوله الإمساك بقصد المؤلف!). وهكذا، يتخلى دريدا عن هذا الموقف، كما تخلى آخرون، حين يستشعر ضرورة استبدال التعبير الملائم عن رأيه بالتعبير المغلوط عنه.

ومن ثمَّ، فالزعمُ بأن التفكيك حالة خاصة- لا يحكمها النقاش العقلانى ولا المنطق العادى- زعمٌ لا يشرحه فى كثير من الأحيان، كلا ولا يؤمن به- فى حقيقة الأمر- أولئك الذين يزعمونه، كلا ولا يتصرفون على أساسه. فما الذى يترتب على هذا الأمر؟ فى الفصول التالية، سأناقش بعض المظاهر الرئيسة فى التفكيك وأُقيِّمها. ومن أجل متابعة هذا النقاش أضع الافتراضات الآتية، وهى تبدو لى افتراضات أساسية جوهرية لا يواجهها بجدية أىٌّ من المزاعم التى تدعى أن التفكيك حالة خاصة:

١. إن دريدا ومَن يوالونه يصرحون بأقوال ويعقدون مناقشات- سواء أسماها المرء نظريات أم لا، ومهما كان نوع المنطق الذى يُزْعَمُ أنه أساسها- يمكن مناقشتها وفحصها بدقة وامتحانها وتحليلها؛ بقصد التوصل إلى حكم واستخلاص نتيجة فيما يتعلق بما إذا كانت مفيدة أم لا طائل منها، قوية الحجة أم متهافتة، مقنعة أم لا، مبتكرة أم مستمدة من غيرها، كما هو الحال فى أى مكان وأى زمان.

٢. متى ظهرت أية فكرة جديدة ولاقت اهتمامًا بين مجموعة كبيرة- إلى حد ما- من الباحثين فمن مصلحة كل باحث أن يراها تُنَاقَشُ على نطاق واسع، سواء من خلال المنتمين إليها والمعجبين بها أو من خلال غير المنتمين والقادحين فيها.

وإذا كنت قد استشعرت ضرورة تحديد هذه الفرضيات البسيطة فذلك لأن معظم النقاش السابق- فى هذا الفصل- قد انشغل أساسًا بالمحاولات المبذولة لتجنبها وتجاهلها: الزعم الفاتر بوجود منطق مختلف، عادةً دون محاولة تحمل عبء الإيضاح التفصيلى لمثل هذه الفكرة الضخمة وتبريرها؛ عجز القلة التفكيكية المختارة عن محاولة أن تقول- بإيجاز حتى- ما عساه يكون هذا المنطق الجديد؛ هبوط هذه الفكرة إلى مستوى رفض العقل والنقاش والمنطق رفضًا شاملاً؛ معارضة إباحة خضوع التفكيك للوصف والتحديد ثم خضوع وصفه للتقييم؛ ولا تظهر هذه المُعَارَضَةُ بوجه عام إلا حين يتعرض التفكيك للهجوم، ثم تنحسر المُعَارَضَةُ فى سياقات أخرى أقل تهديدًا- لو أخذنا كل تلك الأمور السابقة جملةً واحدةً لاتضح أنها دالة على قلق شديد من المناقشات المُعَارِضَة أكثر منها دالة على موقف اقتناع فكرى أصيل. وتبدو هذه الأمور- فى حقيقة الأمر- امتدادًا للحركة العكسية التى أشرت إليها فى التمهيد؛ ألا وهى- على وجه التحديد- عادة تناول النقد لا بمواجهة النقاشات المحددة بالرد عليها بل باتهام الناقد بالعدوانية وعدم أهليته للقيام بتوجيه انتقادات(١١)، عدا أن التأكيد هنا يتغير إلى الزعم بأن نقود غير التفكيكيين ليست تفكيكية بما يكفى للتعامل معها بجدية.

لعل بعضَ الهجوم على التفكيك اختزالىٌّ انتقاصىٌّ يُشَوِّهُه، ومبدئيًا لا يُعقل أن يتطلب التفكيكُ تعديلاً فى الطريقة التى نحلل بها أفكاره ونُقَيِّمُها. ومع ذلك، ليست القضية أن تلك الأقوال الجازمة زائفة، بل القضية أنه حين يغيب أىُّ شرح محدد وأىُّ إيضاح تفسيرى يعترى هذه الأقوالَ الجازمةَ النقصُ، وإلى أن تكتمل فهى تفتقر إلى القوة ولا شرعية لها.

وثمة الأمر الأغرب؛ ألا وهو القول بأن موقفًا ما قد بلغ فيه التطور الفكرى الكبير منتهاه، ثم فى الوقت نفسه يُقال إن المرء ينبغى عليه ألا يحاول تحديد ما

يكونه هذا التطور أو يستطرد في تحليله وتقييمه. كلما زادت أهمية الفكرة الجديدة، يتوقع المرء ضرورة وجود عملية معتادة من المساءلة وإعادة التعريف. إذ من المحتمل أن تحتوي أية مناقشة جديدة على تصور مختلط وملتبس من حين لآخر مثلاً، أو قد يعتريها بعض القصور حين تستند إلى معانٍ محدودة التداول للكلمة الواحدة. ولعل جانبًا من وظيفة النقد المُعارِضِ الإمساكُ بتلك العيوب والنقائص[١٢].

وعلى الرغم من كل ما يقال عن استحالة تحديد ما يكونه التفكيك، أشُكُّ في وجود خلاف حقيقي على أن الموضوعات الأربعة التي سأناقشها في الفصول التالية هي القضايا الكبرى داخل التفكيك. إن مخاطر البيان الشارح غير الدقيق لا يمكن تفاديها كليةً، وذلك ما يحدث على وجه أخص حين نتناول- كما في حالة دريدا- متن الكتابات التي يقال إنها مبهمة عمدًا في الغالب، لو صدقنا معجبيه[١٣]. ولذا، أحاول في الفصول الآتية أن أجعل أساسَ مناقشتي عبارات قالها دريدا نفسه والتفكيكيون الناطقون بالإنجليزية الذين يُعْتَرَفُ عمومًا بأنهم المؤيدون الأولون. أما موضوع وجود منطق تفكيكي محدد فهو موضوع سأعود إليه في الفصل السادس، وإنْ بمنظور مختلف؛ ففي ذلك الفصل لن يكون موضوعُ المناقشة المزاعمَ الشاملة التي تدَّعي وجود منطق تفكيكي جديد، بل موضوعُها المنطقَ النمطيَّ في المناقشات التفكيكية؛ ألا وإنه منطق يمكن استخلاصه من الممارسة الفعلية.

هوامش الفصل الأول

(١) Barbara Johnson, "Nothing Fails Like Success", *SCE Reports* 8 (Fall 1980), p. 9, citing Jacques Derrida, *Dissemination*, trans. Barbara Johnson (Chicago, 1981), p. 207; and citing his *Positions*, trans. Alan Bass (Chicago, 1981), p. 43, in the introduction to her translation of *Dissémination*, p. xvii.

(٢) Sisirkumar Ghose, *Encyclopaedia Britannica*, 15th ed., s.v. "Mysticism", Macropedia: 12, 786-93.

وثمة صياغات مماثلة مأخوذة من عدد من فروع التصوف- سواء كان مسيحيًا أو غير مسيحي- وردت فى العرض التمهيدى الذى أعده فوز Ghose، من قبيل: "الأدنى يشبه الأعلى، والأعلى يشبه الأدنى"، و"الصوفى داخل الزمن وخارجه فى آنٍ معًا"، إلى آخر هذه العبارات. ويقال إن "بلاغة التصوف هى بلاغة الرموز والمفارقات إلى حد كبير". وفى ذلك شبه كبير بالتفكيك.

(٣) كانت ورقة باربارا جونسون المعنونة بـ"Nothing Fails Like Success" أروع ورقات الجلسة التى انعقدت تحت عنوان "النقد التفكيكى: اتجاهات" فى مؤتمر عام ١٩٨٠، حيث دُعِىَ المشاركون للرد عليها. وكان جيرى ألين فليجر Jerry Aline Flieger ("The Art of Being Taken by Surprise", *SCE Reports* 8, Fall 1980) أحد الذين تلقوا ورقة جونسون باهتمام كبير، فقال إن المنطق "القديم" الذى استبدله التفكيك كان منطق "التعارض الثنائى"، أىْ: إظهار الفروق بين الأطراف المتعارضة. لكن جونسون ناقضت ذلك على الفور حين قررت أن الطريق إلى "تثبيت منطق التفكيك" كان استئناف تمييزه عن المنطق التقليدى: "الفرق الأوضح بين المنطق التقليدى والمنطق التفكيكى

يظل قائمًا فيه..." (ص ٥٧). وبكلمات أخرى، نحتاج إلى المنطق الثنائى لتحديد خاصّة المنطق التفكيكى. ويفضى هذا المثال– والعديد من الأمثلة الأخرى الشبيهة به– إلى الاعتقاد بأن تلك الادعاءات الزاعمة بوجود منطق "آخر" لا تلقى قدرًا مناسبًا من التفكير.

(٤) Mas'd Zavarzadeh, review of Jonathan Culler's *The Pursuit of Signs* (Ithaca, 1981), in *Journal of Aesthetics and Art Criticism* 40 (1982), pp. 329-33.

(٥) Steven Rendall, review of Jonathan Culler's *On Deconstruction: Theory of Criticism After Structuralism* (Ithaca, 1982), in *Comparative Literature* 36 (1984), pp. 263-68.

ويلمح فرانك لينتريشيا أيضًا إلى أن كلر يصطدم برفق مع الفكر الفرنسى الحديث، فجعل "البنيوية آمنة لنا" (*After the New Criticism*, Chicago, 1980, pp. 104-105). وبما أن أنصار الفكر الفرنسى الحديث يميلون إلى الاحتفاء به على أساس أنه فكر ثورى مقلق يهتك الأنظمة المستقرة، فتلك هى اللعنة التى تطارد النقد: من هذه الزاوية، يفتقد شرح كلر إلى تلك الاندفاعة الكبرى.

(٦) Joseph N. Riddel, "What Is Deconstruction, and Why Are They Writing All Those Graff-ic Things About It?" *SCE Reports* 8 (Fall 1980), p. 21.

ولا ريب فى أن نقود جراف للتفكيك أقوى النقود وأشدها حتى اليوم. انظر على وجه الخصوص:

"Deconstructin as Dogma, or, Come Back to the Raft Ag'in, Strether Honey!" *Georgia Review* 34 (1980), pp. 404-21; "Culler and Deconstruction", *London Review of Books* (3-16 September 1981);

and "The Pseudo Politics of Interpretation", *Critical Inquiry* 9 (1983), pp. 597- 610.

(٧) J. Hillis Miller, "Deconstructing the Deconstructors", review of *The Inverted Bell: Modernism and the Counterpoetics of William Carlos Willims*, by Joseph N. Riddel, *Diacritics* 5 (1975), pp. 26-31.

(٨) Rodolphe Gasché, "Deconstruction as Criticism" *Glyph* 6 (1979), pp. 177- 215.

وثمة آراء مماثلة تشيع بين أولئك الذين يشغلون أنفسهم بأعمال دريدا. انظر على سبيل المثال: لينتريشيا ص ١٧٨، حيث يقول: "والكثير مما يُزْعَمُ باسم دريدا لا ينتج- في حقيقة الأمر- سوى عن علاقة ضعيفة بما يكتبه دريدا". وانظر أيضًا:

William V. Spanos, "Retrieving Heidegger's De-Struction: A Response to Barbara Johnson". *SCE Reports* 8 (Fall 1980), p. 30.

(٩) وقد بدأت هذه المساجلة مع مقال دريدا المعنون بـ "Signature, Event, Context", *Glyph* 1 (1977), pp. 172- 97، وهو المقال الذى رد عليه سيرل بمقاله "Reiterating the Differences: A Replay to Derrida", *Glyph* 1 (1977), pp. 198- 208، ثم كان رد دريدا عليه بمقاله "Limited, Inc. abc", *Glyph* 2 (1977), pp. 162- 254. وفى لحظة تتميز بقدر من التسرع، اتهم فرانك لينتريشيا أعضاء "دائرة ييل" بإساءة فهم أعمال دريدا عندما "تجاهلوا [أعضاء الدائرة]... الجانب المهم من عنايته بالمؤلف" (*After the New Criticism*, Chicago, 1980, p. 170)، وهى صياغة غريبة لاعتراض دريدا على فكرة أن قصد المؤلف يتحكم فى معنى نصه؛ الأمر الذى يثير الشك فى عمق التعليق على هذه الفكرة.

(١٠) ويتناقض ذلك- أيضًا- مع مواقف تفكيكية أخرى مهمة سنناقشها فى الفصول اللاحقة، منها مثلاً أن المعنى الأصلى ليس عاملاً متحكمًا فى التأويل النصى، وأن كل التأويل مغلوطة، إلى اخر تلك المواقف. ويستطرد دريدا متناقضًا مع كل هذه المواقف بالإلحاح على أن قصده يتحكم فى النص، وأن ما يقصده هو المعنى من نصه، وأن سيرل قد أوّله التأويل الخاطئ، وأن معناه كان واضحًا من البداية. ويلحظ ميتشل فيشر فى كتابه (*Does Deconstruction Make Any Difference?* Bloomington, 1985, pp. 40- 41) أن بعض أتباع دريدا يُحَيِّرُهم شعورٌ بعدم انسجام واضح بين موقف دريدا العام و"نبرته الغاضبة" حين اتهم سيرل بإساءة فهم أقواله، فحاولوا معالجة المشكلة زاعمين أن دريدا يتهكم على سيرل. ولا شك فى أن فيشر محقٌ فى قوله بأن غضب دريدا والباعث عليه لا يمكن تخطئتهما، وأن تنازلاته التهكمية لا تمحو التهم التى تترتب عليها، وأن تلك التهم تعمل على تقويض الموقف الضمنى فى دفاعه. ثم إلى ذلك، يمكن أن يضيف المرء أن أتباعه أنفسهم- بوجه عام- قد وقعوا أسرى ما أربكهم حين رأوا دريدا يقع فيما وقع فيه (أىْ أنهم أيضًا اتهموا سيرل بإساءة الفهم الذى فوّت عليه الغرضَ من موقف دريدا؛ الأمر الذى أدى إلى غلطه فى التعبير عنه) غير أن إطالة دريدا غير العادية فى رده لا تتماشى مع اللمسة التهكمية. ففى رده بهذه الطريقة دليلٌ على جدية أغراض سيرل، ولا يُستثنى من ذلك افتراض أن دريدا قد شعر بالإهانة حين أحس أن أفكاره تتعرض للإفساد.

(١١) this has been noted by, e.g., Graff, "Culler and Deconstruction", and Frederick Crews, in his recent "In the Big House of Theory", *New York Review of Books* (29 May 1986).

(١٢) ما يستحق الملاحظة أن ثمة تراثًا طويلاً من الحصانة المزعومة تمنع أن يتعرض النقد للفحص المنطقي، وهو زعم يسبق ظهور التفكيك. وسوف أتناول الكثير من جوانب ذلك الزعم في الفصل السابع.

(١٣) يقع إيراد هذا الغموض نفسه بوصفه العلة في عدم محاولة تحديد المواقف التفكيكية ومناقشتها بتعابير مباشرة يمكن فهمها؛ وهكذا تحدث- بكل بساطة- المساواة بين الصعوبة والغموض من جهة والتعقيد والعمق من جهة أخرى. وبما أن معظم خبرتنا وتجربتنا تفيدنا بالعكس (بمعنى أن النصوص الصعبة والغامضة هي أكثر النصوص اضطرابًا في العادة وأفقرها فكرًا) فهي ليست فرضية آلية يمكن تطبيقها باستمرار؛ بل تحتاج إلى التدليل عليها في كل حالة جديدة على حدة، يُزْعَمُ أنها مستثناة من هذه القاعدة العامة. ومن ثَمَّ، لا يمكن أن نفترض- دون مناقشة- أن أسلوب دريدا الغامض يَحول دون أيِّ احتمال بأن تسقط أفكاره في أحبولة الاضطرابات والاستدلالات الخاطئة. فالغموض بوصفه قاعدة عامة في الأسلوب يُرَجِّحُ حدوث ذلك. ومن الواضح أن دريدا يلجأ إلى التعلل بأسلوبه الغامض كطريقة في الدفاع أثناء سجاله مع سيرل، المشار إليه آنفًا. فبعد أن أشار سيرل إلى وجود بعض الأخطاء المنطقية في عمله، رد عليه دريدا بأن المقال الذي أشار إليه كان عملاً **صعبًا** عليه؛ موبخًا إياه على عدم إدراك ذلك. لكننا في العادة نفترض أنه حين يعترف المؤلف نفسه بأن صعوبة أسلوبه وغموضه هما مصدر إساءة الفهم التي يقع فيها القارئ، فمن حق القارئ أن يوبخ المؤلف على ذلك، لا العكس. ويقال أحيانًا إن ضرورة الأسلوب الغامض ناجمة عن وجهة نظر التفكيك في اللغة والمعنى، وتنقلنا هذه النقطة مباشرةً إلى الفصل التالي حيث نناقشها فيه.

الفصل الثانى
التفكيك وكُنْه اللغة

فى الكتابات المعاصرة عن نظرية النقد نجد موقف دريدا هو الموقف السائد، إلى حد أنه يوجد نزوع متصاعد لافتراض أن الاهتمام بنظرية النقد يعنى تلقائيًا الاهتمام بأعمال دريدا. وعلى الأرجح، يكمن الإعجاب الحماسى بالتطورات الأخيرة فى الاحتفاء بالأثر التحررى الذى يُحْدِثُه التفكيكُ، ومن ثَمَّ فأىُّ تقييم للإنجازات ومواطن الضعف فى حالة نظرية النقد الراهنة ينبغى أن يهتم اهتمامًا رئيسًا بدريدا. وفيما يتعلق بهذا الأمر، يُعَدُّ المظهرُ الرئيسُ- فى فكر دريدا- الأعظمُ تأثيرًا معالجتَه قضية اللغة والمعنى. لذا، لا بد أن نبدأ بفحص أخص ما تتميز به أفكاره عنها، ثم تقييم أهميتها وقدرتها على الإقناع.

يبدأ دريدا- فى كتابه الذى يحظى بالقراءة على نطاق أوسع ***فى علم أنساق الكتابة*** *Of Grammatology*(١)- بمناقشة تخص العلاقة بين الكلام speech والكتابة writing. تركز المناقشة على قضية أسبقية أحدهما على الآخر، وما تعنيه هذه الأسبقية بالنسبة إلى اللغة بوجه عام والمعنى بوجه خاص. يلحظ دريدا- أول ما يلحظ- أن التراث الغربى western tradition قد نظر إلى الكتابة بوصفها الأدنى قيمة من الكلام، فهى ليست سوى تمثيل الكلام representation of speech بعد أن أزيحت- فى مرحلة أولى- عن أن تكون جوهر اللغة. ويجادل دريدا بأن العكس ينبغى أن يكون هو الحاصل: "سأحاول- فيما بعد- إيضاح أنه لا توجد علامة لغوية سابقة على الكتابة"(٢)، وأن "مفهوم الكتابة يتجاوز مفهوم اللغة ويحتويه"(٣). وما كان التخلف عن إعطاء الكتابة هذه الأهمية والأسبقية اللتين تستحقهما على الكلام إلا بسبب "نزعة

التمركز الإثنى ethnocentrism التى تحكمت فى تصور الكتابة تحكمًا يتواتر فى كل مكان"[٤]. وإنْ كان لا مفر من وجود نسق مخترع ليدل على أسبقية وجود ظاهرة اللغة، فالكتابة هى النسق الرئيس بالنسبة إلى اللغة أكثر من الكلام نفسه. يقول شارح دريدا تيرنس هوكس Terence Hawkes: "الكتابة، على النقيض من كونها ظلّ الكلام، تستولى على كُنْه اللغة"[٥]. ثم يُعرِّفُ دريدا فرديناند دى سوسير Ferdinand de Saussure على الأخص بأنه المروِّج الرئيس لنزعة التمركز الإثنى: "الإفساد الذى تحدثه الكتابة- حقيقتها أو خطرها المُهَدِّد- يُعْلِنُ عنه ويُعَرِّيه لغوىٌ من جنيف بلهجة الأخلاقى أو الواعظ"[٦].

قبل تقييم هذه الخطوة الأولى فى مناقشة دريدا، من الملاحظ أيضًا أنه يُعَدِّل هذا الوصف تعديلاً يؤخذ فى الحسبان، دون أن يؤثر هذا التعديل أدنى تأثير فى مسار مناقشته. غير أنه لو بدأنا حالاً فى عرض بعض المشكلات الجادة فيما قاله حتى الآن لأعاننا ذلك على فهم السبب فى هذا التعديل. يمكن توجيه بعض الاعتراضات المنطقية الواضحة التى تستحق التفكير، فضلاً عن أن ثمة حقيقة تاريخية أخطأ دريدا بخصوصها خطأً واضحًا. وسوف أتناول المسألة التاريخية أولاً.

إن رواية دريدا عن التراث الغربى- وعلى الأخص نزعة التمركز الإثنى وإسهام سوسير فى دعم ذلك التمركز الإثنى- تَقْلِبُ السياقَ التاريخى وتدل على غلطه الأكبر فى الفهم. إذ على النقيض من قول دريدا بأن سوسير مروِّج نزعة التمركز الإثنى التراثية، يعترض سوسير على التمركز الإثنى عند اللغويين الغربيين الذين يعطون نصوص اللغة المكتوبة ومخطوطاتها اهتمامهم الأكبر على الدوام، بما يعنيه ذلك من إجحاف مكانة الكلام. إذ ينطوى- تلقائيًا- هذا التشديد التقليدى على النصوص المكتوبة على منظور عن اللغة محدود متمركز إثنيًا، بما أنه يُقْصِرُ الدراسةَ على تلك الثقافات واللغات ذات التراثات الكتابية العريقة- أىْ

الاقتصار على الثقافات الغربية وحدها- حيث قَيَّدَ علماءُ فقه اللغة التاريخى أنفسَهم- وهم الهدف الرئيس من هجوم سوسير- بالمصادر المكتوبة على الأخص، ومن ثمَّ اهتموا الاهتمام الأكبر- وعلى نحو متمركز إثنيًا- بتلك المنطقة من العالم التى ينتمون إليها. وحقيقة الأمر أن أهمية سوسير تأتى من محاولته صرف اللغويين عن هذا **الاهتمام المركزى الإثنى السائد بالمكتوب** إلى الاهتمام باللغات المنطوقة فى ذلك الجانب من العالم خارج التراث الغربى. لذا، من الغلط- أولاً- القول بأن التراث الغربى كان يقلل من شأن الكتابة ويرفع من شأن الكلام قبل سوسير. ثم من الغلط- ثانيًا- القول بأن غاية سوسير الأساسية تتمركز إثنيًا، بدلاً من القول بأنه المُصَحِّحُ المُقَوِّمُ لنزعة التمركز الإثنى المنتشرة فى كل مكان. وأخيرًا، من الغلط القول بأن سوسير مروِّج هذا التقليد الغربى، بدلاً من القول بأنه اللغوى الذى انقلب عليه انقلابًا حاسمًا فعمل ضده[٧]. بخصوص هذه الأمور الثلاثة، نجد دريدا يحدد دور سوسير بطريقة هى على النقيض تمامًا مما كانه فى الواقع هذا الدور.

وتلك بداية غير مشجعة تثبط الهمة؛ لأن الكثير مما يدعيه التفكيك من تشخيصه نزعة التمركز الإثنى- وأنه يتجاوزها- على كف عفريت. فالمناقشات التفكيكية تنسب إلى نفسها ميزة أنها تطالب بتحليل الفرضيات غير المُمْتَحَنَةِ على اختلافها- ونزعة التمركز الإثنى إحداها- كى تُعَرِّيها وتتجاوزها أملاً فى تغيير وعينا بالقضايا المهمة وتوسيعه. غير أن الحاصل على خلاف ذلك، فوعينا الآن ليس سوى الوعى المُشَوَّه، ما دام قد أسىء تشخيص نزعة التمركز الإثنى. ولعله من اليسير أن نرى فى موقف دريدا- هنا- لا ذلك التصحيح أو التقويم لنزعة التمركز الإثنى بل **إعادة تأكيد** واضحة لنزعة التمركز الإثنى التى بدأ سوسير تصحيحها وتجاوزها؛ لأن دريدا بموقفه هذا يتعهد التعهد الأكمل بأوَّلية الكلمة المكتوبة- "كل ما يتعلق بالكتب"- التى هى النموذج فى التراث الفكرى الغربى[٨].

توجد مجموعة من المشكلات المنطقية الظاهرة- على جانب كبير من الأهمية- فى القول الجازم بأن الكتابة سابقة على الكلام. وهنا، لا بد أن نتناول هذه الحقيقة الغريبة؛ ألا وهى أن ثمة اعتراضات على قدر من الوضوح لا تحتاج معه إلى التذكير بها، ومع ذلك لم تتعرض لها أدبيات التفكيك على وفرتها. كما لو أن ثمة اعتقادًا واسعًا بأن أية اعتراضات بسيطة- كهذه الاعتراضات- تقع دون مستوى العمق العقلى والمعرفى اللازم للمشاركة فى هذا النقاش. تلك المشكلات أو الاعتراضات هى:

١. من الواضح تمامًا أن الكلام وُجِدَ قبل **اختراع** الكتابة بوقت طويل.

٢. لا يزال فى بقاع الأرض لغات منطوقة غير مكتوبة، ولا لغة منها كُتِبَتْ دون أن تكون منطوقة.

٣. ثمة أعداد هائلة من الناس تتكلم دون معرفة الكتابة، ولكن لا أحد منهم يكتب دون أن يتكلم (عدا الحالات التى تتعطل فيها القدرة على النطق والكلام فيزيقيًا).

٤. يوجد العديد من الصور المختلفة للكتابة، لكن اللغويين من كل المذاهب يتفقون على أنه لا توجد صورة من صور الكتابة المستخدمة عمومًا تفى بتدوين كل ما يوجد فى اللغة؛ فالنبر وطبقة الصوت والتشديد والخواص التواصلية الأخرى لا تُعالَجُ كتابةً بالقدر المناسب حتى فى أفضل أنساق الكتابة. إن كل أنساق الكتابة لا تسعى- من حيث المبدأ- سوى إلى تمثيل اللغات، وتعجز عن ذلك بدرجات مختلفة.

وعلى فرض أن معظم تلك الاعتراضات ظاهر الوضوح، فما الذى تحاول عمله مناقشة دريدا؟ ولماذا لا يُفَسِّرْ (من وجهة نظره جدلاً) عدمَ مناسبة أيٍّ من هذه الاعتراضات لمناقشته؟ يمر معظم شرّاح دريدا على هذا الموضوع مرور كرام

صامتين. ولعل تفسير هذا الصمت يرجع- فى حقيقة الأمر- إلى الإحساس بأن المناقشة سيقل تعقيدها عن المستوى المطلوب لو تناولت ذلك النوع من الاعتراضات. غير أن هذا الموقف شديد الخطورة؛ فالاعتراضات ظاهرة الوضوح، ولا يعنى وضوحها أنه من الظاهر الواضح بالقدر نفسه إمكان الإجابة عنها.

ولا شك أن المناقشة ستغدو غير واقعية إنْ لم تستشعر ضرورة تناول المناقشات المُعَارِضة لها. وكما سوف نرى، يكشف التطور الأبعد لهذه القضية عند كل من دريدا وشُرَّاحه- بوضوح تام- أنهم لا يؤمنون بجدية تلك المشكلات وضرورتها، وأنهم يعانون صعوبة كبرى فى معالجتها.

يُعَدُّ كلر أحد القلة القليلة التى واجهت تلك القضية بما تستحقه من عدل وإنصاف، حيث يحدد بعض الاعتراضات الممكنة، ثم يعطى ردًّا عليها:

> أثناء الدفاع عن هذا المقام العالى [يعنى: منزلة الكلام العالية على الكتابة فى التراث الغربى] قد يستشهد المرء بحقيقة أن الأطفال يتعلمون الكلام قبل تعلم الكتابة، أو أن ملايين الناس يتكلمون دون معرفتهم بالكتابة حتى فى الثقافات الرفيعة. ولكن إيراد هذه الحقائق لا يجعل منها دليلاً على أسبقية الكلام على الكتابة منطقيًا أو واقعيًا فحسب، بل على أسبقية عامة شاملة أيضًا، وذلك هو الأغرب. لقد فُهِمَ أن الكلام يدخل فى علاقة مباشرة مع المعنى(٩).

لكن هذا الرد يزيد الطين بِلَّةً، نظرًا لأن كلر- فى محاولته تناول ذلك الاعتراض- يتمكن من وضع أصبعه على القوة الهائلة فى الاعتراض، ثم يخفق فى الرد عليه. إذ عليه الاعتراف بأن ما تنكره مناقشة دريدا ليس الأسبقية الزمنية (الواقعية) ولا الأسبقية المنطقية، وإنما "الأسبقية الشاملة العامة الأغرب" فحسب، على ما يبدو. لكن ما الذى يمكن أن تعنيه هذه الفكرة المبهمة؟ وكيف للأسبقية العامة الشاملة-

الكلام الذى يحتل أسبقية عامة على الكتابة- أن تعنى أىَّ شىء سوى الأسبقية الزمنية أو المنطقية؟ (يذهب إيضاح كلر لذلك إلى قضايا لا ترتبط بقضية أسبقية أيهما إطلاقًا، وسوف نعود إلى ذلك لاحقًا).

يكشف توسع دريدا فى مناقشته عن أن الاعتراضات الواضحة- المشار إليها أعلاه- يصعب تجاوزها. فالأثرُ الحقيقى الناتج عن هذا التوسع يتمثل فى تراجعه عن الموقف الذى كان قد أعلنه فى البداية؛ بل وإنه لَتراجع مُقَنَّعٌ غير معترف به:

> إذا كانت "الكتابة" تعنى تسجيلاً يتميز بأنه إنشاء يُبقِى على العلامة (وذلك هو نواة مفهوم الكتابة الوحيد الذى لا يمكن اختزاله) فهى تحمى- بوجه عام- حقل العلامات اللغوية بأكمله وتصونه. وقد يظهر فى هذا الحقل بعد ذلك نوع من الدوال المنشأة- "الخطية" بالمعنى المحدود لهذه الكلمة والمستمد منها أيضًا- تحددها علاقة ما بدوال أخرى منشأة "مكتوبة"، حتى وإن كانت "صوتية". إن فكرة الإنشاء نفسها- ومن ثمَّ فكرة اعتباطية العلامة- فكرة غير معقولة قبل إمكان وجود الكتابة أو خارج نطاقها(١٠).

ثمة العديد من الثغرات فى هذه المناقشة. ولنفحص- أولاً- مشكلاتها الأصغر قبل النظر إلى المشكلات الأخطر والأبلغ فى دلالتها على تعذر قبولنا مناقشة دريدا.

أولاً، قول دريدا بأن فكرة إنشاء العلامات (بمعنى نشوء اللغة عن طريق مجموعة من العلامات التى تنشأ بوصفها نسقًا تستعمله جماعة الناطقين بها) أمر غير معقول قبل **إمكان** الكتابة، هذا القول لا يؤدى إلى أىِّ شىء مهما كان. أما قوله بأن الكلام- بمجرد نشوئه- يمكن كتابته فلعله- فى أفضل الأحوال- دليل على **المساواة** بين الكلام والكتابة. ولعل المناقشة المعنية بهذه المكانة المتساوية تُدَلِّل- بعدئذٍ- على أن الكلام لا يسبق الكتابة؛ لأنه فى اللحظة عينها التى يوجد

فيها الكلام **يمكن** أن توجد الكتابة. لكن ذلك **لا** يدعم زعم دريدا بأن الكتابة سابقة على الكلام. وحتى الحجاج بتعادل المنزلة بينهما فاشل فى حقيقة الأمر؛ إذ عندما يُقرُّ دريدا بأن الكلام لا يوجد إلا إذا كانت الكتابة **ممكنة**، يسلم بأسبقية الكلام المنطقية، بما أن **وجود** الكلام يجعل الكتابة **ممكنة**.

ثانيًا، إن محاولة دريدا تغيير معنى كلمة **كتابة** بقوله إن "نواة مفهوم الكتابة الوحيد الذى لا يمكن اختزاله" يتمثل فى أنه "إنشاء يُبْقِى على العلامة"، هذه المحاولة تفشل أيضًا. يخطئ دريدا- بلا شك- فيما يقوله عن جوهر فكرة الكتابة "الذى لا يمكن اختزاله". فالجوهرى الذى لا يمكن اختزاله فى فكرة الكتابة هو أنها تسجيل **مرئى** للعلامة. ومنذ اختراع أدوات التسجيل أمكن أن تدوم العلامات المرئية (الكتابة) والعلامات المسموعة (الكلام) على السواء. إن إهمال دريدا أو إغفاله العنصر الجوهرى الذى يميز كلمة **الكتابة** حقًا، والذى لا يمكن اختزاله، يعنى أنه يغلط فى تحديد معنى الكلمة الرئيس، ووحده هذا الإغفال الجوهرى يبيح له استئناف زعمه بأن الكتابة تشتمل على الكلام. نقطة أخيرة هنا: إن الْتِمَاسَ "جوهر المعنى الذى لا يمكن اختزاله" فى أية كلمة يتناقض- بلا ريب- التناقض التام مع مسار أفكار دريدا الأبعد عن اللغة والمعنى، كما سوف نرى. وبكلمات أخرى: إن دريدا على فرض التسليم بما يريد أن يمضى إليه لاحقًا ليس فى موقف يبيح له تقديم مناقشة تلتمس الجوهر أو النواة التى لا يمكن اختزالها فى **أىِّ شىء**. فهو بعد قليل سيقرر عدم إمكان وجود أىِّ معنى مركزى أو جوهرى فى الكلمة.

غير أن الاعتراض الأكبر والأهم على هذه المرحلة من مناقشة دريدا يكمن فى أنها مثال على غلط منطقى شديد الذيوع. نبدأ بثلاث كلمات: اللغة، الكلام، الكتابة. الكلمة الأولى تتضمن الثانية والثالثة. والسؤال الآن هو: أىٌّ من هاتين الكلمتين الثانيتين له الأسبقية على الأخرى؟ يحاول دريدا إثبات أن الكلمة الثالثة لها

الأسبقية على الكلمة الثانية، فى مقابل بعض المناقشات الواضحة التى تثبت العكس. وكى يفعل دريدا ذلك، يستبدل بهذا الثالوث الأول من الكلمات (اللغة والكلام والكتابة) ثالوثًا مختلفًا هو: الكتابة، الصوت، الخط. فهو يُحِلُّ الثالوث الثانى محلَّ الأول، هكذا تغدو للكتابة الأسبقية على ما عداها.

ليس من العسير الإمساك بالخطأ فى هذا الإجراء. أولاً، كُنْه الظاهرة- محل الاهتمام- لم يطرأ عليه تغير؛ فلو قررنا بشكل تعسفى أو اعتباطى أن نسمى اللغةَ "كتابةً" والكلامَ "صوتًا" والكتابةَ "خطًّا" فلن نكون قد غيرنا العلاقة بين تلك المسميات الثلاثة: فما نسميه اعتياديًا "اللغة" لا يزال يحتل العلاقة نفسها بالكلام والكتابة، سواء استخدمنا هذه التسميات الثلاث أو تلك الثلاث الأخرى. ثانيًا، ينطوى هذا الإجراء- طبعًا- على استعمال اللغة الإنجليزية استعمالاً خاطئًا. فكلمة **اللغة لا** تعنى كلمة **الكتابة**؛ ولو استخدمنا كلمة "الكتابة" محل كلمة "اللغة" نكون قد تحدثنا بشكل خاطئ.

والحق أن بناءَ المناقشة على هذا النحو يعنى إدخال عنصر الفشل إليها منذ البداية. من الممكن دومًا جعلُ أىَّ قول صحيحًا أو سليمًا من خلال إعادة تعريف الكلمات حتى يصير القول صحيحًا أو سليمًا عبر التعريف، بصرف النظر عن الحقائق. ومن المعتاد منطقيًا أن المناقشة التى لا يمكنها التقدم سوى بهذه الطريقة لا تحقق شيئًا(١١). فلو أن مناقشة تقول بأن "أ" لا أسبقية له على "**ب**"، وكل الحقائق أو الوقائع تفترض العكس، سيكون الحل الأخير تغيير معنى المصطلح "أ"؛ كأن يعاد تعريفه على نحو يجعله مندرجًا تحت الفئة "**ب**". وهذا الإجراء لا يجعل المناقشة سليمة أو صحيحة إلا على حساب جعلها بلا معنى. وبادئ ذى بدء، تدور المناقشة عن علاقة بين كيانين يُسَلَّمُ بتمايزهما، ولا بد من استئناف المناقشة بتناول الفروق التى تمايز بينهما. أما دريدا فقد بدأ بالفرق بين الكلام والكتابة و**ألح على**

وجود هذا الفرق، ولكنه لم يكن قادرًا على إثبات غرضه إلا بالتخلى عن هذا الفرق، ثم الإلحاح على أن الكلام والكتابة شىء واحد، أىْ قام بإعادة تعريف أحد طرفى الفرْق ليغطى الطرفين معًا. لكن من الواضح أن كلمة "الكتابة" التى أعاد تعريفها (ليس بالمعنى الذى نستخدمها به جميعًا) لا يستعملها فى أىِّ موضع آخر من مناقشته؛ فاستعمالها الوحيد- بذلك التعريف الجديد لها- كان من أجل صيانة فرضيته عند هذه المرحلة المحددة فى المناقشة. أما فى غير هذا الموضع المحدد- سواء قبل هذه المرحلة فى المناقشة أو بعدها- فتعنى كلمة "الكتابة" عنده المعنى الذى نقصده عادةً من استعمال هذه الكلمة[١٢].

وعلى هذا، فمناقشة دريدا التى تثبت أسبقية الكتابة على الكلام مناقشة فاشلة. غير أن ثمة وجهًا شديد الغرابة فيها لم نتعرض له بعد. فهو يستخدم بطريقة مستغربة- على طول مناقشته- تعابير أخلاقية يصف بها الرؤية النقيضة؛ حيث يتحدث عن "الحطِّ من قدر الكتابة وقمعها..."، وعن "علامات التحرير فى كل أنحاء العالم"، وعن أن الكتابةَ "مُستَعْبَدَةٌ"، وعن "أنه يُخْشَى منها وأنها ذات نشاط هدَّام". وتبدو هذه التعابير الأخلاقية غير مناسبة لمناقشة الكتابة. وفى بعض السياقات ربما، قد نستخدم كلمة **الخشية** عند الحديث عن الكتابة. لكن هذه السياقات مقيدة بعدم قدرة الكاتب على الأداء السليم نتيجة الإحصار block، أو عسر القراءة، أو ربما قلق التعلم فى سن الخامسة من العمر. وقد نستخدم الصفة **هدَّام** لوصف نشاط الكتابة فى سياق الحديث عن ديكتاتور أو طاغية يحكم شعبًا أميًا جاهلاً. أما السياق الذى يستخدم فيه دريدا تلك الأوصاف فليس سياقًا من تلك السياقات. إن سياقه سياق مناقشة عن أسبقية الكلام المنطقية على الكتابة. فهل ما له معنى حقًا فى هذا السياق القول بأن أىَّ شخص **يخشى** الكتابة؟ أو أن **معظمنا** لا يزال يخشى الكتابة؟ أو أننا نجد الكتابة **نشاطًا هدامًا**؟ أو أننا نستعبدها؟ وأشك أنه من الفطنة القول بأن الكتابة مقموعة بوجه عام؛ إذ ما الذى قد يعنيه هذا القول وفى

كل أنحاء العالم ثمة كميات هائلة من الكتابة بطرق متنوعة تصدر كل يوم: كتب، جرائد، مجلات دورية، تقارير، كراسات، إعلانات، إلخ!! وبإزاء هذا الإنتاج المهول حقًا من الكتابة واستهلاكه، هل يمكننا الاعتقاد- أو حتى الظن- بأنها مقموعة؟! أما الإعلان عن "علامات التحرير فى كل أنحاء العالم" فما الذى قد يشير إليه؟ إنه يبدو شبيهًا بإعلان الحرب والدعوة إلى حملة عسكرية؛ لكن **أية** حملة عسكرية؟ وهل توجد حقًا مثل هذه الحملة؟

قد يُرى أن تلك التعابير الأخلاقية الدرامية ليست سوى استعارات حماسية لولا هاتان الواقعتان: الأولى، من المعروف أن دريدا كان قد اتهم سوسير بهذه النبرة: "التلوث بالكتابة... **يعلن عنه لغوىٌ** من جنيف **بنبرة الأخلاقى أو الواعظ**" (التشديد من عندى). ومن الغريب يقينًا أن يعترض دريدا على أكثر نصوص سوسير اعتدالاً، بينما نصه أخلاقى بدرجة عالية. أما الواقعة الثانية فتتعلق بنبرة شن الحرب التى تبدو سائدة، ولا بد من الأخذ فى الحسبان أنها ملمح مهم فى نص دريدا. إذ من الواضح تمامًا أن الكيفيةَ الدرامية فى نص دريدا ملمحٌ قوى يستميل أتباعه(١٣). فهم جميعًا- دريدا وأتباعه- يستشعرون النشوة حين يَدْعون إلى تحرير الكتابة من حالة الاستعباد والقمع، مع أن هذه الأفكار تتباين التباين الغريب مع الحالة الصحية الراهنة التى تتمتع بها الكتابة، وتبدو أفكارًا فى غير محلها حين ترد فى مناقشة عن أسبقية الكلام المنطقية على الكتابة. غير أن ما يجعل هذا الحس بالإلحاح الأخلاقى والدراما أقوى من غيره أن هذه المناقشة الخادعة تماما عن أسبقية الكتابة على الكلام نكتشف أنها غير ضرورية للمجْرَى الأساس فى فكر دريدا- حين نتأمل خطوته التالية تأملاً فاحصًا دقيقًا- إذ من الممكن إسقاطها دون أن تخسر المناقشة شيئًا.

ولم يتخلَّ دريدا نفسه عن شن حملة على الموقف الذى يقلل من شأن الكتابة فيستأنف القول بأن هذا الموقف "جزء لا يتجزأ من نزعة مركزية الصوت phonologism ونزعة مركزية اللوغوس logocentrism"[١٤]. ومن بين هاتين النزعتين تُعَدُّ نزعة مركزية اللوغوس مَرْماه الرئيس. ويمكن رؤية المؤشر على حركة فكره الأبعد حين يقول: إن "الإمكان البنيوى المنقطع عن المرجع أو عن المدلول (ومن ثَمَّ عن التواصل وعن سياقه) يبدو لى أنه يصنع كل علامة أو إشارة، بما فيها العلامات الشفوية والخطية بوجه عام"[١٥]. ومرة أخرى، نجد أن ذلك الجانب من العَرْض المهتم بالعلاقة بين الكلام والكتابة لا يعمل هنا. فحقيقة أن الكلمة يمكن اقتباسها واستعمالها مستقلةً عن عملية التواصل والسياق أمرٌ لا صلة له البتة بقضية الكلام والكتابة؛ لأن ذلك يحدث فى حالتى الكلام والكتابة على السواء. ومناقشة دريدا التى مفادها أن كل الكلمات لا بد أن تكون وحدات خطية (بمعنى مكتوبة) لأن أية كلمة يمكن اقتباسها شفويًا، هذه المناقشة ظاهرة الخيبة. إذ إن حقيقة أن الاقتباس يمكن القيام به على المستوى الشفوى تثبت العكس على وجه التحديد؛ تثبت أن هذا الاقتباس **ليس** مكتوبًا بالضرورة. لكننا نرى- هنا- السبب فى أن دريدا مهتم هذا الاهتمام بتلك الفكرة المغلوطة: هدفه الحقيقى مناقشة العلاقة بين اللغة ومرجعها، وانشغاله بأسبقية الكتابة والكلام نابع من رغبته فى توظيفها دعمًا لمناقشته الأهم. ويتضح ذلك من أنه أراد توظيف ما يَعتقد أنه الكيفية التى تميز الكتابة، أراد توظيفها بوصفها الميزة الجوهرية التى تتصف بها اللغة؛ لأغراض مناقشته علاقة اللغة بالواقع.

كان من الممكن تحقيق هذا الغرض دون الزعم المستحيل بأن الكتابة سابقة على الكلام. ويطرح كلر- شارح دريدا- الموضوع طرحًا أعمق من دريدا نفسه حين يقول: "الكتابة... يتضح أنها أفضل إيضاح لكُنْه الوحدات اللغوية"[١٦]. والحق أن المسار الأبعد فى مناقشة دريدا يتضمن أن التركيز على الكلام سيجعلنا عرضة

لتقبل رؤية خاطئة عن المعنى؛ حيث **يبدو** الكلام مرتبطًا- بطريقة خادعة- ارتباطًا مباشرًا بالمعنى. ومن ثمَّ، كان يكفيه تمامًا الجدل بأن خطأً أصليًا بعينه فى النظرية اللغوية ينجم عن وَهْمٍ خَلَقَه- عن طيب خاطر- المركزُ النمطىُّ الذى احتله الكلام، بل إن ذلك الخطأ هو الخطأ الجوهرى الذى يعجز عن إدراك كُنْه اللغة، وليس هو الخطأ الذى ينطوى على أية علاقة **ضرورية** بخصائص الكلام المائزة له، لا الكتابة. إن إدراكًا مناسبًا لسياقات الكلام- وهو أمر يمكن مناقشته فيما بعد- لن يجيز أيضًا وقوع مثل هذا الخطأ، غير أن المنظِّرين الذين يركزون على سياقات الكلام يقعون- على الأرجح- فى هذا الخطأ أكثر منَ المنظِّرين الذين يركزون على الكتابة. ولهذه الطريقة فى المناقشة حق القول بأن الكتابة تعطى رؤيةً أوضح عن كيفية اشتغال اللغة أكثر مما يعطيه الكلام، بل وتجعل من غير الضرورى زعم دريدا بأن الكتابة سابقة على الكلام إما زمنيًا أو منطقيًا ثم نضاله اللاحق لتجنب المشكلات الشائكة فى هذا الزعم باستخدام تعابير شعوذية ملفقة وإعادة تعريف الكلام بأنه كتابة.

لا ريب فى أن المرحلة الابتدائية فى مناقشة دريدا لا يمكن إسقاطها من أىِّ تقييم شامل لأفكاره وإسهامه فى فهم اللغة والمعنى. ويمكننا استئناف فحص التطور اللاحق فى فكره دون حسبان أن إخفاقه فى تلك المرحلة الأولى يُقَوِّضُ المراحل التالية عليها. وعلى الرغم من الأهمية التى يضفيها دريدا وشُرَّاحه على تلك المرحلة وحملتهم الأخلاقية الغريبة لصالح الكتابة فهى ليست فى محلها، إذ لا تقدم ولا تؤخر فيما يتعلق بالمراحل التالية من المناقشة. ما تهتم به مناقشته- فى حقيقة الأمر- قضية معتادة تمامًا؛ ألا وهى علاقة الكلمات بالأشياء والعلامة بمرجعها، أو فى الصياغة الأشد تقليدية: علاقة اللغة بالواقع. فضلاً عن أن نزعة مركزية اللوغوس- التى أسماها دريدا الخطأ الذى يرغب فى تشخيص أعراضه وتجاوزه- ليست عن أسبقية الكلام على الكتابة بل عن علاقة الكلمة بمرجعها .

من المتوقع الآن أن تنطوى مناقشة دريدا على ملمحين: الأول، تشخيص أعراض نزعة مركزية اللوغوس بما فى ذلك كُنهها والخطأ الملازم لها، ثم ثانيًا عرض وجهة نظر تتجاوز حدود نزعة مركزية اللوغوس. لكن قبل الانتقال إلى تحديد هذين الملمحين من الضرورى الإشارة إلى خصوصية موقف دريدا. فى حالة معظم المفكرين نظن أن يتناول الملمح الثانى أكثر الأفكار ملاءمةً عن اللغة، وأن يتناول الملمح الأول الأفكار الأخرى السابقة بالنقد الضرورى. ففى بداية المناقشة يوضح المرء الحاجة الملحة إلى أفكار أفضل، ثم ينتقل بعدئذٍ إلى عرْض تلك الأفكار وشرحها. لكن هذه الخطة العامة ليست هى الخطة المناسبة التى تنطبق على حالة دريدا: ففى مناقشاته كما بالقدر نفسه فى مناقشات أتباعه، يمثل الملمح الأول دومًا الجانب الرئيس فى رؤيته عن اللغة، ويكاد ألا ينفصل عنه الملمح الثانى. الأمر الذى يعنى- وذلك هو المهم هنا- أن **القيمة** الكبرى لأفكار دريدا تكمن فى كونها على علاقة تضاد، وعلى الأخص علاقة تضاد مع نزعة مركزية اللوغوس؛ فالفرضية الضمنية الملحاحة فى المناقشة تتمثل فى إدراك أن نقائص نزعة مركزية اللوغوس فى حد ذاتها تعنى إدراك الحاجة الملحة إلى تبنى موقفه الضدى، ذلك الذى ينبثق تلقائيًا من إدراك تلك النقائص. ومن ثمَّ، ينجم الملمح الإيجابى فى نظريته عن معارضة نزعة مركزية اللوغوس: رؤية مواطن ضعفها فى لُحمة واحدة مع الملمح الإيجابى.

مرة أخرى، نرى الحاجة نفسها إلى موقف درامى- وحتى أخلاقى- كنا نراه فى مناقشة الكلام والكتابة؛ فدريدا لا يمتحن نزعة مركزية اللوغوس ثم يطرحها جانبًا ببساطة حين يظهر ضعفها بل يتهمها ويُدينها، حيث لا بد من الإبقاء على الشعور بالانتصار على نزعة مركزية اللوغوس بوصفه العنصر الإيجابى المُقوِّم القوى فى الموقف الجديد الأحدث. لكن ذلك على وجه التحديد مصدر النقائص

الثلاث الكبرى فى مناقشة دريدا كما سنرى. أولا، بما أن تركيز مناقشته كان على إيضاح أوجه القصور فى نزعة مركزية اللوغوس بدلا من التركيز على تطوير بديل مغاير لها، فإن دريدا قد حيل بينه وبين التركيز على الاختيار بين العديد من البدائل الممكنة لنزعة مركزية اللوغوس؛ ففى مناقشته دائمًا ما يبدو أن تجاوز نزعة مركزية اللوغوس ووجهة نظره التى يعتنقها أمرٌ واحدٌ أو أنهما الشىء نفسه، وهما ليسا كذلك فى حقيقة الأمر. وثانيًا، لأنه يركز بدرجة كبيرة على ضرورة تجاوز نزعة مركزية اللوغوس، كان عليه ألا يعترف بوجود مفكرين آخرين عديدين قد رفضوها من قبله، وعليه أن يبدأ انطلاقًا منهم. هكذا، يتم تجاهل البدائل القائمة فعلاً. وثالثًا، لأن تجاوز نزعة مركزية اللوغوس فى مناقشته يُعَدُّ خطوة نحو نوع واحد فقط من بسط أساس منطقي (أساسه هو) فإن نقده لها يمتد إلى موقفه وفرضياته المضمرة التى لم يجادل عنها حتى الآن، فلم تلق العناية الوافية من الشرح الذى تحتاجه. ولما لم يكن دريدا يركز على تحديد موقع مناقشته وتعليلها وتبريرها بوصفها مناقشة للعديد من البدائل المتنافسة المغايرة لنزعة مركزية اللوغوس القائمة حتى الآن، فقد تجنب تلك البدائل.

وبسبب كل ذلك، من الضرورى بوضوح أن نَعُدَّ انتقادَ دريدا نزعة مركزية اللوغوس جانبًا يستكمل به عرض وجهة نظره لا تعبيرًا عن رفضه تلك النزعة. ثم ما نزعة مركزية اللوغوس؟ الأمر الأول الذى من المرجح قوله دائمًا أنها ذلك الخطأ الذى يكمن فى تأييد الإيمان بـــ"ميتافيزيقا الحضور". أما الكيفية التى يُشْرَحُ بها ذلك القول فلا بد أن أتركها لكلمات دريدا وأولئك الشُرَّاح الذين يتمتعون بالقبول عمومًا لدى التفكيكيين لكونهم الأجدر بإعطاء وصف سليم لفكر دريدا. وقد اخترت عينة من الشروحات التفسيرية المباشرة التى قدمها دريدا وشُرَّاحه المعتبرون على السواء:

تنطوى نزعة مركزية اللوغوس على الاعتقاد بأن الأصوات تمثل بكل بساطة المعانى التى تحضر فى وعى المتكلم(١٧).

النسق الميتافيزيقى الذى يمتد من أفلاطون وأرسطو إلى هيدجر وليفى شتروس. ... هذا النسق يصفه دريدا بأنه "متمركز لوغوسيًا". ... وكما يحدد معالمه دريدا، يعزو هذا النسقُ المتمركزُ لوغوسيًا أصل الحقيقة دومًا إلى اللوغوس والكلمة المنطوقة وصوت العقل أو كلمة الله(١٨).

لَفْتُ الانتباه القوى إلى ما أسميه **نزعة مركزية اللوغوس:** ميتافيزيقا الكتابة الصوتية (وعلى سبيل المثال ميتافيزيقا الأبجدية الألفبائية) التى لم تكن فى جوهرها– لأسباب غامضة ولكنها رئيسة يتعذر على النسبية التاريخية البسيطة تحديدها– سوى نزعة تمركز إثنى عميقة جَبَّارة، فَرَضَتْ نفسَها على العالم وتحكمت بدرجة واحدة أو بالدرجة نفسها فى: أولاً، **مفهوم الكتابة** فى عالمٍ لا يُخْفِى فيه طابعُ الكتابة الصوتى تاريخه بينما يُنتجه. ثانيًا، **تاريخ الميتافيزيقا** (الوحيد)، الذى... يعزو دومًا أصل الحقيقة بوجه عام إلى اللوغوس، وقد كان تاريخ الحقيقة وحقيقة الحقيقة– باستثناء انحراف ميتافزيقى ينبغى علينا تفسيره– يحط دومًا من شأن الكتابة ويُقْصِيها قمعًا خارج الكلام "التام"(١٩).

ترتبط "نزعة مركزية الصوت" التى تعالج الكتابة بوصفها تمثيل الكلام، وتضع الكلام فى علاقة مباشرة وطبيعية مع المعنى، ارتباطًا لا فكاك منه بـــ"نزعة مركزية اللوغوس" فى الميتافيزيقا؛ الأمر الذى يعنى توجيه الفلسفة نحو نظام من المعنى– الفكر والحقيقة والعقل والمنطق والكلمة– يُتَصَوَّرُ أنه موجود فى حد ذاته وأنه الأساس(٢٠).

ومن ثمَّ، لدينا هنا أربعة أوصاف لما تكونه نزعة مركزية اللوغوس، مأخوذة كلها من كتابات إما دريدا أو شُرَّاحٍ يُعْتَقَدُ أنهم- بوجه عام- ينقلون المعنى الدقيق لما يقوله دريدا. ونلحظ أيضًا أنها كلها عبارة عن شروح **أولية** للمصطلح وردت في سياقاتهم، أىْ أنهم في كل حالة يقدمون إلى القارئ مباشرةً ما يقصدونه من هذا المصطلح الجديد الغريب عليه.

وثمة فيها أمر يلفت النظر على الفور: الأخذ في الحسبان أن القارئ يُقَدَّمُ إليه في كل حالة مصطلح جديد غريب، وأن الشروحات المقدمة ليست تفصيلية، وتتوافق في تأكيداتها؛ وذلك أمر غريب حقًا حين يفكر المرء في مواقف أخرى مماثلة تُقَدَّمُ فيها تعابير جديدة في نظريات كبرى؛ إذ من المعتاد أن يتجه الاهتمام إلى ذلك المصطلح الجديد الرئيس الذى يمثل الكلمة المركزية في طريقة التفكير الجديدة: الاهتمام بإيضاح معناه وأهميته، فضلاً عن إيضاح ضرورة ابتكار مصطلح جديد، إذ تحظى تلك العناصر بالنصيب الوافر من العرض الشارح. غير أن ذلك لا يحدث، لا في كتابات دريدا، كلا ولا في كتابات شُرَّاحه المعتبرين. والحق أن الأمثلة التى اخترتها- وهى منصفة في مقابل أمثلة أخرى- لم توضح أىَّ نقطة غير معتادة. خُذْ مثلاً الشرح الأحدث للتفكيك الذى يقدمه كريستوفر نوريس Christopher Norris. ويُعْتَقَدُ على نطاق واسع أن نوريس هو الأخلص للتفكيك من بين كل الشُرَّاح الناطقين بالإنجليزية، وثمة شخصية رائدة في الحركة، ألا وهو هارولد بلوم Harold Bloom الذى يُحْتَفَى به بوصفه مُقَدِّمَ "أدق" تقرير متاح عن التفكيك، بينما امتدح مراجعون آخرون "نجاح نوريس الملحوظ في تقديم صورة واضحة ونقدية للقضايا المركزية"، فنسبوا إليه "مهارة كبيرة في عرض تعاليم دريدا"، ونصحوا بقراءة كتابه- على وجه الخصوص- بوصفه عرضًا شارحًا مفيدًا[٢١]. لكن حين يظهر في نص نوريس مصطلح **نزعة مركزية اللوغوس** لأول مرة، يظهر في فقرة يقتبسها عن دريدا دون شرح من أىِّ نوعٍ كان. وهاهى ذى الفقرة التى تُعَدُّ شاهدنا الخامس:

> إن نسق اللغة المرتبط بالكتابة الألفبائية الصوتية هو النسق الذى فى داخله كان قد أُنْتِجَ تحديد معنى الوجود بوصفه حضورًا. ونزعة مركزية اللوغوس هذه- تلك **الحقبةُ** من الكلام التام الممتلئ- قد وَضَعَتْ دومًا بين أقواس- لأسباب جوهرية- كلَّ تفكير متحرر حول أصل الكتابة ومكانتها، و**علقته** وقمعته(٢٢).

لقد تطلب الأمر عند نوريس مرور أربعين صفحة حتى أتى على ذكر المصطلح فى نصه، وقد جاء بأوجز شرح ممكن، الأمر الذى ترك الكثير غير واضح: "... أسطورة التمركز اللوغوسى تعنى الحنين الجارف إلى الأصول والحقيقة والحضور، وإنها الأسطورة التى لم يأل دريدا جهدًا كى يُعَرِّيها ويفضحها فى كل موضع"(٢٣). ومن ثمَّ، يُعَدُّ مثال نوريس الأقل وضوحًا بين الأمثلة الأربعة الأخرى التى بدأتُ بها أعلاه. ومع أن عرضه الشارح مقصود منه **تقديم** التفكيك، فمن الواضح أن الكلمة المفتاحية- **نزعة مركزية اللوغوس**- لم يكن بمستطاع أىِّ قارئ يحتاج مدخلاً إلى التفكيك أن يفهمها. غير أن هدفى هنا ليس الدخول فى سجال مع وصف نوريس، وإنما قدمت هذا المثال لأثير نقطة جوهرية فى المجرى الأبعد لمناقشتى، ألا وهى الآتية: عند النظر إلى الفقرات الأربع التى اخترتها لأعطى إحساسًا بمعنى نزعة مركزية اللوغوس يستشعر القارئ أنه لا بد من وجود أمثلة أخرى أوضح وأفضل من تلك التى اخترتها. لكن، لا يوجد. وفى حقيقة الأمر، تنعدم فى الكتابات التفكيكية انعدامًا محيرًا الفقرات التى تشرح المصطلح بالتعليق الصريح على ما يكونه وما لا يكونه، أو تعمل على إيضاح خصيصته المائزة له عن الأفكار المرتبطة به التى توجد فى كتابات أخرى عن اللغة والمعنى(٢٤). إن مثال نوريس- ولا ريب أنه مثال محترم- يكشف فى النهاية أن البدائل التى اخترتها كانت الأسوأ من حيث إنها الأقل توصيلاً، لا الأفضل.

عند هذه المرحلة الحرجة، يوجد ميل قوى عند المدافعين عن دريدا إلى الاعتراض بأن مطلب الإيضاح يدّعى صحة القضية محل البحث قبل إقامة البرهان عليها من جهة، ويُخِلُّ بروح المشروع التفكيكى من جهة أخرى. وقد علقتُ سلفًا- فى الفصل السابق- على التناقض الذاتى الحاضر دائمًا فى هذا الاعتراض. أما دريدا نفسه فيبدو غير متحمس له بالمرة، الأمر الذى يثير الاهتمام بما يكفى. وبخصوص موضوع نزعة مركزية اللوغوس ونزعة مركزية الصوت، لم يكن دريدا واضحًا فى محاورته مع هنرى رونز Henri Ronse: "أعتقد أنى أوضحت تمامًا ما أعنيه بهذا الموضوع"(٢٥). وعلى أية حال، من النادر الزعم بطريقة مقبولة أن المناقشة يمكنها التقدم دون إيضاح دقيق معقول للمصطلحات الجديدة جذريًا عند طرحها؛ إذ على أىّ نحو آخر يمكن أن تُفهم تلك المناقشة؟ ثمَّ ما الذى يمكننا عمله بنزعة مركزية اللوغوس المشروحة على هذا النحو فى تلك الفقرات الأربع؟ الفقرة الأولى (المقتبسة عن كلر) مبهمة على نحو يجعلها تدنو من أن تكون بلا محتوى. وبالاستناد إلى ما يمكن أن نفهمه من عبارة "المعانى الحاضرة فى وعى المتكلم"، يبدو أنها تتماشى مع أية نظرية عن المعنى تقريبًا؛ إذ مهما تكن رؤيتها عن المعنى فلسوف تأخذ فى الحسبان حقيقة أن المتحدث واعٍ بمعنى ما يتحدث عنه حين يستخدم الكلمات. ومن المحتمل أن كلر يقصد أن الأصوات- تبعًا للمنظِّرين المتمركزين لوغوسيًا- ترمز ببساطة إلى المفاهيم التى من المفترض أنها تتشكل فى العقل بالاستقلال عن اللغة، ومن ثمَّ لا تستند فى محتواها أو بنيتها إلى لغة بعينها. لكن إنْ كان الأمر كذلك، فصياغته لا توضح ذلك أو تشرحه. وهكذا، ينعكس واجب العرض الشارح؛ إذ بدلاً من أن يشرح كلر الفكرة للقارئ، لا بد أن يكون القارئ على معرفة بها سلفًا حتى يتتبع ما يحاول كلر شرحه أو إيضاحه.

أما الفقرة الثانية المقتبسة عن ليتش Leitch فيتعذر فهمها؛ لأنها ترادف بين أربعة كيانات مختلفة وتترك للقارئ مهمة إيجاد العنصر الجامع بينها الذى كان

ينبغى أن يكون موضوع المناقشة. إذ ليس من الواضح ما يجمع بين صوت العقل والصوت المنطوق؛ فثمة الكثير من الأصوات المنطوقة غير المعقولة. وليس أوضح من ذلك كيف يوضع صوت العقل وصوت الله فى حزمة واحدة ولماذا؛ إذ من المعتقد غالبًا أنهما يتعارضان تعارضًا جوهريًا على أساس أن الإيمان يُناقض النزعة العقلانية الدنيوية أو العلمانية.

أما الفقرة الثالثة- وهى شرح يقدمه دريدا- فمُوَسْوَسَةٌ بمناقشته غير المثمرة المتعلقة بأسبقية الكتابة على الكلام، وهى مناقشة يتخلى عنها لاحقًا فى الواقع- كما رأينا- حين ألزم نفسه بإعادة تعريف الكلام بوصفه كتابة فى محاولته تحريرها. وبصرف النظر عن ذلك، يتمثل إسهامه الوحيد لفهم نزعة مركزية اللوغوس فى الإشارة إلى أنها تَستأمن اللوغوسَ على أصل الحقيقة. لكن ذلك يمكن أن يعنى أىَّ شىء أيضًا استنادًا إلى ما يعنيه "الأصل" وما يعنيه "اللوغوس". ثمة تاريخ طويل من التنظير للعلاقة بين اللغة والحقيقة، وفى هذا السياق ليست صياغة دريدا محددة بما يكفى كى تقتضى أىَّ موقف محدد واضح.

ولعل فقرة كلر الثانية (وهى هنا شاهدى الرابع أعلاه) تعطينا شرحًا قابلاً للفهم نوعًا ما، وإنْ كانت لا تزال غامضة ملتبسة من نواحٍ عديدة؛ فنزعة مركزية اللوغوس لا تعنى التركيز المَرَضى على الكلمات كما قد يتوقع المرء، بل تعنى الإيمان بأن ثمة نظامًا من المعنى يوجد **على نحو مستقل** عن بنية أية لغة قائمة- هذا النظام هو أصل كل شىء آخر. ومن حيث الظاهر، ليست كلمة **نزعة مركزية اللوغوس** الاسم المناسب لذلك الإيمان المشار إليه؛ لأن نزعة مركزية اللوغوس يتضح- هنا- أنها تعنى ما يعنيه المصطلح الأكثر اعتيادًا؛ ألا وهو النزعة الجوهرانية essentialism، أىْ الاعتقاد بأن الكلمات ترمز إلى فئات من المعنى حقيقية توجد مستقلة عن اللغة. أما من حيث الممارسة، فهى تعنى الاعتقاد بأن

فئات المعنى الثابتة تقتضى دومًا اللصوق بكلمات محددة فى لغة يتحدثها ذلك المعتقد، حتى لا تلتبس عليه فئات العالم "الواقعى". ولا تزال توجد مشكلات حقيقية فى ترابط عناصر ذلك الوصف الذى يقدمه كلر لنزعة مركزية اللوغوس. وعلى سبيل المثال، حين يتحدث عن العلاقة بين الكلام والمعنى فى النظرية المتمركزة لوغوسيًا بوصفها علاقة "طبيعية ومباشرة"، لا نملك سوى التساؤل عما يمكن أن تكونه تلك العلاقة "الطبيعية والمباشرة" بين الكلام والمعنى؛ لأنه من الواضح بما يكفى أن الهيئة الصوتية المادية فى الكلام اعتباطية وعُرْفية. ومرة أخرى، يتعرض موضوع التناقض بين الكلام والكتابة لسوء العرض والشرح.

إن القضية التى يثيرها هذا التلميح إلى وَهْمِ الطبيعية والمباشَرة توضع فى غير موضعها بمعاودة الإلحاح على إلقاء اللوم على الكلام ومادته الصوتية. إذ لا يكمن توهم النزعة الطبيعية والمباشرة- التى تسبب المشكلة فى نزعة مركزية اللوغوس- فى العلاقة بين الكلام والمعنى بل فى العلاقة بين المعنى والواقع؛ فالكلمات (سواء كانت مكتوبة أم منطوقة) يمكنها أن تبدو ذات علاقة طبيعية ومباشِرة ببنية العالم.

ويؤكد الثقل الطاغى فى مناقشة دريدا الأبعد وتعليقه- وكذلك شُرّاحه ومعلقيه- أن ذلك هو المحتوى الحق فى تصور **نزعة مركزية اللوغوس**. وبضعة أمثلة أخرى ترسخ ذلك بيسر. يشرح فرانك لينتريشيا Frank Lentricchia الأمر على النحو الآتى: "يُعَرِّى التفكيك الدريدى- على الأخص- تلك القواعد المتحكمة فى إنتاج كل الخطاب الفلسفى الغربى الذى يحاول إقامة الدال بوصفه كيانًا شفافًا يعطى رؤية لا تحجب المدلول المستقل بنفسه المتمتع بامتياز (الحقيقة، الواقع، الوجود)"(٢٦). ويستخدم هوكس استعارة مماثلة عند شرحه "علم العلامات" فى التفكيك "الذى يدلل على أن نسق العلامة فى اللغة لا يتصرف ببساطة بوصفه نافذة

شفافة تطل على "واقع" محدد بصورة قاطعة"[٢٧]. ويشرح فريدريك جيمسون Fredric Jameson ميتافيزيقا الحضور المتولدة عن نزعة مركزية اللوغوس بطريقة مماثلة: "المشكلة الفعلية فى العلاقة بين الأفكار والكلمات تنجم عن ميتافيزيقا "الحضور" وتقتضى ضمنًا تَوَهُّمَ وجود جواهر كلية نكون معها وجهًا لوجه- مرةً وكل مرة- أمام الموضوعات؛ فتُوهِم بوجود المعانى، مما يُلزمنا باحتمال "تقرير" ما إذا كانت حرفية أم لا من حيث المبدأ، كما تُوهِمُ بوجود ما يُسَمَّى المعرفة التى يمكن للمرء اكتسابها بطريقة ما ملموسة أو دائمة"[٢٨]. فى كل هذه الروايات تتضح التسوية بين نزعة مركزية اللوغوس و"ميتافيزيقا الحضور"[٢٩]، ويتمثل الخطأ المتمركز لوغوسيًا فى تَوَهُّمِ أن الواقع وفئاته المطلقة حاضرة حضورًا مباشرًا إلى العقل، مارَّةً عبر اللغة دون أن تشكلها تلك اللغةُ أو تُغيِّرها بأية طريقة مهما كانت. وما دام الأمر هكذا، يمكننا الآن فهم ما يعنيه نوريس حين يشرح معنى نزعة مركزية اللوغوس قائلاً إنها "حنين جارف إلى الأصول والحقيقة والحضور". إذ تمثل هذه الصياغة- فى حقيقة الأمر- نوعًا من اختزال أوَّليات الموضوع على الرغم من أنها مُقَدَّمَةٌ عمومًا بوصفها شرحًا يمهد إلى موضوعات ليست أولية ولا بسيطة. تحتاج هذه التعابير إلى أن تترابط كى تقدم معنى: نزعة مركزية اللوغوس مفادها تَوَهُّمُ أن معنى الكلمة ينطوى على أصله فى بنية الواقع نفسه، ومن ثَمَّ تجعل **الحقيقة** الخاصة بتلك البنية تبدو **حاضرة** مباشرةً إلى العقل. وتتمثل الخلاصة فى أنه لو سمح المرء للكلمات فى لغة قائمة أن تغدو مهيمنة هكذا على تفكيره فلن يعود بوسعه تصور أىِّ بديل عنها، كما لن يعود بوسعه السماح بأىِّ تحليل قد يستشكل الترابط بينها أو مدى كفايتها، وسيصل المرء حتمًا إلى الاعتقاد بأن هذه الكلمات فى تلك اللغة تعكس بنية العالم الضرورية، وحينئذ ستبدو تصانيف تلك اللغة أو فئاتها تصانيف العالم أو فئاته، وستغدو مفاهيمها أو تصوراتها بنية العالم.

إن كُنْه ذلك الخطأ المتمركز لوغوسيًا ظاهر تمامًا، وثمة سؤالان جادان يطرحان نفسيهما: الأول، لماذا يثير التفكيك مثل هذه الضجة حول اكتشاف مشكلة كنا على معرفة واضحة بها قبل دريدا بزمن طويل؟ أما السؤال الثانى فهو: لماذا يعرضها مثل هذا العرض الضعيف الغريب فى فقرة واحدة كاتبٌ بعد كاتب؟ بالنسبة إلى أىِّ قارئ على إلمام بتاريخ الفكر الخاص بالمعنى واللغة سيبدو له أن هاتين النقطتين مرتبطتان حتمًا: لو حُدِّدَ الخطأ المتمركز لوغوسيًا بأية طريقة أوضح فلن يغدو اكتشافًا مبتكرًا بالمرة(٣٠). إذ بخصوص هذا الضرب من التفكير- الكامن فى النظرية المرجعية عن اللغة التى ترى أن اللغة تشير ببساطة إلى الأشياء فى العالم وترمز إليها، أو الكامن فى الفكر الجوهرانى الذى يرى المفاهيم أو التصورات المُعَبَّرَ عنها باللغة ماهيات واقعية توجد مستقلة عن اللغة- هذا الضرب من التفكير قد تعرَّض للتفنيد وخضع لنقاش حاد منذ فترة طويلة، بل وتزايد النقاش حوله على امتداد هذا القرن.

وحين يُشَخِّصُ دريدا وجهةَ النظر تلك فى النظرية اللغوية ويُفَنِّدها من المؤكد أنه يفعل ما يفعله بعد فوات الأوان. وبوجه عام، يُغْوى إيمانُ التفكيكيين بأنهم يُفَنِّدون هذا المعتقد الوهمى superstition كلَّ مَن يبدو منقطع الصلة تمامًا بواقع نقاش القرن العشرين فى نظرية اللغة. فحقيقة الأمر أن دريدا يهاجم رؤية عن المعنى تُعَدُّ الآن رؤية شديدة السذاجة لا تتصف بأىِّ عمق معرفى(٣١). وقد قُتلت هذه الرؤية بحثًا على نحو تفاوتت فيه الأقوال عددًا من المرات، على سبيل المثال مرةً عن طريق الفلاسفة التحليليين من أمثال فتجنشتين Wittgenstein وآخرين ممن يعملون فى إطار تراثه، وثانيةً عن طريق لغويين من أمثال ج. ر. فيرث J. R. Ferth ولغويين أنثروبولوجيين يعملون فى إطار تراث إدوارد سابير Edward Sapir وبنيامين لى هورف Benjamin Lee Whorf، وآخرين غيرهم بلا حصر. وفى عام ١٩٦٦، حين بدأ دريدا يَتَّهِمُ مثل هذا النوع من التفكير بأنه

خطأ **شامل** كان يُثْبِتُ انعزاله الغريب عما كان يحدث لأعوام عديدة سالفة؛ إذ إن نوبة الابتهاج بالثورة على المعتقدات التقليدية iconoclasm والحماسة الثورية والجسارة الطليعية المستثيرة المتفردة التى أذاعها أتباع الراية التفكيكية- كل ذلك يتناقض التناقض الغريب مع الحقيقة الواقعة التى ترى أنه لا شيء مما يقوله التفكيك يُعَدُّ هذه الأيام جديرًا بالاعتبار أو حتى غير عادى.

وقد يرد دريدا هنا بأنه ليس بالوسع المضى أبعد من نزعة مركزية اللوغوس، ومن ثمَّ لم يكن بوسع أىِّ مفكر سابق المضى أبعد منها، تجاوبًا مع جزمه بأنه "ليس بقدرتنا تلفظ عبارة تقريرية واحدة هدَّامة لا تسقط سلفًا من حيث صوغها ومنطقها ومسلماتها الضمنية فيما تسعى إلى مخاصمته على وجه التحديد"(٣٢). لكن هذا القول الجازم لا يفيد فى الرد على النقطة التى أثيرها. فلو أن كل محاولات المضى أبعد من النزعة الجوهرانية تظل مجرد محاولات، فسيغدو دريدا مجرد مفكر يقتفى خطى العديد من مفكرين آخرين سبقوه، ومن ثمَّ فهو مدين لنا بوضع محاولته فى سياق أولئك المفكرين بدلاً من زعمه بأن محاولته تحتل مكانة متفردة كما لو أن المحاولات الأخرى لم تقع. ومرة أخرى، ثمة هنا مشكلة مفادها أن بنية هذا الإنكار أو إسقاط الحق disclaimer مألوفة لديه أيضًا بما يكفى: فقد قيل مرات عديدة من قبل إنه يمكننا استعمال اللغة ونسقها المفاهيمى أثناء محاولتنا تجاوزها. وفى حقيقة الأمر، لم يكن ثمة مفر عن التفكير فى مناقشات قائمة محددة ونظريات وثيقة الصلة بمُقْتَرَحٍ يبغى أن يُعَدَّ مقترحًا جديدًا أو يتنافس معها أو يتداخل معها.

والأكثر من هذا، يُعَدُّ افتقارُ دريدا إلى الأصالة فى تحليله الفكر الجوهرانى فى نظرية اللغة والهجوم عليه أكبرَ من أن يكون افتقارًا عاديًا بسبب المكانة البارزة التى يمنحها دريدا هذا الانتقادَ فى أفكاره عن اللغة، ولأجل ذلك فقد شَدَّدْتُ

على علاقة حميمة غير عادية بين الجوانب السلبية والإيجابية فى فكره. ثمة سبيلان يغدو من خلالهما انعدام الأصالة- الناتج عن تلك العلاقة- عائقًا خاصًا: الأول، يستند الوضع البلاغى بأكمله فى التفكيك إلى نقض الأساطير وقلبها رأسًا على عقب؛ فالتفكيك مُقَدَّمٌ أساسًا بوصفه قوة **تحريرية** على المستوى الفكرى، إلى درجة أن ما ينفيه أو يدحضه يتمتع بأهمية مستقلة بطريقة لم يألفها الموقف الفلسفى أو اللغوى من قبل. وحتى لو سلمنا جدلاً بقيمة **البديل المغاير** alternative الذى يقدمه دريدا عوضًا عن الفكر الجوهرانى، فسيظل من المستحيل على دريدا وأتباعه رؤية أنفسهم سوى ثائرين على المعتقدات التقليدية ومحرِّرين من الأوهام فى المقام الأول. إن التفكيك- ويُشَدَّدُ على ذلك باستمرار- نشاط هَدَّام مقلق. **لا بد** أن يعثر التفكيك على اعتقاد مهيمن لم يُفَكَّرْ فيه من قبل كى يفضحه أو يُقوِّضه. أما إنْ لم يمكنه ذلك، وأما إنْ لم يمكنه سوى تخريجه بوصفه عرضًا لبديلٍ مقترحٍ محددٍ عن نزعة مركزية اللوغوس يمكن التفكير فيه بالموازاة مع بدائل أخرى، فستغدو الخصوصية المائزة التى يطمح التفكيك إلى الاتصاف بها أمرًا مستحيلاً.

أما العائق الثانى فيرتبط ارتباطًا قويًا بالأول: بما أن دريدا لا بد أن يركز على معتقد وهمى مهيمن ثم يتغلب عليه ويتجاوزه كى يشبع نوعًا من الحاجة الانفعالية العامة فى برنامجه، فهو فى الواقع يُحال بينه وبين أن يأخذ فى الحسبان البدائل القائمة أثناء توجهه المضاد لنزعة مركزية اللوغوس المطلقة. ولا تعمل إشارة دريدا الصريحة فى مقاله "**البنية والعلامة واللعب فى خطاب العلوم الإنسانية**" Structure, Sign and Play in the Discourse of the Human Science إلى بعض المفكرين الذين اقتربوا- فى رأيه- بعض الاقتراب من الفكر "التفكيكى" إلا على توكيد هذا الأمر، بدلاً من إعطاء تعليل يضعف هذه الإشارة أو يقيد منها ويعدلها. فبالنسبة إلى هيدجر Heidegger وفرويد Freud وليفى شتروس Lévi-Strauss (وتلك اختيارات دريدا) هم أبعد ما يكونون عن كونهم شخصيات رئيسة فى

النقاش حول تلك المسألة المحددة، وليس من العسير رؤية أن هيدجر وفرويد وليفى شتروس كان لديهم جميعًا موقف غير متشكك فى قدسية ابتكاراتهم الاصطلاحية والمفاهيم أو التصورات التى عبروا عنها. إن الإشارة إلى تلك الشخصيات فى ذلك السياق وحده يُبْرِزُ على نحوٍ لا يعوزه الوضوح غيابَ العديد من الشخصيات الرئيسة حقًا التى عالجت- بطريقة مباشرة وأساسية- التفكير الجوهرانى.

عند هذه النقطة، يمكننا رؤية العاقبة الأسوأ من عواقب النزعة الإطلاقية البلاغية المتميزة عند دريدا؛ وعلى سبيل المثال نتذكر أن "نزعة التمركز الإثنى" فى المركزية الصوتية- وتوسعًا نزعة مركزية اللوغوس- قد قيل إنها توجد "دائمًا وفى كل مكان". ولا يوجد استثناء واحد فى هذه الصياغة من أجل حتى مثال واحد على مفكر مستنير رفض هذا المعتقد التقليدى. إن وجود أمثال أولئك المفكرين الرافضين أمر مستبعد على المستوى التصنيفى. وأما عن دريدا نفسه فيُعَدُّ تشخيصُ المعتقد التقليدى **وتجاوزه** الجانبَ الأكبر فى العملية نفسها التى يسمح فيها لتركيزه أن يتغير أو ينتقل- عند هذه المرحلة فى مناقشته- لا إلى تجاوز المعتقد التقليدى بل إلى الاختيار بين عدد من الطرق البديلة المتنافسة التى تكتفى بإزاحة هذا المعتقد. ومرارًا وتكرارًا، يجعل معجم دريدا من تشخيص الخطأ مرادفًا تقريبًا للخطوة الإيجابية؛ فمثلاً لا بد أن نضع ما نتكلم عنه "محل تساؤل" فنستشكله أو نراه "إشكاليًا". وتتوقف القوة الانفعالية الحقيقية عند هذه المرحلة. ويظهر ذلك- بوضوح كبير- حين يقول دريدا إن "علم أنساق الكتابة grammatology لا بد أن يفكك كل شىء يربط مفهوم العلم ومبادئه بالأنطولاهوت ونزعة مركزية اللوغوس ونزعة مركزية الصوت. وذلك عمل ضخم ودائم لا ينتهى"[٣٣]. ومرة أخرى، تدَّعى لغةُ دريدا منزلةً للتفكيك درامية بل وبطولية؛ لكن الأهم من وجهة نظر تلك اللغة أن دريدا يقوم- مرة أخرى- بتجريد النظريات البالية من نقطتها البؤرية، إلى درجة أن هذا التجريد سيكون هو شغل التفكيك الشاغل بشكل دائم لا ينتهى؛ أما الخطوة التالية- فى هذه المناقشة- فلن تأتى أبدًا.

يتمثل المأزق الحقيقى هنا فى أنه ليس بالكافى استشكال نزعة مركزية اللوغوس أو مساءلتها أو قلبها رأسًا على عقب. فالتحرك إلى الأمام هو ما نحتاجه؛ الأمر الذى يعنى التفكير فى عدد من الخطوات **الإيجابية** الممكنة ثم المفاضلة بينها. فالقول بأن شيئًا ما صار "إشكاليًا" ليس خاتمة المطاف، كلا ولا هو بالإنجاز الفكرى؛ إذ حين نفعل ذلك ما فعلنا سوى فتح الطريق أمام الحاجة إلى مزيد من التفكير فى قضايا شائكة وتحليلها. وليس الاستشكال نهاية قطار التفكير وإنما هو البداية. فالمرء لا يتوقف عند هذا الحد مفعمًا بمشاعر الرضا والارتياح؛ لأنه أنجز الفتح الفكرى المطلوب الذى يَدَعُ الأشياء تبدو أعقد مما كانت تبدو عليه فى السابق، كما يميل التفكيك إلى ذلك. إذ نجد أن فتحه الفكرى أو اكتشافه المبتكر يتلخص فى التهيؤ للنفاذ إلى المشكلات القائمة أمامه. يتلخص العمل الفكرى **الحقيقى** عند التفكيك فى إعلانه أن شيئًا ما صار إشكاليًا، أو تمَّ وضعه محل تساؤل، ثم يتوقف عند هذا الحد. ولا ريب فى أن ذلك هو أيسر ما يمكن عمله. إن الانتقال من رؤية غير ملائمة- كالنزعة الجوهرانية- يقتضى فحص عدد غير محدود من البدائل المحتملة التى تتفاوت فيما تتميز به. ويعنى ذلك أنه حتى لو حالت عزلة التفكيك وبراعته الظاهرة دون اختبار العديد من البدائل القائمة التى يمكن أن تحل محل التفكير المتمركز لوغوسيًا وتقييم قوتها النسبية، فإن الكيفية العامة التى يعالج بها قضاياه كانت ستمنعه عن ذلك. إن مدخل دريدا لا يسمح له باستقصاء البدائل المغايرة لبديله عن نزعة مركزية اللوغوس؛ فعلى ما يبدو لا يوجد فى فكره مساحة سوى لبديل واحد لا ينفصل عن **عملية** دحض أسطورة نزعة مركزية اللوغوس، بل ويتطابق- فى حقيقة الأمر- مع هذه **العملية**. ولعل أضعف ما يمكن لمسه فى النموذج التفكيكى يتمثل ها هنا: الميل إلى التشديد القوى على وضع رؤية قائمة "موضع التساؤل"، بدلاً من الانتقال إلى البحث عن فكرة أكثر حيوية تُمَثِّلُ مستوى فكريًا جديدًا أعلى. وينبع الميل المتكرر إلى الاعتقاد بأن كل الانتقادات الموجهة إلى الأفكار التفكيكية عن اللغة

هى انتقادات متمركزة لوغوسيًا فى الأصل- ينبع من ذلك المصدر نفسه. كما تعنى مقاومةُ أىّ إدراك لانتقادات أخرى موجهة إلى نزعة مركزية اللوغوس أن كل النقود الموجهة إلى الانتقاد التفكيكى لا بد وأن تُعدَّ رجوعًا إلى نزعة مركزية اللوغوس. ولا مساحة فى هذا الإطار الفكرى لاحتمال أن يأتى مثل هذا النقد من اتجاه آخر سوى التفكيك.

أحيانًا، يلحظ شارح دريدا أن نزعة مركزية اللوغوس قد هوجمت أو فُنِّدت من قبل، ولا ريب فى ذلك. فمثلاً، يرى نيوتن جارفر Newton Garver- فى مقدمته للترجمة الإنجليزية لكتاب دريدا ***الصوت والظاهرة*** *La voix et le Phénomène*[٣٤]- أن الخطأ المتمركز لوغوسيًا الذى حلَّله دريدا يصل إلى مستوى نظرية المعنى المتضمنة فى النزعة الوضعية المنطقية logical positivism، وهو يعتقد أن انتقاد دريدا شبيه بانتقاد فتجنشتين. فذلك الخطأ شديد الذيوع، وقد جاءت تفنيداته من اتجاهات عديدة أخرى، ولا خلاف على ذلك. لقد لاحظ جارفر أن تشخيصَ دريدا وتفنيده ذلك الخطأ غيرُ مبتكر. لكن جارفر يتوقف عند هذا الحد، مكتفيًا بالإشارة إلى التوازى بين دريدا وفتجنشتين، ولم يكن يريد التفكير أبعد فيما يعنيه ذلك. ومن ثمَّ، يتجاهل القضايا المزعجة الناتجة عن هذا التوازى الذى يفرض عليه أن يسأل: وماذا عن زعم التفكيك بأنه نظرية ثورية؛ وهو الزعم الأساس المطلق فى وجهته البلاغية والانفعالية، بل وإنه الأساس المطلق الذى عليه يقوم وجود التفكيك نفسه بوصفه ظاهرة تحريرية فكريًا؟ ثم لماذا لا يعترف دريدا بعمل فتجنشتين السابق عليه أو بأسبقية أعمال أخرى؟[٣٥] ولماذا يقدم دريدا وجهة نظره بوصفها الانتقاد (بألف ولام القصر) الذى يُعَرِّى نزعة مركزية اللوغوس ويُداويها، بدلاً من أن يقدمه بوصفه إضافة إلى انتقادات وبدائل أخرى قائمة من قبل، يدخل فى علاقة تنافس معها؟ يظهر لى أن تلك الأسئلة بلا إجابة، كما أنها تُلقى بظلٍّ معتبر على مدى قيمة إسهام دريدا فى مناقشة تلك الموضوعات.

حتى الآن، جادلت بأن المرحلة الأولى من مناقشة دريدا- التى حاول فيها تأسيس أسبقية الكتابة على الكلام- مرحلة يحيطها الغلط وغير ضرورية بالنسبة إلى غرضه، وبأن معالجته وجهة النظر المتمركزة لوغوسيًا غير متماسكة منطقيًا وغير مبتكرة، وأن وضعيته البلاغية فى مناقشته نزعة مركزية اللوغوس تقتضى بالضرورة عجزه عن الاعتراف بالنقاش الجارى حول القضايا التى يثيرها ويتناولها. ويبقى محلَّ نظرٍ العنصرُ الإيجابى المحتمل فى نظرية دريدا: أىْ، أفكاره التى يقدمها فى الرد على نزعة مركزية اللوغوس وقيمتها بين أفكار أخرى اقْتُرِحَتْ من قبل. فمما تتألف معارضة دريدا للتفكير الجوهرانى والنظريات المرجعية عن المعنى؟ وما مزايا هذه المعارضة أو فوائدها- إن وُجدت- عند مقارنتها بغيرها؟ على أساس **هذه** المقارنة تتوقف قيمة إسهام دريدا لا على مقارنته بتلك الإشارة العتيقة اليسيرة التى اسمها نزعة مركزية اللوغوس.

تنشأ رؤية دريدا فى سياق انتقاده سوسير، ومن ثمَّ يمكن فهمها أو استيعابها بعد تقديم عرض موجز لسوسير. لقد كان سوسير نفسه مُعَارِضًا بطريقة تفكيره للنزعة الجوهرانية، ويعترف دريدا بذلك إلى حد كبير. ولكنه يحاول تشخيص الخلل أو النقص فى طريقة تفكير سوسير التى عَبْرَها يَسقط سوسير- طبقًا لدريدا- فى أحبولة نزعة مركزية اللوغوس نهاية الأمر.

لقد رفض سوسير فكرة أن الكلمات تعكس الأفكار ومواد العالم ببساطة عبر مناقشة تبدأ بتشخيص كيفيتين تكون بهما العلاماتُ اللغوية اعتباطيةً. الكيفية الأولى، المادةُ الصوتية المحدّدة للكلمة اعتباطيةٌ: فالصورة الذهنية لكلمة dog فى الإنجليزية كان من الممكن أن يُدَلَّ عليها بتجميع آخر لمجموعة من الأصوات دون أن يتغير معنى الصورة الذهنية. ومن ثَمّ، يمكن أن توجد هذه الصلة المحدّدة بين الصوت والفكرة أو الصورة الذهنية بطريقة أخرى، لكن بما أننا نتحدث الإنجليزية

لا بد أن نتقبل هذا الخيار الاعتباطى فى تلك اللغة حين نتواصل بها. حتى الآن، يلفت سوسير النظر- ببساطة- إلى أمر عادى للغاية. لكن ثمة معنى ثانيًا لـ"الاعتباطية" هو المهم حقًا، حيث يستطرد سوسير قائلاً إن **الصورة الذهنية نفسها** اختراع اعتباطى اخترعته اللغة، وليس قائمًا بالضرورة خارجها. وعلى سبيل المثال، قد نتخيل لغة بها صور ذهنية أو تصورات عن **ذوات الناب** (بما فيها الثعالب والذئاب) لكن يوجد تحت هذه التصورات كلاب الصيد،... إلخ. فهل مثل هذه اللغة تعانى نقصًا، يجعلها عاجزة عن عكس حقيقة الواقع؟ المشكلة هى أن حقائق الواقع متغيرة إلى ما لا نهاية، ولا بد أن تنتظمها اللغة وتبسطها حتى يكون لديها كلمة لكل شيء جديد، وتلك فكرة مستحيلة فى حد ذاتها. اللغات المختلفة تُصنِّفُ حقائق الواقع وتنتظمها بل وتفسرها بطرق مختلفة، ولا مفر عن الاعتباطية أثناء عملية التصنيف والتنظيم. لكن بما أن التصورات أو الصور الذهنية ليست سوى نتاج تلك العملية فهى تنطوى على مبدأ الاعتباطية أيضًا: إن اختزال عالم غير محدود إلى معجم محدود عملية اعتباطية، بهذا المعنى.

ويقول سوسير إنه بسبب هذه الاعتباطية فى نسق تصورات اللغة ليست تصوراتها تعابير وضعية بسيطة تؤدى معانيها بالتطابق مع الواقع أو مع وقائع غير لغوية، وإنما تؤدى معانيها عبر محلٍّ تتخذه داخل نسق تصورات اللغة، وعلى الأخص عبر وظيفتها أو دورها فى تمييز فئة من الأشياء عن أخرى. ولذا، فإن مصدر المعنى ومنبعه هو نسق الاختلاف والتمايز: تلك هى الطريقة التى تبسط بها اللغةُ مجموعةً مركبةً أو معقدةً من الظواهر اللامتناهية لتؤلف مجموعة محددة من الفئات أو التصانيف، وسترجع كل الظواهر إلى إحدى الفئات. وما سيغدو مهمًا بعدئذٍ هو مجموعة محددة من الخصائص التى تُعَدُّ الأساس فى الاختلاف والتمايز الذى تقدمه مجموعة التصورات.

لنأخذ- مثلاً- سلسلة من الكلمات المستخدمة فى الإنجليزية تُعَبِّرُ عن درجة حرارة الماء. النطاق الكامل لدرجات الحرارة يبدأ من الدرجة صفر إلى مئة درجة مئوية، لكن عدد قراءات درجة الحرارة يختلف اختلافًا غير محدود؛ واختيارنا النقاط المئة الأولى على المقياس يُعَدُّ- فى حقيقة الأمر- تبسيطًا يهدف إلى تيسير الاستعمال وإراحتنا؛ فهو اختيار اعتباطى يمكِّننا من اختيار الدرجة عشرة أو عشرين أو أى عدد آخر. أما حين نستخدم الكلمات **بارد** و**دافئ** و**ساخن** و**حار** فإننا نُبَسِّطُ الأمر تبسيطًا أزيد. ومن ثَمَّ، لا تُعَبِّرُ عبارة **الماء دافئ** عن حقيقة فى الواقع بمعنى ما، وإنما تمثل قرار اللغة الإنجليزية لتقسيم النطاق بطريقة اعتباطية محددة. لا يوجد تصور **الدفء** خارج اللغة، فمعنى هذه الكلمة ليس مستمدًا بدايةً من عكسها الواقعَ بل من موقعها فى نسق الكلمات والتعابير؛ من اختلاف كلمة **دافئ** وتمايزها عن كلمة **ساخن**. وما يثير الاهتمام أن الاعتباطية (بالمعنى الذى يحدده سوسير) لها أهمية خاصة كبرى لو أننا نظرنا إلى الكلمات ذات الدلالات المشتركة فى لغة أخرى كالألمانية مثلاً. إذ بينما تبدو الكلمات ذات دلالة واحدة فهى ليست كذلك؛ فالانتقال من الكلمة warm إلى الكلمة heiss فى الألمانية يُحْدِثُ درجةً أزيد بكثير- على مؤشر قياس الحرارة- مما يحدثه الانتقال من warm إلى hot فى الإنجليزية. الانتقال فى الألمانية يؤشر على الحد الأقصى للإحساس المريح (فعبارة heisses wasser تعنى- تقريبًا- ساخن **جدًا**)، بينما يؤشر فى الإنجليزية على الحد الأدنى (فعبارة hot water تعنى ساخن **بما يكفى**). ومن ثَمَّ، فالناطق بالإنجليزية حين يتعلم الكلمات الألمانية المماثلة ويباشر استعمال الماء فى ألمانيا دون إدراك اختلاف نسقى اللغة يصيبه الأذى على الأرجح. ومن ناحية أخرى، فالناطق بالألمانية الذى يباشر استعمال الماء فى بلد ينطق الإنجليزية ينتهى به الحال- على الأرجح- إلى الاستحمام وهو يعتقد أن الماء بارد جدًا. وحينئذٍ، ما تصور **دفء** الماء؟ هذا التصور من اختراع اللغة الإنجليزية، إنه قرار من جانب متحدثيها أن

يعُدُّوه مكافئًا لغرض ما. والماء نفسه لا يفرض هذا الاختيار؛ بل وحده النسقُ الاعتباطي فى اللغة القائمة هو الذى يفرضه، فمواضع الانتقال- إلى **البارد** وإلى **الساخن**- ومن ثمَّ الاختلافات بين تلك الكلمات هى التى تحدد المعنى.

ومن اليسير استخلاص نتائج زائفة تمامًا من مناقشة سوسير(٣٦). على سبيل المثال: حقيقة أن **الدفء**- من حيث هو صورة ذهنية أو تصور concept من اختراع اللغة الإنجليزية- **لا** يعنى أن **الدفء** مقطوع الصلة بالواقع، أو أن العبارات التى تتضمن الإشارة إلى **الدفء** ليست سوى عبارات عن اللغة الإنجليزية لا عن العالم. فالأمر على العكس تمامًا، لا بد أن توجد التفاوتات فى درجة الحرارة وأن تكون ملموسة حتى تسمح للتقابل بين **الدافئ** و**الساخن** أن **يعنى أىَّ شىء**. وإذا أخبرتنا الكلمات بشىء ما عن اللغة الإنجليزية وحدها دون أن تخبرنا أيضًا عما تكونه الظروف الواقعية التى تجعل من استخدام كلمة بدلاً عن أخرى استخدامًا مناسبًا وصحيحًا فى الإنجليزية، فلن تخبرنا الكلمات بأىِّ شىء عن اللغة الإنجليزية أيضًا: عندئذٍ لن توجد اللغة الإنجليزية نفسها. إن أية كلمة تعمل بطريقتين؛ فالكلمة **دافئ** تعطينا معلومات عن لغتنا التى تعطينا أيضًا إدراكنا للتفاوتات فى درجات الحرارة. وتعطينا الكلمة **دافئ** معلومات عن العالم الذى يعطينا أيضًا قدرتنا على فهم اللغة الإنجليزية واستعمالها. **وكما أنه من الخطأ تمامًا القول بأن الدفء حقيقة طبيعية ببساطة فكذلك من الخطأ أيضًا القول بأن الدفء حقيقة لغوية**؛ والخطأ الأعظم من هذا وذاك افتراضُ أن زيف أول هذين البديلين يُلزمنا بالانتقال إلى الثانى. ذلك هو الخطأ التفكيكى النموذجى كما سنرى: خطأ يتولد عن عادة تفكيكية ملحاحة تشجب الاعتقاد التقليدى وتتطلع إلى طرفه النقيض كى يكتمل الشجب وتعلو الإدانة. ولسوء الحظ، هذان الموقفان ليسا نقيضين بالمعنى الذى لا بد أنْ يكون فيه أحدُهما صحيحًا إنْ كان الآخر خاطئًا، وإنما هما على العكس متكافئان ويمثلان صورتين مختلفتين من الخطأ المنطقى **نفسه**.

ولو أُسيء فهم نقطة سوسير، فثمة بالقدر نفسه نتيجة أخرى زائفة؛ ألا وهى أن اعتباطية العلامة تجعل المعنى اعتباطيًا، أىْ غير محدد. الحاصل هو العكس؛ إذ من الصحيح تمامًا أن نسق تصورات اللغة ملكية عامة لمتحدثيها (أىْ أن الكل يتوافق- بمعنى ما- على اتخاذ القرار الاعتباطى نفسه) الأمر الذى يعطى كلماتها أىَّ معنى مهما كان. وكما يقول سوسير: "كلمة **اعتباطى**... لا تقتضى أن اختيار الدال متروك كليةً للمتحدث (ولسوف نرى أدناه أن الفرد لا يملك القدرة على تغيير علامة ما، حَدَثَ وأنْشِئَتْ- مرة واحدة- بأية طريقة كانت- فى المشترك اللغوى)"، و"كُنْه العلامة الاعتباطى يفسر بالتبعية لماذا يخترع الواقع الاجتماعى وحده نسقًا لغويًا. الجماعة ضرورية ما دامت القيم المَدِينة بوجودها إلى الاستعمال والمقبولية العامة وحدهما تُنشئها الجماعةُ؛ فالفرد وحده لا يقدر على تثبيت قيمة واحدة"[٣٧]. ومن ثمَّ، لا تشير الاعتباطية بهذا المعنى إلى العشوائية بل إلى العكس، إلى حقيقة أنه يوجد **توافق محدد** على استخدام نسق محدد من الكلمات وعلى كيفية استخدامه. وليس القصد من ذلك أن المعنى الذى تعطيه **الكلمة** اعتباطىٌّ؛ لأنه إنْ لم يكن للكلمة موضع فى نسق الكلمات لن يوجد نسق ولا توافق ولا معنى، ومن ثمَّ لن توجد لغة، كلا ولا تواصل.

إن القصد من هذا العرض الموجز إعطاء حس عام بما يقصده سوسير حين يقول إنه فى اللغة لا توجد كلمات إيجابية (أىْ كلمات لها معنى كامن خارج النسق) بل توجد الاختلافات وحدها كالاختلاف بين **دافئ وساخن**، وتلك الاختلافات هى التى تنشئ المعنى.

ويستخدم دريدا مصطلحات سوسير ليطور أفكاره، محتفظًا- على الأخص- بمصطلحات سوسير المفتاحية: **الاختلاف** difference و**الدال** signifier و**المدلول** signified. وبما أنه من المهم تأكيد أن ما نناقشه هو دريدا نفسه لا ملخص عنه قد يغير أقواله ولو تغييرًا طفيفًا يؤثر فى معناها، فسوف أبدأ بعدد من الفقرات المفتاحية أقتبسها من كتابات دريدا مباشرةً:

في واقع الحال، تقتضى لعبة الاختلافات تراكيب وإحالات تمنع أن **يحضر** أيٌ عنصر بسيط فى ذاته ولذاته كى يشير إلى نفسه فحسب. وسواء كان الخطاب منطوقًا أو مكتوبًا، لا يمكن لأىّ عنصر أن يلعب دور العلامة دون الإحالة إلى عنصر آخر هو نفسه لا يحضر حضورًا بسيطًا. وينجم هذا التناسج عن أن كل "عنصر"- صوتيًا كان أم خطيًا- يتشكل على أساس أثرٍ داخلِه من عناصر أخرى فى السلسلة أو النسق. هذا التناسج أو النسيج هو **النص** الذى لا يُنْتَجُ إلا بتحويل نص آخر. فلا شيء- سواء داخل العناصر أو داخل النسق- يحضر الحضور البسيط أو يغيب الغياب البسيط فى موضع من المواضع. إذ فى كل مكان لا يوجد سوى اختلافات وآثار الآثار(٣٨).

عند غياب المركز center أو الأصل origin، يغدو كل شيء خطابًا. ... لنقل نسقًا لا يحضر فيه مطلقًا المدلولُ المركزىُّ أو المدلولُ الأصلىُّ أو المتعالى خارج نسق الاختلافات. إن غياب المدلول المتعالى يوسع من مجال الدلالة ولعبها إلى ما لا يتناهى(٣٩).

يمكن للمرء أن يُسَمِّى لعبًا غيابَ المدلول المتعالى بوصفه انعدام حدود اللعب، لنقل بوصفه هدمًا للأنطولاهوت وميتافيزيقا الحضور(٤٠).

إن معنى المعنى (بالمعنى العام للمعنى لا بمعنى التأشير) هو تضمينٌ غير متناهٍ وإحالةُ الدالِّ إحالةً غير محددة إلى مدلول(٤١).

هذا المجال- فى واقع الحال- هو مجال **اللعب**، ولنقل مجالاً من البدائل التى لا تتناهى... ويمكن المرءُ القولَ... إن حركة اللعب هذه التى قد أذِنَ بها انعدامُ المركز أو الأصل أو غيابهما هى حركة التكميل supplementarity(٤٢).

> يفتح أمامنا الاحتفاظ بتمييز حاسم- تمييز رئيس وقانوني- بين **الدال** signans و**المدلول** signatum، وتسوية **المدلول** بالمفهوم، إمكانَ التفكير في مفهوم **المدلول لذاته وفي ذاته**، ذلك المفهوم الذى يحضر إلى الفكر حضورًا بسيطًا مستقلاً عن علاقته باللغة، أىْ عن علاقته بنسق الدوال. وحين فتح سوسير أمامنا هذا الإمكان- ألا وإنه الإمكان الأصيل فى التعارض الثنائى بين الدال والمدلول- أىْ الأصيل فى العلامة- فما ناقَضَ سوى المكتسبات النقدية التي تحدثنا عنها منذ قليل، واستجاب للمقتضى الكلاسيكى الذى اقترحتُ تسميته "المدلول المتعالى" transcendental signified، الذى لن يحيل فى حد ذاته ولذاته، وفى جوهره، إلى دال، فيتجاوز سلسلة العلامات، وعندئذٍ لن يعمل أو يشتغل بوصفه دالاً. وأما حين نسائل إمكان وجود مثل هذا المدلول المتعالى، وحين نعترف بأن كل مدلول هو أيضًا فى موقع الدال، سيغدو التمييز بين المدلول والدال إشكاليًا عند جذره نفسه(٤٣).

ومن ثمَّ، يطور دريدا أفكاره عبر استخدام الإطار الأساس لنظرية سوسير واصطلاحاتها. لقد رأى سوسير أن المعنى ليس مسألة أصوات مرتبطة بمفاهيم أو تصورات قائمة خارج لغة محددة، وإنما ينشأ عن تباينات أو اختلافات محددة بين الكلمات التى تتمايز وتختلف فيما بينها بطرائق محددة. أما حركة دريدا الأولى فهى تُقَدِّمُ كلمةَ **لعب** محل كلمة **اختلاف** أو **تباين**، وهكذا يغدو لدينا الآن لعبة الاختلافات بوصفها مصدر المعنى. لم يعد **اللعب** هنا مسألة اختلافات أو تباينات محددة، بل هو (ولنستخدم ألفاظ الفقرات التى اقتبستها عن دريدا) "بلا حد" و"غير

متناهٍ" و"غير محدد"؛ من ثمَّ يصبح المعنى بلا حد وغير متناهٍ وغير محدد. ويُوسِّع من هذا الاتجاه أفكارُ الزمان والمكان على السواء. بما أن اللعب لا يتوقف فهو ممتد زمنيًا. ومن خلال اللعب على معنى الفعل الفرنسى différer- ومعناه "يختلف" و"يُؤجِّل" فى آنٍ معًا- يرى دريدا أن لعبة الاختلافات تعنى أن المعنى غير حاضر أمامنا وإنما هو **مُؤجَّل**، أىْ مؤجل إلى المستقبل بدلاً من الحاضر(٤٤). وقد أدخل الإيحاءُ بالمكان فى كلمة "حاضر" فى رَوْعِ دريدا أن غياب المفهوم المستقل ("المدلول المتعالى" كما يسميه) يعنى عدم حضور المعنى أمامنا أبدًا. ثم يقدم دريدا كلمتى **المكمل** supplement و**الأثر** trace كى تدعما فكرة عدم وجود فعل نهائى وحيد لإدراك المعنى؛ إذ ستقدم لعبةُ الاختلافات الممتدة وغير المحددة مكملات تلك الاختلافات و"آثارها" العارية، فيتراكم المعنى إلى ما لا نهاية. وثمة خطوة إضافية فى تحويل اصطلاحات سوسير: فى هذه العملية غير المتناهية يمكن لـــ"المدلولات" (أىْ الصور الذهنية أو التصورات) أن تكون فى موقع "الدوال". ويتطابق هذا التوسيع غير المتناهى لعملية الدلالة مع تصور حاسم آخر: كل شىء سيغدو خطابًا، أىْ: بما أننا مقطوعون عن المرجع الأخير فما ثمة إلا اللغة وحدها.

حينئذٍ، ما الذى يمكننا عمله بهذا الاعتراض الذى يعترض به دريدا على الفكر الجوهرانى؟ إن الأمرَ الأوضح تلك القفزاتُ العديدة غير المبررة فى المناقشة. إذ يتكرر مرات عديدة قولٌ جازمٌ دون مناقشة أو تبرير، وأحيانا تحل كلمة محل أخرى، كما لو أنهما متساويتان فى المعنى، فى حين أن الاختلاف بينهما يصنع اختلافًا معتبرًا فى المناقشة (لا يُنَاقَشُ أو يتم دعمه)، كما تُستَخْدَمُ اصطلاحات سوسير بمعانٍ لم يقصدها سوسير دون تقديم تفسير أو تعليل لهذا الاستخدام المُجَافِى. ويمكننا رصد الثغرات الأوضح فى مناقشة دريدا على النحو الآتى:

١- لقد قال سوسير إن المعنى **يصنعه** التعارض بين الكلمات، أيْ: ينشأ المعنى عبر اختلافات **محددة**. ويُدْخِلُ دريدا على هذه المقولة كلمة **اللعب**، التى تعنى على الفور الكثير مما لم يقله سوسير، ويقدم دريدا الكلمة فى نصه دون أية مناقشة لمُضْمَرَاتها. تُقَدَّمْ الكلمة بلا اكتراث كما لو أنها مجرد تنويعة لونية. لكن الحاصل أن كلمة **لعب** تفترض آلية فى التمايز والاختلاف أقل تحكمًا وضبطًا وتحديدًا مما كان عليه الحال قبل دخول هذه الكلمة إلى المسرح. وإذ يفعل دريدا ذلك، يستكمل حركة مناقشته بتقديم كلمات مثل "بلا حد" و"غير محدد" و"غير متناهٍ"، وهى الكلمات التى تُغَذِّى مُضْمَرَات كلمة **لعب** التغذية الصريحة تمامًا فتمضى بها إلى حدها الأقصى(٤٥). ويُعَدُّ ذلك تحولاً جذريًا جديدًا فى مناقشة سوسير، ويبيح دريدا لنفسه تقديم هذه الكلمات الجديدة كما لو أنها تلويحات لغوية بسيطة تعبر عن أسلوبه فى الكتابة المتسم بالقوة والحيوية، دون أدنى توقف لإيضاح أسباب قبوله مغزى ما يقوله، أو الأسباب التى تجعلنا نتقبل ما يقوله. والحاصل- فى حقيقة الأمر- ليس توسيع مناقشة سوسير أو تقويمها بل تحريفها أو تشويهها. فلو استخدمنا تصور سوسير عن **الاختلافات** وحاولنا وَصْلَهُ بتصور لعبة الاختلافات التى بلا حدٍّ وغير محددة لن ننجح سوى فى اختزال تصوره إلى تصور عن انعدام المعنى. ولو أمكن لكل الكلمات أن تلعب بلا تمييز فى مواجهة كلمات أخرى لعبًا بلا نهاية ولا تحديد بدلاً من الطريقة المحددة [التى أشار إليها سوسير] لكانت النتيجة لا شىء؛ فما ثمة تباينات محددة تولد المعنى، وما ثمة اختلافات دالة تشكل الأنساق، ولا شىء يمكن تعيينه أو التعرف عليه، ومن ثَمَّ لن يوجد تواصل، كلا ولا معنى على الإطلاق. إنَّ فهم الاختلاف بين الأشياء

يعنى فهم الكيفيات المحددة التى بمقتضاها يُعَارِضُ أحدُها الآخرَ المعارضة الفريدة. أما القول برؤية الاختلافات غير المحددة غير المتعينة فينطوى على تناقض؛ حيث يعنى عدم رؤية شيء بالمرة. لقد كان موضوع سوسير أن اللغات مستودع قرارات محددة بعينها لتقسيم سيلان الخبرة اللانهائى إلى وحدات محددة واضحة التخوم، أىْ متمايزة على نحو اعتباطى، وإنشاء نسق محدود بعد أنْ كان غير محدود. وحين يستخدم دريدا تعابير سوسير ليجادل بأن الدلالة مسألة لعب غير متناهٍ فهو يتناقض مع تلك التعابير؛ إذ يُعيدنا من نسق اللغة المحدود المتناهى إلى الشأن اللامتناهى، إلى ما كان يوجد قبل لغة نشأت عن قرارات "اعتباطية" تختزل اللاتناهى إلى نسق متناهٍ. لقد محا دريدا اللغة محوًا، ولم يقم بإعادة تعريفها. الاختلاف والتمايز لا ينفصلان عن قرارات محددة ومحدودة ومتعينة. ولو تناول أىُّ شخص كلمة **أسود** بوصفها كلمة تلعب ضد كل كلمة أخرى فى اللغة الإنجليزية- لعبًا جزافيًا بلا تمييز- فعندئذٍ لن يَفهم معناها. أما حين يعرف أنها تتباين تباينًا مناسبًا فريدًا مع كلمة **أبيض**، ويعرف أيضًا كيف أن التباين اللغوى يتناسب مع التباينات المطابقة فى التجربة البصرية، فلَسوف يتأكد لدينا أنه فَهِمَ معناها. إن فكرة اللعب اللامتناهى بلا تمييز فكرة مستحيلة فى أىِّ سياق يتطلب التمييز. فالدلالة والتمايز يشكلان معًا السياق.

٢- الفكرة التى مفادها أن مرور **الزمن** طرف أساس فى أداء الكلمة معناها (أىْ: تأجيل المعنى، إرجاء المعنى، توسيع المعنى توسيعًا غير متناهٍ) تعتمد فهمًا مغلوطًا لعملية الاختيار من بين الكلمات، فهى لا تتولد إلا من لعب دريدا على المعنيين المنفصلين

تمامًا فى الفعل الفرنسى *différer* لا من أىِّ نقاش منطقى. إذ إن تصورَ وجود عملية مستمرة من لعب العلامات فى إنتاج المعنى أمرٌ يُراد به– فى حقيقة الأمر– صرف الانتباه عن القضية الحقيقية، ولا صلة له البتة بكُنْه المعنى. وكما سوف نرى، يخلط دريدا عملية المعنى بتحليل تلك العملية. يعتمد معنى الكلمة الواحدة– فى حقيقة الأمر– على معنى العديد من الكلمات الأخرى؛ فاختيار كلمة واحدة من النسق معناه تشغيل **كل** تبايناتها النسقية مع الكلمات الأخرى فى تلك اللحظة الفعلية؛ فعملية التباين لا تتمدد نحو المستقبل، وإنما نتجت عن بيان دريدا الذى مفاده أنه حين أستخدمُ كلمة محددة فإنى أحرِّكُ– فى عقلى وعقول المستمعين– عمليةً من اختبار كل الاحتمالات الواحد تلو الآخر إنْ لم أكن قد عنيت كل ما كان يمكننى أن أعنيه من كل التباينات المتضمنة فى الكلمة. (فالحاصل هنا أسوأ ما يمكن أن يحصل؛ ألا وهو لعب بلا حدٍّ ولا نهاية بين الكلمات يَفترض دريدا أنه أمر بديهى، بدلاً من التباين المحدود المتعين بين الكلمات الذى تشتغل اللغة من خلاله فعليًا). ألا وذلك هو المُحَال ظاهر البطلان؛ فلا أحد يفعل ذلك أو يحتاج إليه. حين أختار كلمة أكون قد أمسكت بكل معنى متضمن فيها لا فى كلمة أخرى، وينطوى صنيعى على احتياز المعنى الذى يمكنها أن تحوزه فورًا وحالاً. وثمة أنواع أخرى من الخيارات النسقية تكشف بوضوح عن الأمر نفسه. حين أحرِّك قطعة الطابية فى الشطرنج يكمن جانب من معنى تلك الحركة فى قطعة الطابية لا فى قطعة الحصان. وليس من الضرورى بالنسبة لى أو لمنافسى فى اللعب إنجاز عملية التفكير فيما إذا كانت القطعة التى حركتها "لم تكن حصانًا ولم تكن بيدقًا، إلخ" حتى أستنفد كل

الاحتمالات قبل إدراك ما أفعله؛ فكل ذلك أدركه فعلاً حين معرفتى ما تعنيه حركة قطعة الطابية. يخلط دريدا خلطًا واضحًا بين الدلالة وتحليل الدلالة. **فالتحليل** الكامل لكل الكيفيات التى يمكن أن تؤدِّى من خلالها الكلمةُ دورًا فى اللغة يمكن أن يمتد حقًا إلى المستقبل. وبالمثل أيضًا، **فالتحليل** الكامل لأثر حركة قطعة الشطرنج يمكن أن يستمر إلى الأبد، أما ذلك الأثر نفسه فيتحقق فورًا بمجرد الحركة. قد يستغرق تحديد معنى كلمة أسابيع من التفكير الدقيق المتأنى، أما استخدامها الكامل فيتحقق فورًا بمجرد الاستخدام. وقد يتطلب تحليلُ فعلٍ ما فترةً من الزمن قد تستمر فى المستقبل إلى ما لا نهاية، أما الفعل نفسه فيقع بكامله فى نقطة محددة من الزمن، وربما تمتد نتائجه وعواقبه إلى المستقبل لكن طابعه المحدَّد له يحدث مرة واحدة حين وقوعه. وعلى هذا، فمحاولةُ دريدا تقديم انقضاء الزمن ليجعل معنى الكلمة ممتدًا إلى ما لا نهاية محاولةٌ خائبةٌ.

٣ – إن مناقشةَ دريدا للمكان انطلاقًا من الحضور أو الغياب الفيزيقى مناقشةٌ خارج الموضوع، كما كانت مناقشته للزمن المتعلقة بامتداد المعنى إلى المستقبل خارج الموضوع أيضًا. كل الكلمات حاضرة– بمعنى ما– لأجل احتمال الاختيار من بينها، وحين يقع الاختيار فعلاً تغيب كل الكلمات عدا الكلمة المختارة، تلك هى الطريقة التى تعمل بها اللغة. فالغياب ليس بالأمر الذى يستوجب بحث المعنى الغائب أو تحليله؛ الغياب له معنى حين يقع اختيار نسقى. وتستند كلمتا دريدا **الأثر** trace و**المكمل** supplement كلتاهما استنادًا قويًا إلى استعاراته المكانية والزمانية (مثلاً، حضور/غياب، تأجيل)، ودون تلك الدعامات لا موضع للكلمتين فى النظرية اللغوية.

٤- فكرة أن "كل شيء سيغدو خطابًا" هي الخطأ الأساس الذى قد أشرت إليه من قبل: القفز من غلطة شائعة مفادها افتراض أن الكلمة **دافئ** تُعَبِّرُ عن حقيقة فى الطبيعة إلى غلطة الوقوع فى النقيض، ألا وهى أن كلمة **دافئ** تُعَبِّرُ عن حقيقة فى اللغة؛ فالغلطتان متماثلتان على المستوى المنطقى.

لا ريب أن هذه الاعتراضات الجوهرية على مراجعة دريدا وتوسعه فى مناقشة سوسير اعتراضات حاسمة. غير أن نهج دريدا فى طرح مناقشته- عن طريق أقوال جازمة غير مدعومة وفرقعات لغوية جريئة- يستحق التعليق هنا، أيضًا. ثمة أسباب للاعتراض مثلاً على إحلال كلمة **لعب** محل كلمة **تباين** أو **اختلاف**، وقد حددتها من قبل. لكن ما له صلة أيضًا التساؤل الآتى: لماذا نتقبل ببساطة تقديم دريدا كلمة **لعب**؟ وما السبب الذى يمكن أن يقدمه لنا حتى نتقبلها؟

إن هذه المناقشة بأقوالها غير المدعومة لن تغدو أوضح بعدئذٍ، حين يحاول دريدا إثبات أن سوسير كان مفكرًا يتمركز حول اللوغوس، فى آخر الفقرات التى اقتبستها أعلاه. هنا، يخبرنا دريدا بأن محافظة سوسير على وجود فرق وتمييز بين المدلول والدال، ومعادلة المدلول بالمفهوم، تفتح الباب أمام إمكان المدلول المتعالى والمفهوم المستقل عن اللغة. وعند ذلك، من الضرورى التساؤل: لماذا؟ وكيف؟ وبما أن سوسير أمضى قدرًا كبيرًا من الزمن يبين لنا أن المفهوم فى ذاته مستحيل، فدريدا مدين لنا بشرح هذه النقطة؛ لكن كل ما حصلنا عليه من دريدا قول جازم غريب بأن الفرق بين الدال والمدلول قد "غدا إشكاليًا" حين نرى أن كل مدلول يحتل أيضًا موقع الدال. وكان الفرق بينهما سيغدو "إشكاليًا" حقًا لو لم يعد موجودًا؛ لو أمكن للمدلولات أن تكون دوالاً كما يقول دريدا! لكن **كيف** يمكن- على وجه التحديد- تعطيل الفرق بينهما؟ وكيف يقودنا ذلك إلى المفهوم فى حد ذاته؟ ينتاب

المرءَ إحساسٌ بأن هذا القول الجازم المذهل مستنبط على عجل، ويتحدى القارئَ أن يسائله، وبخاصة أنه لا شرح يوضحه ولا دليل يُعَزِّزه. إن عادةَ ترك الأسئلة بلا إجابة، والأقوال الجازمة بلا إيضاح تفسيرى، مع استخلاص أن أمرًا ما قد "صار إشكاليًا"، عادةٌ ذائعة عند دريدا وفى الكتابات التفكيكية بوجه عام. لكن المشكلات الناتجة عن الأقوال الجازمة لا يمكن تجنبها بمثل هذا اليسر، ولنتأمل على سبيل المثال الآتى:

١- ما الذى يعنيه القول بأن المدلول يمكن أن يحتل أيضًا موقع الدال؟ لقد قدم سوسير "الدال" بوصفه المادة الصوتية أو الصوت المميز للكلمة، و"المدلول" بوصفه المحتوى التصورى لهذه الكلمة. ومن الواضح أن الصوت ليس الفكرة أو التصور أو الصورة الذهنية، ومن ثمَّ فتمييز سوسير واضح وواقعى. إن الدال لا يمكن أن يكون المدلول بهذا المعنى. فهل يستخدم دريدا مصطلحات سوسير بتعريف مختلف لها؟ دريدا نفسه لا يقول ذلك. وإنْ لم يكن، فكيف يمكن للفكرة أو الصورة الذهنية أن تغدو صوتًا؟ لا ريب أن مثل هذه الفكرة الغريبة تستحق بعض الشرح. وفى الغالب، كثيرًا ما يرجع دريدا إلى هذه القضية ويتحدث عنها لكن دون إيضاح تفسيرى حقيقى. ولنأخذ مثلاً تعليقاته الإضافية فى كتابه ***مواقع***: "ليست القضية هنا الخلط بين الدال والمدلول على كل المستويات وبمنتهى البساطة. وإذا كان هذا الثنائى المتعارض ليس جذريًا أو مطلقًا فهذا لا يمنعه من الاشتغال والعمل، كلا ولا من أن يكون ضروريًا فى حدود ما، هى حدود شديدة الاتساع"(٤٦) لكن مرةً ثانية، تظل هذه الإشارات

شديدة التعميم: الفرق أو التمييز المشار إليه قد أُعلِنَ أنه "ضرورى لا غنى عنه" و"ليس جذريًا أو مطلقًا" و"إشكاليًا"، وقد كنا نتوقع قبل كل ذلك شرحًا لما تعنيه تلك الإشارات وكيف يمكن القول بأن المدلول (التصور أو الصورة الذهنية) يمكن أن يحتل موقع الدال (المادة الصوتية).

٢- لماذا يُسَوِّى دريدا بين "اللغة" و"نسق الدوال"؟ لو استعملنا مصطلحات سوسير فهذه المساواة خطأ صريح؛ اللغة هى نسق **العلامات** وكل علامة تتألف من دال (مادة صوتية) ومدلول (التصور أو الصورة الذهنية) فى آنٍ معًا. ومن الواضح أن اللغة أكثر من أصوات ووحدات صوتية. فهل أساء دريدا فهم مصطلحات سوسير أم هل يعيد تعريفها من جديد؟ يلقى دريدا فى كتابه ***مواقع*** بعض الضوء على هذه النقطة من خلال إشاراته عن نظرية سوسير فى اللغة[٤٧]؛ حيث يقتبس مرتين عبارة سوسير "الدال اللغوى فى كُنْهه ليس صوتيًا بالمرة"، دون أن يقتبس بقيتها فى نص سوسير نفسه، ألا وهو: "بل غير مادى؛ فهو يتشكل عن طريق الاختلافات التى تفصل مادته الصوتية عن كل المواد الصوتية الأخرى لا عن طريق جوهره المادى". وطبعًا، يقول سوسير إن الدال ليس صوتيًا بل وحدة صوتية؛ ومعنى ذلك أنه لا يزال ضمن مجال الصوت ولكن يُشَكِّلُه **التمايزُ والاختلافُ** بين المواد الصوتية لا خواصه الصوتية الأولية الخام. غير أن دريدا يستمر فى تعليقاته التى تدل على غلطه فى فهم ما يقوله سوسير وما يعنيه "الدال" عند سوسير. فى الشاهد الأول، يستخلص دريدا

أن الدال عند سوسير "لم يعد صوتيًا بطريقة منعية أو متمتعًا بامتياز... لهذا السبب". وفي الشاهد الثاني، يستطرد دريدا ليؤكد أنه على الرغم من قول سوسير بأن الدال ليس صوتيًا إطلاقًا فهو "يعطي الكلام امتيازًا، ويعطي كل شيء يربط العلامة بالصوت امتيازًا". لكن تلك الفقرات توحي بأن دريدا يَحْمِلُ سوسير على القول بأن الدال لا يتشكل عن طريق الصوت إطلاقًا، أيْ إنه ليس صوتيًا ولا وحدة صوتية. وعلى سبيل المثال، يقول: "مع أن الدال وفق سوسير ليس صوتيًا فهو يمنح الكلام امتيازًا"؛ حيث تجعل تركيبة العبارة "الصوتَ" و"الكلامَ" متماثلين. إن إحلال تعبير "وحدة صوتية" محل تعبير "ليس صوتيًا" (وتلك تسوية مشروعة وضرورية في عبارة سوسير) يجعل تركيب عبارة دريدا بلا معنى؛ وحينئذ ستقرأ هكذا: "مع أن الدال – وفق سوسير– وحدة صوتية فهو يعطي الكلام امتيازًا". ومن الواضح أن كلمة "مع أن" [although] لا معنى لها هنا. وانطلاقًا من ذلك قد يستخلص المرء أن دريدا يخفق في فهم أن سوسير كان يستبعد من كُنْه الدالِّ **الصوتَ** وحده **لا الوحدة الصوتية**. والنقطة نفسها تنطبق على السياق الآخر. من الواضح هنا أن دريدا يجعل "الصوت" مباينًا لـــ"الكتابة" عندما يقول إن سوسير يرفض إعطاء الصوت امتيازًا. لكن ذلك ليس هو التباين الذي تحدث عنه سوسير؛ فهو قد بَايَنَ بين الصوت والوحدة الصوتية لا بين الصوت والخط. وخلاصة هذه الملاحظات أن دريدا يسيء تمامًا فهم مصطلح سوسير: "الدال". ويثير ذلك احتمال أن ما حدث هنا– في حقيقة الأمر– هو أن نسق سوسير المكون من العناصر الثلاثة (الدال، المدلول،

المرجع) يختلط أحيانًا- عند دريدا- بنسق ثنائى العنصر يتكون من الكلمة ومرجعها ويتصف بأنه أكثر رواجًا وتبسيطًا وبدائية. أما القول بأن اللغة نسق من الدوال فسيجعل المعنى داخل هذا النسق الأكثر بدائية وحده، أىْ إذا فُهِمَت الدوال على أنها كلمات أو ما يسميه سوسير العلامات (باصطلاحات سوسير: اللغة نسق من العلامات، وكل علامة لها وجهان: دال ومدلول). ومن ثمَّ، لعل هذا الخلط الأساس- عند دريدا- بخصوص نسق الفكر عند سوسير هو مصدر القول بأن اللغة نسق من الدوال.

٣- لماذا يقول دريدا إن "المدلول المتعالى" الافتراضى لم يعد هو نفسه يلعب دور الدال؟ إن الصورة الذهنية أو التصور- سواء انفصل عن اللغة أم لا- لا يمكنه لعب دور الصوت. ولا يقدم دريدا أىَّ إيضاح تفسيرى لقوله الغريب هذا الذى يبدو (فى غياب الإيضاح الشارح) بلا معنى.

٤- لماذا يقتضى ضمنًا تمييزُ سوسير- وهو على ما يبدو تمييز لا يمكنه اجتنابه عند استخدامه تلك المصطلحات- بين الدوال والمدلولات مدلولاً متعاليًا؟ لقد أوضح سوسير أن التصور لا يوجد إلا إذا كان جزءًا من نسق يُمايز بين التصورات؛ بمعنى أنه دون التفريق والتمييز لا يوجد ما يمكن أن نتعرَّف عليه، ومن ثمَّ لا يمكن تحديد تصور أو صورة ذهنية، كلا ولا يمكن تحديد معنى. فكيف لا تفى هذه المناقشة بالغرض؟[٤٨] لم يجب دريدا عن هذا السؤال. ولذا، يظل كلامه عن وقوع سوسير فى التناقض بهذا الصدد كلامًا مربكًا يثير الحيرة.

لكل هذه الأسباب، لا تتمتع أفكار دريدا عن المعنى واللغة بأيٍّ تماسك منطقى حقيقى أو قوة. ومع ذلك، قبل المضى قدمًا، لا بد من تناول محاولة أحد شُرَّاح التفكيك طرح الموضوع فى ضوء مختلف، وهى محاولة لعلها (أو هكذا نأمل) تُغَيِّرُ- بجدية- الأساس الذى أمكن أن تقوم عليه تلك الأحكام. يرى جوناثان كلر أن دريدا لا يُلزم نفسَه بما رأيناه من أفكار المعنى فى الفقرات التى اقتبستها أعلاه من كتاباته(٤٩). ويشير كلر إلى أن دريدا يتحدث عن طريقتين فى التأويل، ويقول إن "دريدا يُقرأ فى الغالب على أنه يَحْمِلُنا على اختيار الطريقة الثانية فى التأويل، يَحْمِلُنا على إثبات حرية لعب المعنى.... إن فكرة "حرية لعب المعنى" مهنة مريحة فى أمريكا على الأخص". (وطبعًا، الطريقة الأولى من طريقتى التأويل هى تلك الطريقة التى "تحلم بفك شفرة الحقيقة أو الأصل"، بمعنى: التأويل المتمركز لوغوسيًا الذى ناقشناه أعلاه). من الواضح أن كلر مُحِقٌّ فى قوله إن دريدا يُؤَوَّلُ "غالبًا" بهذه الطريقة، والحق أنه أمكنه طرح النقطة الأقوى؛ ألا وهى أن هذا التأويل يكاد يكون شائعًا. وقد لا تثير الفقرات التى اقتبستها من دريدا دهشة أحد، لكن كلر يقتبس فقرات أخرى، يقول فيها دريدا إن المرء لا يمكنه الاختيار النهائى بين طريقتى التأويل: "ومع أنه لا بد من تأكيد الاختلاف بين هاتين الطريقتين فى التأويل وعدم قابليتهما للاختزال، فإنى لا أعتقد من ناحيتى أن ثمة أىَّ تساؤل عن **الاختيار**....". ويستخلص كلر أن المعنى- وفق دريدا- ينطوى على "خاصَّة مزدوجة". هل يمكن أن يطرأ أىُّ تغيير- استنادًا إلى كلام كلر هذا- على تقييمنا أفكار دريدا عن المعنى؟ لا أعتقد؛ نظرًا للأسباب الآتية:

١- إن فكرة حرية لعب المعنى فكرة متهافتة، ولا يزال تحليلها والنقود التى قدمتُها لها تتمتع بالقوة، سواء كانت هذه الفكرة إحدى فكرتين علينا الاختيار من بينهما أو جاءت مستقلة بذاتها. إن اختيارَ فكرة

متهافتة قائمة بذاتها أو بوصفها إحدى فكرتين متهافتتين اختيارٌ غير حصيف أيًا كان الأمر. فشرحُ فكرة متهافتة ودفعها إلى دائرة الاهتمام أمرٌ غير مقبول ولا يمكن الدفاع عنه، سواء عُرِضَتْ تلك الفكرة مستقلة بذاتها أو فى علاقة مع فكرة أخرى.

٢- وتنطبق الاعتبارات نفسها على نزعة مركزية اللوغوس: إنها تظل فكرة متهافتة، طواها منذ أمد بعيد فلاسفةُ اللغة، وستَلْقَى المصيرَ نفسَه سواء قُدِّمَتْ بمفردها أو فى رباط مع نقيضها المقابل.

٣- لا ريب أن ملاحظة كلر والفقرة التى اقْتَبَسَها عن دريدا تتجاوبان تمامًا مع المنطق التفكيكى فى التعبيرين "لا هذا/ولا ذاك، وإما هذا/أو ذاك" الذى علقت عليه أعلاه. وهاهنا، تسرى الاعتراضات نفسها أيضًا. وإذا كان الموقفان **كلاهما** غير مهمَّين ومتهافتين، فلا شىء يحدث عند اعتناقهما معًا بدلاً من أحدهما. والحقيقة البسيطة التى مفادها أنه يوجد موقفان وأنهما متعارضان متناقضان، هذه الحقيقة بحد ذاتها لا تعنى إما أن أحدهما يتمتع بقيمة أو أن كليهما يتمتعان بقيمة.

٤- لا ريب أن أتباع دريدا يمكنهم التسامح مع مَن يستخلصون من عمله تفضيلَه عمليًا للطريقة الثانية فى التأويل، نظرًا لأن الطريقةَ الأولى مُتَّهَمَةٌ دائمًا بأنها محدودة متمركزة إثنيًا، وبأنها ركيزة الحس المشترك ولا تتميز بعمق فكرى، هذا من جهة. أما من الجهة الأخرى، فتَلْقَى الطريقةُ الثانية مناقشةً شاملة ذات نبرة إيجابية تحبيذية دومًا.

ما يغفله كلر، هنا، هو أن دريدا بينما يدفع فكرة الثنائية إلى الصدارة بوصفها مبدأ عامًا، وبينما يعكف بجدية على تطوير التأويلين نفسيهما تُحَبِّذ مناقشتُه ثانيهما. وبالطبع، لن يخطر على بال أتباعه أن تتمتع الأعمال البعيدة عن فكرة لعب المعنى بأيٍّ اهتمام جوهرى. وحقيقة الأمر أن أقوال دريدا فى هذا الصدد متناقضة، إذ من العسير أن تنسجم فقرة مع أخرى، ويحدث ذلك عددًا من المرات فى المقال الذى يقتبس عنه كلر، ألا وهو مقال "**البنية والعلامة واللعب فى خطاب العلوم الإنسانية**".

لقد أشرت فى نقاشى السابق إلى الأغلاط الصريحة فى مناقشة دريدا، وإلى الثغرات فيها، حيث كان من واجبه تقديم شرح يدعم الأقوال التى بدت فى ظاهرها غير مقنعة ومليئة بمشكلات منطقية. ولكن المشكلة الكبرى تتمثل فى أن أتباعه وشُرَّاحه يرددون- بوجه عام- هذه الأقوال دون الوعى بأنها تثير مشكلات خطيرة تتطلب التعليق والشرح. ولعله من العادى أن يتغاضى الكاتب أحيانًا عن خطوة فى مناقشته أو يعجز عن شرح ما هو واضح له، ولكنه غير واضح بالدرجة نفسها للقارئ البعيد عن فكرته، أما فى حالة دريدا فيتواتر هذا التغاضى إلى درجة أنه لا يُعَدُّ استثناءً عارضًا. ولا ريب أنه من غير العادى ألا يلحظ شُرَّاحه تلك الثغرات. وعلى سبيل المثال، فى شروح التفكيك يتكرر دومًا القول بأن المدلول يمكن أيضًا أن يكون دالاً وأن اللغة نسق من الدوال(٥٠). لكن لا أحد من أولئك الكُتَّاب المعنيين يدرك أن تبنى مثل هذه التعابير يحتاج إلى **كثير** من الإيضاح والشرح، وأن اعتراضات القارئ العارف بهذا النوع من الموضوعات ستحتاج إلى رد عليها. وينطوى ذلك على تشوش فى التفكير، فهل يقف أولئك الكُتَّاب بغير هذا الوعى موقفًا يسمح لهم بمناقشة أىٍّ من هذه الأمور؟

لا عجب فى أن ذلك الموقف قد أعان على تشويه واسع المدى لاصطلاحات سوسير وإفساد عام للنقاش فى هذا المجال. ويمكن التدليل على ذلك بأقوال عدد من الباحثين التفكيكيين، وهم ليسوا بمغمورين فى الحركة التفكيكية. على سبيل المثال، يقول لنا آلان باس Alan Bass – أهم مترجمى أعمال دريدا (أربعة كتب ترجمها آلان باس حتى الآن)– إن "جوهر عمل سوسير فى اللغويات يتمثل فى مذهبه فى العلاقة الاعتباطية أو غير المُحَفِّزَة بين الدال والمدلول"(٥١). ويُعَدُّ هذا القول خطأ فادحًا؛ فكل اللغويين تقريبًا– قبل سوسير ومنذ سوسير– فهموا أن العلاقةَ بين الأصوات الملفوظة فى كلمة apple مثلاً والفكرة المرتبطة بها أو الصورة الذهنية علاقةٌ اعتباطية، وإن لم يكن لسبب سوى أن الكلمة الفرنسية pomme مثلاً يربطها اعتباطيًا بفكرة مماثلة جماعة مختلفة من ناطقى اللغة. وتكمن أهمية سوسير وتفرده الزائد فى الآتى: يرى سوسير اعتباطيةً **ثانيةً** بين بناء الصورة الذهنية لكلمة "apple" وعلاقتها بالشىء المادى. ولقد تغلغل تشويه سوسير، وما نتج عنه من أخطاء فى معظم الكتابات التفكيكية. فمثلاً، يرى تيرنس هوكس Terence Hawks أن غرضَ دريدا تقويضُ فكرة "وجود صلات **ضرورية** بين الدال والمدلول"(٥٢)، فيُنْسَبُ الآن إلى دريدا ما كان باس قد نسبه إلى سوسير (وهو أمر عادى لا قيمة فى نسبته إلى أحد)؛ الأمر الذى يدل– فى حد ذاته– على عمق الخلط بين المفاهيم فى هذه المناقشة. وإذا كان هوكس وباس قد جعلا من هذه الفكرة فكرة مركزية جديدة– سواء عند سوسير أو عند دريدا– فقد كان لا بد من ذلك؛ لأنهما رأيا الفرق بين الدال والمدلول عند سوسير كالفرق بين الكلمات والأشياء. وفى ذلك غلط تصورى جوهرى يُدانى العجزَ والقصورَ: كيف يمكن المرءُ الإسهامَ فى مناقشة دون أىِّ إدراك واضح لأفكارها الرئيسة؟ حين يخبرنا ليتش Leitch بجزم شديد– وكما لو أنه يشرح فكرة جديدة عميقة– أن الكلمات والأشياء **يختلفان**، فمن الواضح أن مصدر تصوره المغلوط هو المصدر نفسه عند هوكس وباس(٥٣). إذ نرى أن

مصطلح سوسير الرئيس- الاختلاف والتمييز- يُستَخْدَمُ استخدامًا غير ملائم بطريقة تثير الضحك فى الغالب. إن "الاختلاف" عند سوسير يكمن بالطبع فى تمايز كلمات عن كلمات أخرى وأفكار عن أخرى، لا فى الفكرة المبتذلة القائلة بأن الكلمة تختلف عن الشيء. ثمة كاتب ألمانى قام بمراجعة كتاب بول دى مان ***أمثوليات القراءة*** *Allegories of Reading* يرد بدهشة- ودهشته فى محلها- على الطريقة التى تُستَخْدَمُ بها مصطلحات سوسير فى عبارات من قبيل "تحرير نظرية الدال" أو "قوة لعب الدال الاعتباطية" أو "تحرير الدال من المدلول"، ويقول إن هذه الاستخدامات "لا يهم كيف انتشرت، فهى تصورات أو مفاهيم بلا معنى فى نظرية اللغة. ومن الخطأ التعلل بسوسير حين استعمالها"(٥٤). وثمة أقوال أخرى متهافتة بالقدر نفسه وإنْ كانت رائجة من قبيل: "لا يمكن أن تتطابق العلامة مع المعنى"(٥٥) أو "اللغة أكثر من معنى". وبما أن المعنى وجه من وجوه العلامة، فهل يعنى أىَّ شيء القول بأن العلامة والمعنى لا يتطابقان؟ وبما أن اللغة نسق من العلامات، فما الذى يمكن أن يعنيه القول بأن اللغة أكثر من معنى؟ طبعًا، يفهم المرء القصد من هذه العبارات، ألا وهو مساندة رؤية المعنى التى ناقشناها أعلاه فى هذا الفصل وتوسيعها. لكن الحكمَ على التماسك المنطقى فى استعمال المصطلحات هذا، فى نظرية اللغة، أمرٌ مختلف تمامًا.

ما النتائج المترتبة على مناقشة دريدا أفكار اللغة والمعنى؟ يكمن همُّ دريدا الكبير- أولاً- فى الهجوم على النظرة الجوهرانية إلى المعنى، وهى النظرة النمطية فى النزعة الوضعية المنطقية مثلاً، والقائمة أيضًا فى النزعة الأفلاطونية والعديد من المصادر الأخرى. ثم يكمن- ثانيًا- فى تطوير الأفكار التى تُعارِضُ تلك النظرة. غير أنه لم ينجح فى أىٍّ من هذين الجانبين اللذين يقوم عليهما عمله. لقد أخفق الجانب الأول؛ لأن دريدا جعله مشوشًا غير واضح حين أدخل عليه

مناقشة غير ضرورية ومضللة حول أسبقية الكتابة على الكلام، وهى مناقشة تفتقر إلى منظور العديد من الهجومات الأخرى السابقة عليها ومن ثمَّ لا تستفيد منها ولا تبنى عليها؛ ولأن هذا الجانب قد جاءت صياغته متهافتة. وأيضًا يخفق الجانب الثانى؛ لأن نقاطه الرئيسة لم يتم دعمها بل جاءت مجزومًا بها جزمًا واضحًا، وأثناء ذلك تم تجاهل العديد من العوائق المنطقية الواضحة، وبالقدر نفسه لم تَلْقَ الاعتراضات الواضحة أية مناقشة؛ ولأن دريدا قد أساء استخدام المصطلحات التى طورها سوسير، دون أن يوضح أسبابه، ودون أن يكون على وعى بأنه يُشَوِّهُها؛ ولأن التشديد القوى على الإدانة الثائرة على نزعة مركزية اللوغوس- ولا ريب فى أنها غير ضرورية الآن- قد حال دون أن يضطلع دريدا بالمهمة الحقيقية التى كان عليه أن يضطلع بها؛ ألا وهى تطوير البديل لا لنزعة مركزية اللوغوس، وإنما للبدائل التى كان قد طورها قبله مفكرون لم يأخذ أعمالهم فى حسبانه.

إن رفض دريدا نزعة مركزية اللوغوس ليس رفضًا ثوريًا، ولأنه يعتقد أنه ثورى لم يكن بقادر على استثمار العمق المعرفى الذى كان قد بلغه النقاش حول الفكر الجوهرانى من قبل. وكانت النتيجة أنْ قَفَزَ دريدا من النقيض إلى نقيضه (من المعنى بما هو مفاهيم ثابتة غير قابلة للتغيير إلى المعنى بما هو لعب العلامات لعبًا لا يتناهى ولا يتحدد). ويبدو هذا القفز شديد الشبه بالرد المبتور على مَن تُصيبُه الدهشةُ من جرَّاء التحقق من عدم وجود ماهيات واقعية. لذا، نستخلص من مناقشتنا دريدا أن إسهامه فى النقاش الدائر حول اللغة والمعنى إسهام غير أساسى؛ لأنه يعجز عن تأسيس أية نظرة جديدة متماسكة منطقيًا عن المعنى أو عن طريقة عمل اللغة. غير أن أفكاره قد حققت رواجًا له اعتباره فى النقد الأدبى. كيف حدث هذا؟ ولماذا؟ وما النتائج؟ ذلك ما تنشغل به الفصول الآتية.

هوامش الفصل الثانى

(١) Jacques Derrida, *Of Grammatology*, trans. Gayatri Chakravorty Spivak (Baltimore, 1976).

وعلى طول هذا الكتاب أخذت مقتبساتى عن الترجمة الإنجليزية لدريدا، وفى كل مرة قمت بمراجعة الاقتباس على الأصل الفرنسى من أجل التأكد من عدم حدوث تغيير فى الدلالة يؤثر فى مسار مناقشتى. ومن ثم، أتشارك مع المترجم فى تحمل مسئولية أى تشويه يحدث فى الترجمة.

(٢) Ibid., p. 14

(٣) Ibid., p. 8

(٤) Ibid., p. 3

(٥) Terence Hawkes, *Structuralism and Semiotics* (Berkeley and Los Angeles, 1977), p. 148.

(٦) Derrida, *Of Grammatology*, p. 34.

(٧) وأيضًا، يجادل جون سيرل- فى مقاله "The Word Turned Upside Down"، وهو مراجعة لكتاب جوناثان كلر *On Deconstruction* (*New York Review of Books* 30, 27 October 1983, pp. 73-79) - ضد تشخيص دريدا للتراث الغربى هنا، مستخدمًا فى ضرب الأمثلة تاريخ الفكر الفلسفى بدلاً من التصورات المغلوطة لدى دريدا عن موقف سوسير فى تاريخ اللغويات التى استخدمتها. وفى الواقع، يجادل سيرل وأنا بأن الرؤية الغالبة فى مجالات الفكر المختلفة تمضى على العكس من تلك الإطلاقية. فعبارة دريدا *"دائمًا وفى كل مكان"* عبارة إطلاقية، ويكفى وجود استثناء **واحد** لهدمها.

(٨) لقد قابل العديد من شُرَّاح دريدا وصفه لسوسير بأنه شخصية تقليدية فى تاريخ الدرس اللغوى الأوربى لا شخصية ثورية كما كان يُعَدُّ بحقٍ- قابلوها بنوع من الدهشة والاستغراب. وليس ذلك مؤشرًا مبشرًا بمعرفتهم بتاريخ اللغويات. فمثلاً، يتحدث فرانك لنتريشيا بسهولة ودون الإحساس بمشكلة عن "الحيلة التقليدية الخادعة" عند سوسير (*After the New Criticism*, Chicago, 1980, p. 175).

(٩) ما ألزم كلر بتناول هذه المشكلات أنه فى كتابه *Structuralist Poetics* (Ithaca, 1976, p. 133) عام ١٩٧٦ كان ينظر بنوع من الشك والريبة إلى رؤية دريدا عن أسبقية الكتابة على الكلام، أما فى عام ١٩٨٣ فقد صار مدافعًا عنها. والفقرة اقتبستها من كتابه *On Deconstruction* (Ithaca, 1982), p. 100.

(١٠) *Of Grammatology, p. 44.*

(١١) انظر مثلاً تحليل جون سيرل فى مراجعته لكتاب كلر المعنون بـــ ***عن التفكيك***.

(١٢) يستأنف دريدا (على العكس مما يدعيه عنه أتباعه) استعمال كلمة الكتابة بمعناها العادى، حتى بعد أن أعاد تعريفها، ومن اليسير الوقوف على ذلك فى المواضع الأخيرة من كتابه *Of Grammatology* مثلاً، حين يقوم بتوسيع أفكاره وتطويرها من خلال مناقشة أفكار جان جاك روسو عن اللغة: "حين يحاول جان جاك فى الاعترافات إيضاح كيف صار كاتبًا، يصف الانتقال إلى الكتابة بأنه ترميم، بواسطة غياب ما وبواسطة نوع من المحو المحسوب، نوع من الحضور الخائب" (ص ١٤٢). وأن يختار دريدا تطوير أفكاره عن اللغة من خلال التوسع فى انتقاد كلمات روسو تلك، فهذا اختيار يثير الحيرة والاستغراب؛ إذ نادرًا ما تُعَدُّ أفكار روسو بين منظِّرى اللغويات إسهامًا فى هذا المجال، فالكثير مما يقوله روسو لم يعد له وزن فى النظرية اللغوية الحديثة.

ونجد دريدا يناقش بمنتهى الجدية بعض تلك الآراء، منها على سبيل المثال: "لغات الشمال لغات واضحة صافية بسبب قوة كلماتها، وفى لغات الجنوب لا يمثل المعنى سوى نصف الكلمة، فكل القوة تكمن فى طريقة النطق"، أو مثلاً: "لغاتنا أقرب إلى الكتابة منها إلى الكلام... أما لغات الشرق فتفقد حيويتها ودفئها حين تُكْتب" (*Of Grammatology*, p. 226). ولعل المرء يتساءل لماذا يخصص دريدا مساحة لانتقاد مثل هذه الآراء العتيقة التى لم يعد لها أى وزن الآن؟ ولماذا لا يطور أفكاره عن اللغة من خلال انتقاد الفكر الحديث؟

(١٣) ولنضرب مثلاً على ذلك، يستند ملخص كريستوفر نوريس لهذا الملمح فى مناقشة دريدا (فى كتابه *Deconstruction: Theory and Practice*, London and New York, 1982, pp. 27- 31) بدرجة عالية إلى تلك التعابير الأخلاقية ودراميتها العالية.

(١٤) Jaques Derrida, *Positions*, trans. Alan Bass (Chicago, 1981), p. 24.

(١٥) Jaques Derrida, "Signature, Event, Context", *Glyph 1* (1977), p. 183.

(١٦) Culler, *On Deconstruction*, p. 101.

غير أن ذلك لا يمنع كلر من التسليم بمزاعم دريدا الأوضح، مثل الزعم بأن "الكتابة الشاملة تضم تحتها الكتابة الصوتية والكتابة الخطية". ومن الغريب اللافت أن كلر يرى ضرورة إعادة صياغة فكرة دريدا بطريقة تُجَنِّبُها الاعتراضات عليها، وفى الوقت نفسه لم يعترض صراحةً على صوغ هذه الفكرة التى لا يمكنها الصمود أمام تلك الاعتراضات، فهل من الصعب على التفكيكى- بوجه عام- أن يرفض وجهًا من وجوه فكر دريدا، حتى لو كان هذا الوجه غير ضرورى بالنسبة إلى همّه الرئيس ومنفصلاً عنه؟

(١٧) Jonathan Culler, *Ferdinand de Saussure* (Harmondsworth, 1977), p. 119.

(١٨) Vincent Leitch, *Deconstructive Criticism* (New York, 1983), pp. 24-25.

(١٩) Derrida, *Of Grammatology*, p. 3

(٢٠) Culler, *On Deconstruction*, p. 92.

(٢١) These statements are made by Richard Kuczowski, *Library Journal 17* (1982); by Harold Bloom on the dust jacket of Norris's book; and by John Sturrock in *Times Literary Supplement* (9 July 1982), p. 734.

(٢٢) Derrida, *Of Grammatology*, p. 43; Norris, *Deconstruction*, p. 29.

(٢٣) *Norris, Deconstruction, p. 70.*

(٢٤) من المثير للملل إيراد ذلك مرة أخرى فيما يتعلق بكل مصطلح من مصطلحات المعجم التفكيكى، ولذا سأكتفى بالقول إن ما قلته هنا ينطبق على بقية المصطلحات التقنية فى التفكيك مثل: "المكمل" و"الأثر"، إلخ.

(٢٥) *Positions*, p. 13.

(٢٦) Lentricchia, p. 177.

(٢٧) Hawkes, p. 146.

(٢٨) Fredric Jameson, *The Prison House of Language: A Critical Account of Structuralism and Russian Formalism* (Princeton, 1972), p. 173.

(٢٩) والتسوية بين هذين المفهومين واضحة أيضًا في مقال كلر عن دريدا في كتاب: *Structuralism and Since*, ed. J. Sturrock (Oxford, 1979), p. 161.

(٣٠) بخصوص عودة التفكيك إلى رؤية أكثر أولية عن اللغة لكي يبرر وجهته، قارن بما يقوله جراف في مراجعته لكتاب كلر *The Pursuit of Signs*, in London Review of Books (3- 16 September 1981): "يقدم التفكيك دليلاً وافيًا على أن المفاهيم لا يمكن أن تدعى أنها الأشياء التى تشير إليها. أما إذا كان المرء لا يفترض أن المفاهيم تدعى هذا الحق فقد يستشعر أن التفكيكيين الذين يروجون لهذا الخلط يستبقون معتقدات وهمية كي يبرروا شن حملتهم عليها".

(٣١) وقد أظهر تتبعُ بول دى مان لهذه المسألة عائدًا إلى نيتشه أنه لا يوجد اتساع حقيقى فى آفاقها. لقد أبدى نيتشه فى مقالة موجزة استياءه من كُنْه اللغة المجازى، ومن ثمَّ عدم قدرتها على نقل الحقيقة. ولكن إفراد نيتشه بهذه الطريقة لا يبرره سوى زعم ضمنى بأن نيتشه كان إما أول مَن عَبَّرَ عن هذه الرؤية (وهذا ليس صحيحًا)، أو أنه كان أشد شارحى هذه الرؤية تأثيرًا قبل دريدا (وهذا ليس صحيحًا أيضًا)، أو أنه كان الأعمق معرفيًا والأعقد والأكثر تطورًا على المستوى المنطقى فعَمِلَ خارج حدود موقف من هذا النوع قبل دريدا (ومرة ثالثة، ليس هذا بالصحيح؛ فإشارات نيتشه عن الموضوع كانت موجزة وغير متطورة أو متوسِّعة). وعلى نحو أعم، ثمة معنى ضمنى فى زعم دى مان الاعتقاد بأن نقلة دريدا جديدة مثيرة جسورة، بدلاً من الاعتقاد بأنها نقلة عادية مألوفة. وهكذا، لا بد أن يتساءل المرء: ما الغرض من محاولة اكتشاف رائد القرن التاسع عشر والاحتفاء به، وهو مَن سبق دريدا فى رفضه نزعة مركزية اللوغوس، لو أن مكانة دريدا فيما يتعلق بهذا الأمر عادية داخل سياق القرن العشرين؟ انظر:

Paul de Man, "Nietzsche's Theory of Rhetoric", *Symposium* 28 (1974), pp. 33-51; Friedrich Nietzsche, "über Wahrheit und Lüge im aussermoralischen Sinne", *Nietzsche: Werke, Kritische Gesamtausgabe*, ed. Georgio Colli and Mazzino Montinari (Berlin and New York, 1973), pt. 3, vol. 2, pp. 369- 84.

(٣٢) "Structure, Sign, and Play in the Discourse of the Human Sciences", in *The Structuralist Controversy*, ed. Richard Macksey and Eugenio Donato (Baltimore and London, 1972), p. 250.

(٣٣) *Positions*, p. 35.

(٣٤) Derrida, *Speech and Phenomena*, trans. David Allison, with an introduction by Newton Garever (Evanston, 1973).

مثلاً، يرى جارفر أن رفض دريدا للفهم الخاص "يماثل 'مناقشة اللغة الخاصة' الشهيرة فى كتاب فتجنشتين ***بحوث منطقية*** *Philosophical Investigation*"؛ حيث يُعَدُّ تفكيك دريدا "شبيهًا برفض فتجنشتين فكرة البسائط"؛ أما فكرة فتجنشتين عن أن التعبير لا ينطوى على معنى إلا فى "مجرى الحياة" فيكتشفها جارفر أيضًا عند دريدا: "مناقشة دريدا المركزية هى صدى مناقشة فتجنشتين" (pp. xvii; xxii; xxiii). وعلى وجه التحديد، يصف جارفر مناقشة فتجنشتين بأنها شهيرة؛ غير أنه لا يواجه القضية الواضحة، ألا وهى أن الحكم لا بد أن ينشأ حين يوضح دريدا أنه لا يُلِمُّ بها. والمشكلة الإضافية فى بيان جارفر هى درجة التماثل بين دريدا وموقف فتجنشتين، وهى درجة تُشَوِّه دريدا؛ إذ بينما تُمَاثِلُ نقطةُ انطلاق دريدا نقطةَ انطلاق فتجنشتين لا تتماثل النتائج التى يتوصلان إليها، كما سنرى.

(٣٥) ثمة محاولتان إضافيتان لإقامة علاقة بين فتجنشتين ودريدا ظهرتا مؤخرًا، وكلتاهما معيبتان بشكل خطير، وإنْ اختلفت الأسباب. بينما كان يهتم جارفر بأن يجعل دريدا يبدو شبيهًا بفتجنشتين، نجد هنرى ستاتن Henry Staten يدير

الأمر فى الاتجاه العكسى فى كتابه ***فتجنشتين ودريدا*** *Wittgenstein and Derrida* (Lincoln, Nebr., and London, 1984): إنه يحاول جعل فتجنشتين شبيهًا بدريدا. ونتائج المحاولتين غير مقنعة، كما يؤكد ذلك ميتشل فيشر Michael Fischer فى مراجعته المنشورة فى *Philosophy and Literature* 10 (1986), pp. 93- 97. وبوجه عام، يتمثل إجراء ستاتن فى مناقشة سياق الأفكار عند فتجنشتين وترجمتها إلى تعابير دريدا واصطلاحاته، لكن من الواضح أنه فى غضون ذلك يعجز عن إدراك ما تدور عنه مناقشة فتجنشتين. وعلى سبيل المثال، يناقش ستاتن فى الصفحات من ٦٩ حتى ٧٤ تعليق فتجنشتين على فعل الإشارة إلى الأشياء. وما يفعله فتجنشتين فى هذا الموضع واضح بما فيه الكفاية. إذ تتمثل إحدى طرق تقويض النظرية الصورية عن اللغة- التى بموجبها تلتصق الكلمات بالأشياء- فى التفكير فى التعاريف الصورية: هذه الكلمة تشير إلى "هذا" الشىء. ويوضح فتجنشتين أن التعاريف الصورية لا يمكن أن تكون صورية بكل بساطة؛ لأنه لا يتضح للشخص معنى الكلمة أثناء عملية الإشارة إلى الشىء؛ فالواضح فقط هو المشار إليه: من الممكن أن يكون المشار إليه لون الشىء أو سطحه أو هيئته أو مكانه، أو أيًا ما يكونه الشىء (خشبيًا نافعًا أو تحفة للزينة). فكل أنواع الأعراف اللغوية والتلميحات السياقية الأخرى والتآويل اللغوية تلعب أثناء هذه العملية. ويُقْصَدُ من كل ذلك مناقشة أبعد مفادُها أن الكلمات لا تشير ببساطة إلى الأشياء. ويتضح من تعليقات ستاتن أنه لم يفهم مناقشة فتجنشتين: "لقد أراد فتجنشتين وصفًا حرفيًا. ... ويمكننا هنا رؤية... عدم القدرة على متابعة فكرة مجردة بشكل ثابت؛ لأن ما يصرف الانتباه عن الفكر السماتُ السطحيةُ العارضةُ". ويتبنى نوريس اتجاهًا مختلفًا عن كل من جارفر (دريدا يستوعب فتجنشتين) وستاتن (فتجنشتين يستوعب دريدا)، ففى كتابه الحديث ***المنعطف التفكيكى:***

مقالات فى بلاغة الفلسفة *The Deconstructive Turn: Essays in the Rhetoric of Philosophy* (London and New York, 1983), pp. 34- 58.

يرى نوريس هوةً قائمة بين معتقدات دريدا وفتجنشتين الظاهرة يريد كلٌّ من جارفر وستاتن إزالتها ومحوها. لكنه يؤكد أن "قراءة فتجنشتين تطلعًا إلى... اللغة المجازية" سوف تكشف عن الثنائيات الضدية فى موضوعاته القصدية الرئيسة التى تمضى فى اتجاه الاستبصارات التفكيكية. ومع ذلك، فالمثال المضروب غير مقنع. مثلاً، عند نقطة فى مناقشته، يشرح فتجنشتين بمثال سلبى وجهًا آخر من وجوه فكرته عن أن الكلمات تنطوى على معنى لا لكونها ملتصقة بالأشياء بل لكونها طرفًا فى مجموعة من الأعراف. إنه يرى حالة من الكتابة اعتباطية بلا معنى، ويقول إنها من الممكن أن تمنح ذلك معنى أيضًا عن طريق تخيلها بوصفها "رسالة صحيحة حاسمة لألفبائية غريبة نوعًا ما". الموضوع بسيط بما يكفى: نحن نقرر أن العلامة بلا معنى، وهى لا تعنى لا بسبب أنها بلا مرجع ولا بسبب فحص بنيتها الداخلية، بل على الأصح حين نتخلى عن أى احتمال ترجع به أو تُعْزى إلى سياق منتظم من علامات أخرى فى العرف اللغوى. ويتشبث نوريس بذلك بوصفه "بعيدًا عن الاحتفاظ برؤاه العامة" بما أن الشفرة العشوائية تُستأنف فى لعبة لغة عشوائية بالقدر نفسه لها معانٍ خاصة مترابطة" (ص ٥٢). لكن نقطة فتجنشتين هى على العكس من ذلك على وجه الضبط: سيعنى تأملُ المعنى الذى تمتلكه الشفرة تخيلَها بوصفها عنصرًا فى لغة عامة غريبة. يساوى نوريس بشكل زائف بين "لغة متخيلة" و"لغة خاصة". وفى موضع آخر، يتبنى نوريس طرح فتجنشتين الذى مفاده أن التهجئة غير السليمة تسبب إحساسًا بالقلق لا من الإشارة إلى قوة العرف والعادة فى اللغة بوصفها قوة متوقعة بل من استنتاج أن العلامات الخطية اعتباطية "دائمًا وفى كل مكان" (مرة أخرى!)، وليس حين تختلف عن العرف المقبول

فحسب (ص ٥١). "ويفترض ذلك بالتبعية أن اللغة يمكن أن تخضع لاعتباطية شاملة....". إن استنتاج نوريس فيما يتعلق بما يرمى إليه فتجنشتين هنا استنتاج مغلوط بلا شك، ولا يتحقق سوى بالخلط بين ثلاثة معانٍ مختلفة للاعتباطية: أولاً، الاعتباطية التى تعنى العشوائية الكاملة، فلا يحكمها أىُّ عرف مهما كان (حالة التهجئة الخاطئة). وثانيًا، الاعتباطية التى تعنى العرف المحض (حالة التهجئة السليمة). وثالثًا، الاعتباطية التى تعنى عدم وجود معنى ثابت (الرؤية التفكيكية عن المعنى). ولا حاجة إلى القول بأن القلق من التهجئة الخاطئة يمثل رد فعل ضد نوع من الاعتباطية التى يرغب نوريس فى رؤيتها فى نص فتجنشتين. إن أمثلة مثل هذه توضح- بما فيه الكفاية- كيف أن قراءة نوريس لفتجنشتين قد ألزمته برؤية أن أفكار دريدا وليدة كتابات فتجنشتين.

(٣٦) إن التصور المغلوط الذى يُقتبس على نطاق واسع وأكثر شيوعًا هو المتضمن فى مقالة إيميل بنفنست Emile Benveniste المعنونة بـــ "Nature du signe linguistique" الواردة فى كتابه *Problémes de Linguistique Générale* (Paris, 1966). يعتقد بنفنست أن تصور سوسير عن العلامة يُسقط الموضوعَ الحاسم فى إحالة اللغة إلى العالم الحقيقى، ويرى الدليل على ذلك فى اتكال سوسير الخفى (المزعوم) على هذه الإحالة إلى الواقع كلما تحدث عن الصور الذهنية على الرغم من إلحاحه على أن الصور الذهنية كيانات سيكولوجية لا واقعية: "فى الواقع، وعلى الرغم من أن سوسير يتحدث عن "الفكرة" فهو يؤمن دومًا بتمثيل الشيء الواقعى والعلاقة الاحتمالية غير المُحَفِّزَة بشكل واضح بين العلامة والشيء المدلول عليه" (*مشكلات اللغويات العامة*، ص ٥٤). وطبقًا لبنفنست، حين يقول لنا سوسير إن اعتباطية الدال تعْرِضُها حقيقةُ أن الفرنسية لديها كلمة boeuf بينما الألمانية لديها كلمة Ochs (والكلمتان ترتبطان بمدلول

واحد)، يكشف حقيقة أنه ما فَكَّرَ سوى فى واقع واحد وحيوان واقعى واحد. وهنا، لا تسمح النزعة الواقعية الساذجة عند بنفنست، لا تسمح له بإدراك ما يقوله سوسير، نظرًا لأنه ما من تناقض هنا: لا ينشغل سوسير هنا بوجود حيوانات متماثلة فى فرنسا وألمانيا بل ينشغل بوجود صورة ذهنية متماثلة عنهما فى هذين المكانين. وثمة مثال آخر من بنفنست يوضح أن تدخلَه غير السليم فيما يعنيه "الواقع" عند سوسير ناجمٌ عن قراءة مغلوطة لنص سوسير وقعتْ حين أخبرنا بأن سوسير يقول "إن كُنْه العلامة اعتباطى لأنها 'لا تتصل اتصالاً طبيعيًا فى الواقع' بالمدلول" (ص ٥٠). غير أن نص سوسير يقول لنا شيئًا مختلفًا تمامًا: "الدال... غير محفز، بمعنى أنه اعتباطى فى علاقته بالمدلول، الذى لا تربطه به علاقة طبيعية فى الواقع" (*Cours de Linguistique Générale*, Paris, 1981, p. 101). ويخلط بنفنست بين العلامة والدال، ونتيجة هذا الخلط يجعل سوسير يتحدث عن علاقة العلامات بالواقع. لكن "الواقع" فى عبارة سوسير لا صلة له البتة بواقع الأشياء بل يتصل بانعدام أية علاقة طبيعية بين الصوت والصورة الذهنية. لم يتحدث سوسير سوى عن حقيقة أنه لا يوجد سبب واقعى يجعل لهذه الكلمة/الفكرة هذه المادة الصوتية بدلاً من تلك. ويُعَدُّ موقف بنفنست أساس الكثير من التعليقات على سوسير. وعلى سبيل المثال، يتبنى روبرت شولز Robert Scholes فى كلامه الموقف نفسه تبنيًا جوهريًا وإنْ كان لا يأتى على ذكر بنفنست: "تتخلص صياغة سوسير- شأن العديد من الرؤى "اللغوية" عن اللغة- من العنصر الثالث [المرجع أو الأشياء]، وبذلك يمحو العالم" (*Textual Power*, New Haven, 1985, p. 92). وفى نهاية الأمر، يؤدى به هذا التصور المغلوط- الخطير جدًا- عن سوسير إلى المساواة بين سوسير ودريدا: "أولاً، هل كل العلامات علامات لغوية؟ ثانيًا، هل العلامات اللغوية لغوية محضة؟ أىْ: هل تدعم العلاقات بين الكلمات معانى

الألفاظ؟ أو هل من الوارد وجود علاقات بكيانات غير لفظية؟ يميل سوسير ودريدا وأتباعه إلى المضى كلما أمكن فى اتجاه الإجابة بالإثبات عن هذه الأسئلة" (ص ١٠٢). إن افتراض شولز بأن ثمة فى فكر سوسير علاقات بكيانات غير لفظية غير متضمنة فى معانى الكلمات يمثل فهمًا مغلوطًا شاملاً تمامًا لسوسير. إذ يمثل استبدالُ سوسير بالثنائى التقليدى الكلمات والأشياء ثالوث الأصوات والصور الذهنية والواقع إعادةَ تعريف للطريقة التى ترتبط بها الكلمات بالعالم لا محوًا لهذا الارتباط. وفيما يبدو لى، يحدث هذا الرفض اللافت لتناول ما يقوله سوسير فعلاً؛ لأنه حين يحاول سوسير إعادة تعريف العلاقة بين اللغة والواقع يثير بوضوح رد فعل انعكاسى على الخوف من أن تنقطع تلك العلاقة تمامًا، ومن أن تردَّ الواقعية الساذجة المعيبة الضربةَ بمثلها دون تفكير فيما يقوله فعلاً. إن رد الفعل بلا تفكير هو الذى يجعل سوسير ودريدا متطابقين فى هذه النقطة.

(٣٧) Ferdinand de Saussure, *Course in General Linguistics*, pp. 68- 69 and 113.

(٣٨) *Positions*, p. 26.

(٣٩) *Writing and difference*, trans. Alan Bass (Chicago, 1978), p. 280.

(٤٠) *Of Grammatology*, p. 50.

(٤١) *Writing and difference*, p. 25.

(٤٢) Ibid, p. 289.

(٤٣) *Positions*, pp. 19- 20.

(٤٤) يتوسع دريدا فى دراسة هذه الفكرة بشكل أكبر فى مقاله **الاختلاف المرجئ** Differance، وفى الفصل الختامى من كتابه ***الصوت والظاهرة*** *La Voix et Le Phenomene* المترجم إلى الإنجليزية تحت عنوان *Speech and Phenomena*.

(٤٥) أحيانًا يقال إن اللعب فى فكر دريدا يدعمه القاموس الذى يشرح الكلمات باستخدام كلمات أخرى؛ غير أن الأمر مختلف تمامًا هنا. فالقواميس تفترض سلفًا سيادة **شاملة** للغة كى تشرح كلمات محددة داخلها؛ والدليل على ذلك أن أىَّ شخص يمسك بقاموس فى اللغة المجرية دون معرفة بالمجرية لن يفهم أىَّ شيء بالمرة.

(٤٦) *Positions*, p. 20.

(٤٧) Ibid., pp. 18 and 21.

(٤٨) إن محاولة كلر تفسير هجوم دريدا وتبريره بأن سوسير متمركز لوغوسيًا بخفاء تستهلك صفحات غامضة شديدة الاضطراب من كتابه الذى يحمل عنوان **فرديناند دى سوسير** *Ferdinand de Saussure*. ويبدو أن كلر نفسه يعرف- فيما يستخلص- أن "محاولات تحدى نزعة مركزية اللوغوس تقتضى ضمنًا حشدًا من المشكلات المعقدة للغاية. ... وتقدم ملاحظاتى هنا بوضوح بعض المؤشرات على مسار المناقشة" (ص ١٢٣). ويرسم كلر، أيضًا، الخطوط الكبرى لما ينطوى عليه إعلان دريدا بأن اللغة نسق من الدوال، ويوافق عليها: "لم يعد واقع العلامات متطابقًا مع المدلول، الذى لا يُدْرَكُ ولا يُعَالَجُ سوى من خلال الدال" (ص ١٢٠). وهكذا، من الواضح أن واقع اللغة محدود بالمواد الصوتية، مستبعدًا من الحسبان الصور الذهنية أو الأفكار. ولا ريب فى أن هذا موقف يصعب أخذه مأخذ الجد.

(٤٩) Culler, *On Deconstruction*, pp. 131- 34.

(٥٠) وعلى سبيل المثال، يقول لينتريشيا عن طيب خاطر إنه "حين لا يتقبل دريدا عدم التمحيص الميتافيزيقى الغربى بشأن العلامة، يطوى كل المدلولات داخل كل الدوال" (ص ١٦٨)، بلا مزيد من شرح أو تفسير، ومن ثمَّ يقدم رؤية مرتبكة دون إظهار أىِّ وعى بفداحة مشكلاتها أو استشعار ضرورة مواجهتها. وعلى أية حال فهى رؤية غير دقيقة مليئة بالعيوب. إذ لم يقل دريدا إنه "يطوى كل المدلولات فى كل الدوال"؛ وإنما على العكس وضع الفرق بينهما موضع تساؤل فأعلن أنه فرق إشكالى بل وأساسى، وهذا أمر يستحق النظر. والجدير بالملاحظة هو حكم لينتريشيا الإجمالى على مناقشة دريدا لسوسير وتوسيعه من نطاق أفكاره: "إن القوة المعرفية التى تنطوى عليها مناقشة دريدا– وعلى الأخص عند قراءته سوسير– لا يمكن مقاومتها". وحين نختبر حقيقة ما يحدث فى هذه القراءة يبدو لى هذا الحكم مثيرًا للدهشة.

(٥١) Alan Bass, "Literature/Literature" in *Velocities of Change*, ed. Richard Macksey (Baltimore and London, 1974), p. 343.

وتشمل ترجمات باس الكتب الآتية:

The Post Card (1987), *Margins of Philosophy* (1982), *Positions* (1981), and *Writing and Difference* (1978)

(٥٢) Hawkes, *Structuralism and Semiotics*, p. 146.

(٥٣) Vincent B. Leitch, "The Book of Deconstructive Criticism", *Studies in the Literary Imagination* 12 (1979), p. 22.

ويتضح المدى الكامل لهذا الخلط والاضطراب فى الصفحة ٥٩٧ من مقال ليتش "The Lateral Dance: The Deconstructive Criticism of J. Hillis

Miller", *Critical Inquiry* 6 (1980) حيث يقول: "بينما تشير كلماتنا إلى الأشياء والتصورات والأحاسيس، فهى نفسها ليست هذه الأمور. ودرس الاختلاف يجعل ذلك واضحًا. اللغة فى البيت (السجن) تمييزية ومرجعية أيضًا". هل نحتاج حقًا إلى "درس الاختلاف" لنعرف أن الكلمات "ليست هى نفسها هذه الأمور؟". لاحظ أيضًا أن ليتش يتناول التمايز الذى هو أساس اللغة- معارضة سوسير لفكرة المرجع- كما لو أنه لا يُعَالَجُ سوى بهذا الاختلاف البسيط بين الكلمات والأشياء بينما يستبقى فكرة المرجع نفسها دون أن يمسسها بشىء تقريبًا. وبكلمات أخرى، بينما تحدث محاولة تقديم فكرة سوسير الطريفة، يتبنى ليتش نفسه فكرة أولية المعنى التى ينتوى تصور سوسير رفضها واستبدالها.

(٥٤) Gerhard Kurz, *Arbitrium* 1 (1985), p. 11.

ويستطرد كورز Kurz بطريقة مناسبة: "ولا مجال فى أطروحة سوسير لأن تتضمن طلاقًا بين الدال والمدلول. فالعلاماتُ اللغوية بلا معنى أمرٌ لا وجود له. وتَفهم عبارةُ "تحرير نظرية الدال" فهمًا خاطئًا ما كان يراه سوسير فرقًا إبستيمولوجيًا بوصفه فرقًا أنطولوجيًا ماديًا". فالعبارة الأخيرة تطرح بدقة كبيرة الخطأ المنطقى الأساس فى معالجة التفكيك لنظرية سوسير عن العلامة.

(٥٥) Paul de Man, *Blindness and Insight*, 2d ed. (Minneapolis, 1983), p. 17.

الفصل الثالث

التفكيك والنظرية وممارسة النقد

ليس الانتقال من أفكار دريدا عن اللغة إلى ظاهرة التفكيك فى النقد بالأمر البسيط؛ إذ ليس الشأن فى التفكيك مسألة رؤية محددة عن اللغة اندمجت مع النقد وأثرت فيه. فعلى سبيل المثال، يوجد جناحان رئيسان فى النقد التفكيكى؛ أحدهما مستمد مباشرة من رؤية دريدا لكُنْه الدلالة the nature of signification (أىْ: لعبة الدوال غير المحددة وغير المحدودة التى لا تتناهى)، وهذا الجناح أقل أهمية من الجناح الثانى المستمد من عادات دريدا المزاجية فى التفكير وأسلوبه فى الكتابة. فعادة دريدا فى البحث عن الفرضيات غير الممتحنة وإدانتها، ثم مفرداته المتمثلة فى "المساءلة" putting in question و"الاستشكال" problematizing وإدمانه المزاجى للعبارات التحريضية، هى الأعظم تأثيرًا ورواجًا. الجناح الأول مستمد من أفكار دريدا عن اللغة، والجناح الثانى مستمد من عادات التفكير التى تعمل على توليد تلك الأفكار. وكما سوف نرى، لا ينسجم هذان الجناحان فى النقد أحدهما مع الآخر منطقيًا، فى حقيقة الأمر. ولسوف ينشغل هذا الفصل بثانى الجناحين- ألا وهو الأهم- على أن أؤجل النظر فى أولهما إلى الفصل الخامس.

فى الفصل السابق، كنت مهتمًا- على الأخص- بموقف دريدا العملى، ولا بد أن تتناول مناقشتى الآن تناولاً أوسع ظاهرةَ النقد التفكيكى العامة والنتائج الناجمة عن تأثير دريدا فى النقد، فى العالم الناطق بالإنجليزية. وسواء كان هذا النقد مُخلصًا حقًا لعمل دريدا أو يعكس فهمًا "صائبًا" له، فهو أمر معقد؛ والعلةُ فى

ذلك عدم انسجام جناحى النقد التفكيكى اللذين ذكرتهما توًا. ولكني سأضع هذا الاعتبار جانبًا الآن؛ حتى أمتحن التماسك المنطقى فى المواقف النقدية التى نشأت عن تأثير دريدا وأتحقق من مدى نفعها.

وحتى أتفادى مخاطر عدم الدقة أو الاختزال سألجأ– مباشرة– إلى اقتباس كلمات المدافعين عن التفكيك، وبما أن الاستناد إلى صياغة واحدة أمر لا يتصف بالدقة من الأفضل اقتباس عدد من الصياغات بخصوص الموقف الذى أريد مناقشته، ويجمع بين هذه الصياغات أنها صادرة عن المدافعين عن التفكيك أو المؤيدين له(١)، ومن ثمَّ تُعَدُّ أساسًا كافيًا لمناقشتى هنا:

"الخطاب التفكيكى فى النقد أو الفلسفة أو الشعر نفسه يُقَوِّضُ المشروعية المرجعية للغة محل التفكيك".

"**يهدم** التفكيكُ– بوصفه كيفية فى النظرية النصية والتحليل– كلَّ شىء تقريبًا فى التراث أو يُقَوِّضُه من الداخل، ويسائل الأفكار المتعارف عليها عن العلامة واللغة والنص والسياق والمؤلف والقارئ ودور التاريخ وعمل التأويل وأشكال الكتابة النقدية".

"عاجلاً أو آجلاً، نعرف أن التفكيك يَنْقَضُّ على كل قراءة نقدية أو بناء نظرى. إذ عند اتخاذ القرار، وحين تظهر سلطة مرجعية، وحين تعمل نظرية أو نزعة نقدية، عندئذٍ يتساءل التفكيك. ... وبمجرد أن يتساءل يغدو هَدَّامًا. ... خلاصة القول: يُرَاجِعُ التفكيكُ الفكر التقليديَّ".

"يُقْلِقُ التفكيكُ مشاعرَ الارتياح الناتجة عن السيادة mastery والإجماع consensus التى تقوم أساسًا على أن الموضوعية objectivity توجد فى مكان ما خارج الذات".

"إن تفكيك خطاب ما يعنى إظهار الكيفية التى تُقوِّضُ بها الفلسفةُ ما تقوله".

"حينئذٍ، يكشف التفكيك عن النص الذى يرفض بعزم ثابت عرضَ أية قراءة تتمتع بامتياز... ومن الواضح أن النقد التفكيكى ينتهك transgress الحدود التى يضعها النقد التقليدى".

"إن الفرق الأوضح بين المنطق التقليدى والمنطق التفكيكى يكمن فى الاختلاف بين موقفيهما من ممارسة السلطة... والتنازل عن السلطة لصالح الذوق".

"التفكيك هو النقيض الناشط لكل ما ينبغى أن يكونه النقد حين يَقْبَلُ المرءُ قيمَه ومفاهيمه التقليدية".

تتنوع هذه الفقرات فيما بينها على مستوى التعبير والتأكيد، لكن الجامع بينها عنصران. الأول، يُنْجِزُ التفكيكُ عمليةً توصف بطرق جدّ مختلفة بأنها تقويض undermining أو هدم subverting أو فضح وتعرية exposing أو حلّ undoing أو انتهاك transgressing أو إزالة التعمية وفك المغالق demystifying؛ وهو يُجْرِى هذه العملية على ما يُعْتَقَدُ أنه أفكار تقليدية وحدود تقليدية ومنطق تقليدى، وقراءات ذات سلطة مرجعية وقراءات ذات امتياز، وأوهام الموضوعية أو السيادة أو الإجماع، والمعانى المرجعية فى النص أو ببساطة ما يَجْزِمُ به النصُّ أو يقوله.

وغرضى فى الصفحات الآتية تحليل محتوى هذا البرنامج وقيمته من حيث إسهامه فى نظرية النقد. من الضرورى- أولاً وقبل كل شيء- تمييز نظرية النقد من ناحية عن النصح والإرشاد النافع من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال، إذا كان هذا البرنامج يدعونا إلى الحذر من الآراء المتعارف عليها، وإلى عدم تقبل وجهات

النظر التقليدية دون استشكالها، وإلى عدم تصديق الأمر الظاهر دون فحص الدقائق التى قد يحجبها، وإلى ألا ندع السلطة المرجعية فى أىِّ حقل بحثى تُرْهِبُنا وتُثَبِّطُ طرائقنا الخاصة فى التفكير- إذا كان هذا البرنامج يدعونا إلى كل ذلك لَكان نصحًا وإرشادًا مفيدًا طيبًا، لا موقفًا نظريًا. فهو على صورته تلك لا يُعَزِّزُ أىَّ موقف حقيقى يُشَخِّصُ أخطاءً محددةً فى أية إجراءات نقدية رائجة. يفترض هذا البرنامج أن المرء يعترض على القراءة التقليدية الواضحة لكونها تقليدية واضحة فحسب لا لكونها معيبة أو مغلوطة؛ لكن الوضوح والتقليدية فى حد ذاتهما ليسا نقيصة **منهجية** أو خطأً يستوجب الاعتراض. فضلاً عن أن هذا النوع من النصح والإرشاد- لو عَدَدْناه كذلك- ليس مبتكرًا، كلا ولا يسترعى الانتباه؛ لأن مضمونَه معيارٌ لا جدال فيه يعمل به الباحث فى أىِّ حقل من حقول المعرفة. والحق أنه نصح إرشادى طيب، نُسَلِّمُ جميعًا بأننا فى حاجة إلى تذكره باستمرار. ولكنه مجرد نصح لا نظرية، وأمر عادى غير مبتكر.

إن هذا الكلام بسيط، لا يستحق عناء الإطالة فيه؛ لكن التشديد المُعْطَى فى الكتابات التفكيكية على مساءلة القراءات والأفكار التقليدية يتطلب تلك الإطالة؛ إذ يبدو أن التفكيك يسعى إلى استمداد مشروعية كونه موقفًا نظريًا مبتكرًا من مساءلة التقليد أو تقويضه **فى حد ذاتها**، وهو فى حقيقة الأمر لا يستحق بذلك وحده أن يوصف بأنه نظرى أو مبتكر. إن الهجوم على التقليديين والأفكار التقليدية يعطى الإحساس بالجرأة والتحدى والنشوة، لكن هذا الهجوم كان يحدث قبل ظهور التفكيك بفترة طويلة، فالمهم حقًا **المحتوى المحدد** فى كل هجوم معين يحدث لا الاكتفاء بمهاجمة التقليديين. وبعض الفقرات التى اقتبستها لا تقدم سوى نصح عام بضرورة مساءلة السلطة المرجعية، وحتى لو اهتم هذا النصح اهتمامًا أكبر قليلاً بوجوب هدم القراءة التقليدية أو تقويضها فمن غير الواضح أننا هنا بإزاء أمر يسترعى

الانتباه. ولكي نسلط الضوء على ما يختلف به التفكيكُ حقًا عن طرق البحث المعتادة لا بد من إلقاء نظرة على المصير المحتمل للفكرة أو القراءة التقليدية (أو الواضحة أو المرجعية). وبذلك، يختلف التفكيك عن الطريقة المعتادة فى البحث. فى هذه الطريقة التى نحن أكثر اعتيادًا عليها يتم استشكال الفكرة التقليدية ومساءلتها وهدمها وتقويضها؛ الأمر الذى يعنى ضرورة التخلى عنها وإحلال غيرها محلها حتى يأتى وقت تَلْقَى فيه مصير سابقتها. هذه الطريقة فى التطور يتوافق عليها الغالبية العظمى من الباحثين فى أىِّ حقل. أما نموذج التطور فى التفكيك فهو مختلف تمامًا. يُسَائِلُ التفكيكُ الفكرةَ التقليدية ويهدمها ويُقَوِّضُ أساسَها ثم **يحتفظ بها** حتى يتمكن من تسليط الضوء على فعل الهدم نفسه؛ الأمر الذى يعنى- فى خاتمة المطاف- عدم رفضه النهائى لتلك الفكرة. وذلك هو ما يقتضيه منطق "لا هذا/ ولا ذاك وإما هذا/أو ذاك" فى التفكيك؛ إذ لا يسمح ذلك المنطق برفض الرؤية التقليدية وتنحيتها ببساطة.

إن التفكيك بدلاً من أن ينتقل إلى فكرة أجَدّ وأنسب بعد أن يُلْقِى بالأفكار التقليدية المنسوخة إلى التاريخ يحفظها المؤرخون، نراه يتميز بحاجته إلى تلك الأفكار فلا يستغنى عنها. أما إذا كان التفكيك يكتفى بتزكية البحث عن الأفكار الواضحة غير الملائمة ثم استبدالها أو إدماجها فى أفكار أخرى أعقد منها، فليس فى ذلك ميزة يَدَّعِيها لنفسه. الحاصل أنه يفشل فى أن يكون موقفًا مبتكرًا أو حتى نظريًا، وتَصْدُقُ النتيجةُ نفسُها حتى لو تخيلنا وجود سلسلة متوالية من التفكيكات: تقويض فكرة تقليدية، ثم إبطالها وإحلال أخرى محلها، ثم الهجوم تلقائيًا على الفكرة الناتجة الأعقد بالطريقة نفسها (ما دامت قد صارت الآن الفكرة المعيارية الرائجة). وتلك طريقة عادية فى البحث يقبلها أىُّ باحث. يُمْسِكُ التفكيكُ بالفكرة التقليدية التى تسمح هى نفسها بأمرين معًا: تفكيكها والاحتفاظ بها. و**المُرَكَّبُ** الناتج عن هذه العملية هو

حصيلة النهج التفكيكى. وما دام التفكيك يريد إظهار أن النص يقول نقيض ما يبدو أنه يقوله أو يُعْتَقَدُ تقليديًا أنه يقوله، فإن الرواية التقليدية هى النقطة المرجعية التى يحتاج إليها التفكيك كى يُوجد سواء أثناء عملية التفكيك نفسها أو **بعدها**.

ثمة طريقة أخرى يُعَبَّرُ بها عن البرنامج التفكيكى فى قراءة النصوص الأدبية وتأويلها على نحو مبرَّر ومقنع فيما يبدو؛ غير أنها تُكَلِّفُه التنازلَ عن صفته المائزة فيندمج فورًا مع أية نزعة نقدية أخرى يُعْتَدُّ بها، وهذا يعنى الكف عن أن يكون تفكيكًا. أحيانًا، يُدَافعُ عن التفكيك بوصفه طريقة فى القراءة تعتنى لا بالسطح وحده بل بالدقائق المتوارية خلفه أيضًا، فتُنْتِجُ من ثَمَّ تأويلاً يُعَامِلُ- بالعدل والإنصاف- المستويات المختلفة التى يشتغل من خلالها النص. وقد يتعارض أحد تلك المستويات مع الآخر، فيُقال حينئذٍ إن ثمة "قوى دلالية متناحرة"[٢]. ولكن أىَّ قارئ على معرفة مناسبة بالنقد على مدى نصف القرن الفائت سيفهم على الفور أننا إزاء وصف تعميمى لما كانت تفعله- منذ فترة طويلة- نزعة نقدية متنبهة يقظة، ألا وهى **النقد الجديد** New Criticism. أحد الإجراءات المعيارية عند **النقاد الجدد** New Critics إيضاخ أن الخصائص السطحية الظاهرة الواضحة فى النص (الحبكة والأحداث الكبرى والتيمات الواضحة) يعتريها التعقيد من جرَّاء التفاصيل النصية (الصور الأدبية، الاستعارات، إلخ) التى تتعارض مع المحتوى السطحى الأوضح فى النص، ومن ثَمَّ تقتضى تلك التوترات والتضاربات الناجمة تأويلاً أعقد وأشمل يستوعب كل المستويات فى النص.

يُعَدُّ جوناثان كلر شارحَ التفكيك الأمثل إلى شروح تتغاضى عن الجوانب الأكثر تطرفًا ودرامية فى المواقف التفكيكية حتى يجعله يبدو أكثر إقناعًا وفهمًا وقبولاً لدى جمهور أوسع، ولا بد أن روايته عن النقد التفكيكى تعانى- بوجه عام- من مشكلة إلحاقها بنوع من النقد البارع. فكيف يتعامل كلر مع هذه المشكلة؟[٣]

تتطابق محاولة كلر فى الاحتفاظ بماهية التفكيك المائزة له مع نسخة تقليدية من النقد متعدد المستويات الذى يسعى إلى إظهار "الرغبة فى الاحتفال بالالتباس ambiguity"، وهو نقد يتعارض مع "القراءات التفكيكية التى ترفض أن تجعل من الثراء الجمالى غايةً". تلك هى الحُجَّة الوحيدة التى احتفظت للتفكيك بمكانة وقيمة منفردة مستقلة عبر التشويه الهزلى لمحتوى النقد السابق. فالأغلبية العظمى من النقاد الذين قد تناولوا مسألة اختلاف طبقات المعنى فى النص قد فعلوا ذلك لأسباب معرفية بالطبع. ومن ثمَّ، ينهار تمييز كلر بمجرد أن نتخلى عن قصة أن النقد السابق كان يهتم بالثراء الجمالى وحده. ثم قد حاول كلر- فيما بعد- إضافة متغير آخر إلى هذه الحُجَّة: "مع أن التحليلات التفكيكية تستفيد من القراءات السابقة وتختلف عنها اختلافًا لافتًا، فهى تعامل هذه القراءات بوصفها تجليات أو إزاحات لقوى مهمة داخل العمل أكثر منها مصادفات وانحرافات خارجية تستحق الرفض". لكن النقد التقليدى أيضًا "قد" يتعامل (وكثيرًا ما يفعل؟) مع التأويل السابق على أنه غير مكتمل أو ناقص بدلاً من تخطئته والقول بأنه لا صلة تربطه بالنص. وبتعبير آخر، يستجيب التأويل السابق لمظهر أو مستوى واحد فى النص، ومن ثمَّ يمكن استيعابه داخل تأويل أعقد لاحق. وتلك- فى حقيقة الأمر- ملاحظة نقدية عادية مفادها أن المؤول يكتسب معرفة ما بالنص من خلال التآويل التى يرفضها. ومن ثمَّ، يستند استخدام كلر التفكيكى للقراءات السابقة- مرة أخرى- إلى وصف مختزل- بطريقة غير مشروعة- للإجراء النقدى العام فى تلك القراءات لإظهار تباين القراءة التفكيكية عنها، أما حين يُستَخْدَمُ وصف أوفى بالإجراء النقدى العام فيتلاشى تباينه واختلافه.

لا توجد السمات المميزة حقًا للنقد التفكيكى سوى فى تلك المظاهر التى يميل كلر إلى الإعراض عنها(٤). ولما كان التفكيك غير متوافق مع ممارسة التأويل

النصى الرفيعة الأعم، لا بد أن نضع نصب أعيننا ما يميزه حقًا عنها، أىْ: مظاهره الأكثر جذرية وقَطْعِيَّة ودرامية. يقتضى المظهر القطعى الإطلاقى أن تخضع **كل** النصوص للتفكيك، وأن تُقَوِّضَ **كلٌ** لغة ما تقوله خفيةً. (أما لو اكتفينا بالقول إن النص يشتغل **فى الغالب** على مستويات مختلفة فسنرتد عندئذٍ إلى دائرة النقد التقليدى). ويستوجب المظهر الجذرى فى التفكيك أن توجد قراءة تتمتع بامتياز فريد، قراءة تُعتمدها سلطةٌ مرجعية وينجزها القمعُ. أما المظهر الدرامى فيقتضى ممارسة قدر من "العنف التفكيكى" deconstructive violence على تلك القراءة، كما يقول نوريس؛ إذ لا بد من تقويضها وهدمها وإدانتها ومعارضتها وقلبها رأسًا على عقب. ودون مظهر الجذرية سيبدو الحال كما لو أننا نتجادل الجدل اللطيف الهادئ مع وجهات نظر شائعة، وتلك مهمة النقد العادى. ودون مظهر الدرامية، لن نكون سوى مُصَحِّحين لوجهات نظر شائعة، فنقدم إليها نظرات أعقد، وقد نتخلى عنها لصالح رؤية جديدة يتم الإجماع عليها، فنقع مرة أخرى فى دائرة النقد التقليدى المعيارى.

يمكننا معاينة هذا الأمر بصورة أوضح لو نظرنا إلى ما يمكن استخلاصه من تحليلات النصوص الأدبية فى مستوياتها المتعددة. بعض القراءات فى **النقد الجديد** تميل إلى البدء بتشخيص التعارضات والاختلافات بين المعنى السطحى والمعنى القائم عند مستويات أخرى، لكنها تنتهى إلى حل التوترات بين المستويات المختلفة من خلال إظهار تماسك منطقى إجمالى. وثمة قراءات أخرى عند تعاملها مع **نص بعينه** تستبقى إلى النهاية الحسَّ بعدم الانسجام والتناقض الذى لا يقبل الاختزال. أما التفكيك فيدعم بقوة– وبطريقة أحادية– التناقض وعدم الانسجام بوصفه النتيجة الكلية **أيًا كان النص**؛ فالشيء الوحيد الجديد الذى يأتينا به التفكيك هنا مبدأ الجمود والحكم المسبق.

ولنا تخيل أن العملية الفريدة التى يواجهها التفكيك تتطلب– من ثمَّ– معنى حرفيًا ظاهرًا واضحًا يعتمده التقليدُ والسلطةُ المرجعية، والعملية نفسها هى عملية هدم وتقويض وقلب أثناء الاحتفاظ. من وجهة نظر منطقية، يُعَدُّ استثمارُ التفكيك للقراءة التقليدية وتعلقه بها بعد إعلان وفاتها الخاصَّةَ الأغرب فى التفكيك، ومن الممكن تفسير هذه الخاصَّة عندما أفحص الأصل النهائى الذى نبعت عنه الأفكار التفكيكية، وإلى ذلك سوف أعود فيما بعد؛ إذ أريد الآن التحول عن قضية القيمة الكامنة فى الممارسة النقدية المحيرة التى يوصى بها التفكيك حتى أركز على قضية ما إذا كانت قابلة للتطبيق عمليًا أم لا.

لا بد أن يتعامل التفكيك مع المعنى التقليدى، الحرفى، السطحى، المتمتع بسلطة مرجعية؛ إذ بدون هذا المعنى لا يمكن أن يوجد تفكيك[٥]. وهنا، تنشأ على الفور مشكلتان خطيرتان:

١– هل يوجد فى واقع الحال رؤية تقليدية وحيدة عن العمل الأدبى؟ إن تخصصى الأساس هو دراسة الأدب الألمانى، وعلى الرغم من أن الألمان يُعَدُّون أناسًا ملتزمين بالأعراف لم أقع بعد على رؤية تقليدية متعارف عليها لعمل جوته Goethe ***فاوست*** *Faust* أو لعمل كليست Kleist المعنون بـــ ***برنز فون هامبورج*** *Prinz von Homburg*، أو لعمل كافكا Kafka المعنون بـــ*Schloss*. وليس الحال مختلفًا فى دراسة الأدب الإنجليزى. ما قراءة ***هاملت*** *Hamlet* أو ***موبى ديك*** *Moby Dick* التى "تتمتع بامتياز"؟ لا يمكننى العثور عليها. وإذا كان من الممكن أن يعترض مُعْتَرِضٌ بأنى أغش الزهر حين أختار أعمالاً كلاسيكية كبرى معقدة تعقيدًا غير عادى فمن اليسير الرد بأن أية نظرية لا يمكن تطبيقها على الأعمال الأهم والأعقد فى الأدب ليست بالنظرية المهمة فى شيء. غير أن الأعمال

الكبرى ليست وحدها حجر العثرة أو العائق؛ إذ من الضرورى حقًا الإشارة إلى المحتوى متعدد المشارب فى الدوريات النقدية اليوم، وإلى التفاوت غير العادى بين المدارس النقدية، وفوضى التأويلات المتصارعة. وحين يستعرض القارئ المشهد النقدى الحالى بمنهجياته المختلفة التى لا تُحْصَى، والتعليقات الإيديولوجية والقراءات المتباينة تباين الماركسية والفرويدية والسميوطيقية والأسلوبية والنقد الجديد والنسوية والبيوجرافية، حينئذٍ يكتشف القارئ أن فكرة وجود قراءة وحيدة تتمتع بالامتياز فكرة غير واقعية. إن السلاسة التى صار بها التفكيك موقفًا نقديًا إضافيًا فى النقد الأمريكى تكشف بوضوح- وبما فيه الكفاية- أن التعددية هى شعار النقد الأمريكى وكلمة سرّه. ثم ما الذى سيفعله التفكيكيون لو أنهم لم يتمكنوا من تحديد قراءة كلية ناتجة عن السطحية وامتثال قمعى؟ إن نقادًا ومنظِّرين آخرين يمكنهم أن يتعاملوا مع حقيقة أنه فى **بعض الحالات** توجد وجهة نظر شائعة غير وافية معرفيًا ينبغى- فى حقيقة الأمر- تفنيدها وجعلها أحدث. وسيتاح هذا الموقف العادى للتفكيكيين لو أنهم تخلوا عن زعمهم بأنهم يحتازون موقفًا متميزًا لا يتصف بأنه عادى مألوف. وما من موقف متميز عندهم سوى زعمهم الإطلاقى بأن التفكيك يعمل فى كل مكان، وأن **كل** السياقات- لا بعضها- يجب أن تخضع للتفكيك.

٢- هل ثمة قراءة وحيدة واضحة حرفية مرجعية سائدة لكل الأعمال الأدبية أو حتى معظمها؟[٦] تلك أيضًا فكرة بعيدة الاحتمال دون شك. المشكلة هنا أنه لا توجد- تقريبًا- مثل هذه القراءة الحرفية للعمل الأدبى: كل القراءات تجريدية abstractive وتأويلية بدرجة كبرت أو قلت، وتهتم التساؤلات عن مناسبة القراءات دائمًا **بنوع التجريد ودرجته**. من المحتمل أن تقول قراءة

لـ ***الملك لير*** *King Lear* إن المسرحية تدور عن ملك وبناته الثلاث حَرَمَ إحداهن من حقها فى الإرث، والكثير من القراءات تمضى على هذه الشاكلة. ولا أعرف قراءة تلتزم بتلك التوجهات إلا وتخوض فى أمور أزيد منها ليست حرفية، كأن تتحدث عن التيمات والأفكار، ذلك هو التجريد. قصيدة جوته **على البحيرة** On the Lake تدعو إلى التأويل (وللأسف، لا يوجد حتى الآن تأويل رسمى معتمد)، ولا أحد من النقاد يقول إن القصيدة عن رجل على قارب فى بحيرة، فكل ناقد معروف بالنسبة لى يُؤَوِّلُ هذا السياق على مستوى التيمة، ومن هنا تبدأ التفاوتات والاختلافات. ما ذلك المعنى الحرفى فى مسرحية ***فاوست***، وعلى الأخص الجزء الثانى منها؟ أو المعنى الحرفى فى عمل كافكا *Die Verwandlung*؟ هل يَعتقد أىُّ أحد أن ثمة "قراءة" تقول إن عمل كافكا يدور عن رجل يتحول إلى حشرة ضخمة؟ كل النقاد الذين قرأتهم يتحدثون عما يعنيه ذلك التطور، وما من أحد منهم زعم أن رؤيته رؤية "حرفية". وقد يدَّعى أحد النقاد أن ثمة قراءة للنص الأدبى شديدة الحرفية، ولكن المقصود من هذا الادعاء المطالبة بتجريد أعقد أو ربما تأويل مختلف. ومن النادر أن يقال إن الناقد- محل الاعتراض- لم يقدم فى قراءته **قدرًا** من التجريد. فإذا كان التفكيك يحتاج فعلاً إلى القراءة الحرفية ليستعملها أساسًا لرفضها وهدمها فلَسوف يلجأ إلى التعامل مع قراءة لا تحظى بأىِّ رواج أو قيمة فى الدوائر النقدية. وما الذى يعنيه- عندئذٍ- الهجوم على قراءة بلا مغزى أو قيمة وهدمها؟

وإذا انتقلنا من الكلمة "حرفية" إلى التركيز على كلمة "واضحة" أو "سطحية"، لن يكون الوضع أفضل. ومرة أخرى، لا بد أن يتذكر المرء الفرق بين موقف النصح والإرشاد العادى المألوف وموقف يقال إنه تفكيكى متميز

على مستوى النظرية. كلنا يتقبل ضرورة الانتباه واليقظة مخافة أن نقع- فى بعض الأحوال- ضحايا ما قد يبدو واضحًا بل وسطحيًا حقًا وغير مناسب فى النقد. وحتى يُمَيِّزَ التفكيكُ نفسَه عن موقف النصح والإرشاد المعتاد، لا بد أن يتصف بالإطلاقية: هذه العملية لا بد أن تحدث فى كل الحالات. ومن الواضح أن هذه الإطلاقية تعجز عن تبرير تغير التجربة، فثمة تنوع كبير فى القراءات المعتبرة حاليًا (مع أنها نادرًا ما تكون **رسمية معتمدة**، وأنا ألح على ذلك). بعض القراءات سطحى، وبعضها معقد مُرَكَّبٌ. ويطلب منا التفكيك- فى الواقع- الاعتقاد بعدم وجود هذا التنوع، ومن ثَمَّ التخلى عن ممارستنا العادية فى التمييز بين الدرجات العديدة المختلفة من السطحية أو العمق التى نجربها بأنفسنا دومًا. بعض القراءات واضحة، وبعضها ليس كذلك. وبعض من تلك القراءات الواضحة لبعض النقاد أقل وضوحًا بالنسبة إلى نقاد آخرين. وقد لا يُعْتَرَضُ على بعض القراءات الواضحة بسبب أن النصوص التى تعالجها تلك القراءاتُ ليست معقدة فى حقيقة أمرها، إلا أن قراءات أخرى قد تختلف عنها من هذه الناحية. غير أن المُفَكِّكَ لا يعترف بكل ذلك، وإلا اختفى من المشهد: إذ لا بد أن يدَّعى أن التجربة ليست متغيرة وأنه توجد دومًا قراءة واضحة وأنها غير مناسبة أو غير وافية وتخضع للتقويض والقلب. معظم النقاد يعتقدون أنهم يرون درجات شديدة الاختلاف من التعمق المعرفى فى القراءات النقدية، أما التفكيكى فلو اعتقد هذا الاعتقاد فسينتهى به الحال إلى الوقوف فى الموقف نفسه الذى يقفه كل ناقد آخر، أىْ: الاختيار من بين التأويل المختلفة طبقًا لما إذا كانت سطحية أم معقدة واكتشاف الخلل أو القصور فى التأويل السطحية، على نحو ما يفعل أىُّ ناقد يمتلك القدرة على التمييز. وأيًا كان ما يقوله برنامج نقدى معقول، تتمثل المشكلة فى أن المُفَكِّكَ لا بد أن يرفض ذلك البرنامج بوصفه جزءًا من معتقدات متعارف عليها، إذ

يتخذ من كلمة **معقول** غطاءً لعمله كالمعتاد. إن برنامج المُفَكِّك **لا بد** أن يكون تحريضيًا مستفزًا، لا بد أن يُقَوِّضَ ويَهْدِمَ. ومن هنا احتياجه إلى تبنى مواقف متطرفة تُعَزِّزُ المبدأ الإطلاقى حتى يحقق أغراضه، على الرغم من أن تلك المواقف قد تبدو أحيانًا شبيهة بالنصح والإرشاد العقلانى الذى يتحلى به أىُ ناقد (مثلاً، "دراسة الأفكار التقليدية بطريقة ارتيابية تُشَكِّكُ فى صلاحيتها). وفى كل مرة يحدث فيها ذلك تكون النتيجة أن يصبح موقفه متهافتًا.

يُصَاحِبُ الاعتراضَ على المعنى "المرجعى" فى الغالب تشديدٌ على "البلاغية" أو "المجازية" بوصفها الأمر الذى يغير جوهريًا إدراك معنى النص. تلك هى الآلية التى يقال إن كل النصوص تؤكد عبرها نقيضَ ما يبدو أنها تقوله (وذلك على وجه التحديد ما يميز عمل بول دى مان). إن المعقولية الظاهرة فى ذلك الموقف وتميزه يمكن النظر إليها عبر طبقات. أولاً، حين يجعل هذا الموقفُ الشكلَ الأسلوبى أو البلاغى للمنطوق جزءًا من محتواه، يتطابق مع رؤية أقدم معروفة تذهب إلى أن الشكل والمحتوى لا يمكن الفصل بينهما سواء فى النصوص الأدبية أو غيرها. وثانيًا، حين يرى أن الأسلوب والبلاغة يتعارضان أحيانًا مع ما يبدو أنه الهم السطحى فى المنطوق، فليس فيه تَمَيُّزٌ ما، إذ قيل ذلك أيضًا عددًا من المرات سابقًا. ولكن الأبعد من ذلك هو الموقف الذى مفاده أن "بلاغية" النص تجعله "دائمًا وفى كل مكان" يقول نقيضَ ما يبدو أنه يقوله. ومرة أخرى، نجد أنفسنا أمام ذلك الزعم الإطلاقى؛ الزعم بأن التفكيك مضطر إلى تحقيق التميز، ومن اليسير تفنيده بعرض مثال واحد، ولا شك أن ثمة الكثير من الشواهد.

لقد جادلت- حتى الآن- بأن التفكيك لا يمكنه العثورعلى القراءة التى يحتاج إليها حتى يؤدى مهمته، بما أنه نادرًا ما توجد رؤية رسمية معتمدة متعارف عليها تجاه أىِّ عمل أدبى، وبما أن القراءات التى تحظى ببعض الرواج لا توصف كلها- ببساطة- بأنها حرفية وسطحية، إذ تتباين فى درجة تجريدها وتعقيدها تباينًا واسعًا.

وما دامت القراءة الحرفية الوحيدة المطلوبة لا يمكن أن توجد، لن يتمكن التفكيك من أن يبدأ أبدًا. ولننتقل الآن إلى ما قد يفعله التفكيكيون مع تلك القراءة لو أنهم عثروا عليها.

يبدو لى ما يمكن أن يفعله التفكيكيون أكبرَ عجز ينفرد به التفكيك من حيث كونه داعيًا إلى إجراء نقدى والنقطةَ المحورية فى فشله من حيث كونه نظرية فى النقد. ينطوى البرنامج التفكيكى على تبنى الرؤية التقليدية (الواضحة، الحرفية، القمعية، الرسمية المعتمدة، إلخ) وقلبها رأسًا على عقب وهدمها وتقويضها أو معارضتها[٧]. وحتى لو أهملنا النقاط التى ناقشتها وسلَّمنا بالحالة التفكيكية من هذه النواحى، فلا نزال أمام خطة جدّ محدودة فيما يخص التقدم فى الفكر والتأويل؛ نظرًا لأن العلاقةَ بين الآراء المتعارف عليها والرؤية الأجد التى تعارضها علاقةُ تعارض بسيط بالكاد.

إذا كان من الممكن إبطال الرؤى التقليدية فى النقد- أو فى أىِّ مجال آخر- عن طريق قلبها رأسًا على عقب وقول نقيضها (سواء احتفظ المرء بالنقيضين معًا أو استبعد أولهما) فكيف يحصل بحث أو تَحَرٍّ بسيط. فى مسيرة التحرِّى أو البحث الفعلية، تحدث عملية تقويض الرؤية التقليدية أو قلبها لأن ثمة رؤية يمكن الدفاع عنها أكثر قد بدأت تحل محلها، وما من معرفة سابقة بالموضع الذى قد توجد فيه تلك الرؤية الجديدة أو ما الاتجاه الذى ربما يتوجب على المرء المضى فيه كى يجدها. وبدلاً من تنصيبِ نقيضٍ- فى متناول اليد- للرؤية التقليدية، فكل ما يجب على المرء فعله كى يعثر على الرؤية الجديدة المبتكرة أن يتلفت ليجدها، فلَعلها تكون قريبة من تلك التقليدية أو بعيدة عنها، على يسارها أو على يمينها، أو لا علاقة لها إطلاقًا بتلك الرؤية الأقدم. وقد تتضمن الرؤية الأجدُّ تعديلاً جزئيًا أو رفضًا كليًا أو إعادة تجميع عناصر الرؤية الأقدم فى علاقات جديدة بتأكيدات

مختلفة أو البدء من نقطة الصفر، أو الوقوف على ثغرة دقيقة تفسد كل شيء في الرؤية السائدة أو رفض جانب كبير منها مع الإبقاء على بقية الجوانب الأخرى كما هي. وباختصار، من الممكن اكتشاف جوانب القصور أو الخلل في الرؤى التقليدية لمئات الأسباب المختلفة وبمئات الطرق المختلفة.

ومن ثمَّ، يكمن ضعف التفكيك الأهم في طريقة وضعه قاعدة الإجراء النقدى. إن التركيز فى أيِّ نقد أو تأويل جديد مبتكر لا بد أن يكون على فعل إبداعى يؤدى إلى **اكتشاف** شيء جديد، لكن التفكيك يقدم الموضوع بطريقة مختلفة حين يُركِّزُ- فحسب- على فضح زيف القديم. وبصرف النظر عن كون هذا البرنامج غير مهم، ليس من الواضح على الإطلاق أنه برنامج قابل للتحقيق. لقد أوصى ديكارت بأنه علينا أن نشك ونرتاب في كل ما نعرف، ولكن تشارلز ساندرس بيرس Charles Saunders Peirce يقول إن الشك قد ينجم أيضًا عن علل **محددة** وأنواع من القلق تصيب الإنسان أحيانًا لا عن التأمل فى حالة المعرفة الراهنة باعتبارها وحدها. يحتاج اكتشاف التأويل الأفضل والأعقد إلى مهارة وخيال وقدح زناد الفكر؛ فهو ليس يسيرًا بالمرة، والاتجاه الذى ينبغى على المرء السير فيه ليس واضحًا بالمرة. والاعتراف بذلك يعنى فهم ما يكونه اللجوء إلى التفكيك وعلة عقمه: التفكيك يجعل الخطوة التالية يسيرة بل وتافهة(٨)؛ فالمرء يتجه تلقائيًا إلى الطرف النقيض. تبدو استراتيجية التفكيك استراتيجية متدبرة هادفة، ولكنها- في حقيقة أمرها- تمضى كيفما اتفق.

لنعد إلى النقطة التى أثرتها أعلاه، كلُّ تأويل تجريدٌ. لكن التجريد يحدث بعدد من الطرق، الأمر الذى يعنى أساسًا أن التجريدات المختلفة- التى تعطى وزنًا كبيرًا أم صغيرًا للسمات النصية المختلفة- لا يختلف أحدها عن الآخر من حيث المدى وإنما من حيث العدد. فإذا قرر المرء التركيز على أحد التجريدات المحددة

(ولنقل التقليدى منها) ونقيضه، يكون قد استبعد استقصاء كل الأنواع الأخرى من التجريدات. تلك هى الحالة القائمة فى التفكيك، فالطريقة الوحيدة التى يعمل بها التفكيك هى: إذا كانت كل الرؤى التقليدية هى التى أتاحت أنواعًا مناسبة من التجريدات فإن الخطأ يحيط بها من كل جانب. ومثل هذه الفرضية غير المعقولة يمكن استبعادها فى الحال. إذ من المفارقة أن يبدو التفكيك ضحية منطق ثنائى إلزامى يسعى إلى الحط من شأنه: يفكر التفكيك على طريقة الرؤى التقليدية التى يهدمها ويقوضها، وتستبعد هذه الطريقة الإمكان التقدمى الحقيقى الذى يبدأ من **الرحيل** عن تلك الرؤى وتأكيداتها ومصطلحاتها. فهذا النوع من الرحيل هو الذى يسمح- دون ريب- بالتقدم الحقيقي.

والأكثر من هذا، ثمة فى البرنامج التفكيكى شىء محافظ conservative شديد الغرابة؛ ألا وهو أن الرؤى القديمة لا يُسمح لها بالموت أو الاستبدال، فهى تحتل مرتبة الصدارة حتى يمكن فضح زيفها طول الوقت، كما لو أنها تقف على جبل الأعراف، فلا تُطرح جانبًا كى تفتح الباب أمام جيل جديد من الأفكار. إن القَدْحَ الوسواسى فى القديم بديلٌ فقيرٌ عن مشقة اكتشاف شىء جديد؛ القدح يشبع الاحتياجات الانفعالية فى البرنامج التفكيكى ولا يلبى الرغبة فى التقدم الفكرى(٩). من الواضح أن التفكيكيين مقتنعون بأن ما عندهم هو موقف عميق معرفيًا لا تعوزه المهارة، لكن المرء لا يمكنه احتياز المهارة كى يستبدَّ: المهارة بوصفها برنامجًا. إن الفطنة أو الحِذق والمهارة كامنة فى فعل خيالى محدد يسعى إلى اكتشاف رؤية جديدة تنطوى على قيمة. وهذا الفعل فريد فى كل سياق محدد، ولا يتولد عن الاكتفاء بإخبار كل شخص بهدم ما يكون تقليديًا أو واضحًا.

ومن ثمَّ، فإن تبنى موقف وجوب المُعَارَضَة النسقية للأمر التقليدى الواضح وتفكيكه لا طائل من ورائه نهاية الأمر، ولا يُعدُّ فى حقيقة حاله موقفًا نظريًا نقديًا على الإطلاق؛ لأنه لا يخبرنا بشىء عن التفكير المبتكر فى النقد وإلى أين قد

يقودنا. يبدو لى هذا الموقف- على المستوى المنطقى- معادلاً لشعار جيل الشباب فى الستينيات: "لا تثق فى أىِّ شخص تجاوز الثلاثين عامًا!". كلاهما يدافع عن الرد المتهور على السلطة التى تعوزها الحكمة والحنكة. (وللإنصاف، لم يكن جيل الشباب فى الستينيات يعتقد أن شعاره يمثل برنامجًا **إيجابيًا** ينال به حقوقه، فقد انشغل هذا الجيل بابتكار رؤى بديلة عن منطقىْ الحرب والمجتمع آنذاك).

ثم كيف نفسر شيوع هذه الرؤية التفكيكية فى النقد؟ على ما يبدو، تقوم جاذبيتها- فى جانب منها- على كونها حركة تحريضية ثورية. كان ثمة حالة من السخط منتشرة على نطاق واسع تجاه وضعية الدرس الأدبى فى الجامعات، وقد منح التفكيكُ هذا السخطَ شكلاً وإحساسًا بأن أتباعه جزء من حركة جسورة تكتسح الأفكار المحافظة العتيقة وتستبعدها من المشهد. وبما أن التفكيك ينعطف بالاهتمام عن أىِّ قطع مع الماضى- حين يُعْطِى الرؤى المحافظة موقعًا مركزيًا يتمتع بامتياز يحول دون التخلى عنها- فلن توجد فكرة تقدمية ملموسة فى برنامجه يتوزَّع حولها أتباعه المحتملون. وكما رأينا، ثمة الكثير فى مكونات البرنامج التفكيكى يبدو غير ملائم- على وجه التحديد- للمشهد النقدى الأمريكى الذى امتدت جذور التفكيك فيه. ولفهم هذه الوضعية علينا الرجوع إلى أصول نشأة التفكيك فى فرنسا. إن مجرد تحليل المذهب التفكيكى نفسه يجلب إلى السطح عيوبه المنطقية، بل وإن نظرة على أصوله قد تفسر الكثير مما يبدو محيرًا للمراقب الناطق بالإنجليزية.

ثمة ملمحان فى السياق الفرنسى الذى وُلِدَ فيه التفكيك يتعلق أحدهما بالآخر: الأول يرتبط بالأكاديمية، والثانى بالحياة الفكرية الفرنسية على وجه العموم. فيما يتعلق بالملمح الأول، كانت توجد درجة غير عادية من الجمود rigidity والنزعة المحافظة conservatism سائدة فى الجامعات الفرنسية أواسط الستينيات حين ظهر التفكيك. كانت نسخة التاريخ والسيرة الأدبية التى لم تتغير منذ القرن التاسع عشر هى النسخة المسيطرة تمامًا فى المجال الأدبى، ولم يكن الفوران والغليان النظرى

فى الأربعين سنة الماضية فى إنجلترا وأمريكا قد أثر فى التعليم العالى الفرنسى. وثمة حال شبيهة فى اللغويات أيضًا، إذ بينما نشأت اللغويات البنيوية فى إنجلترا وأمريكا عن نظرية سوسير فى اللغة، لم تتأثر بها الفلسفة التاريخية العتيقة التى كانت لا تزال تهيمن على الدرس اللغوى فى الجامعات الفرنسية. (وثمة مفارقة عميقة هنا، حيث يُستشهد الآن بسوسير فى كل أنحاء فرنسا، ويظهر أن الفرنسيين لا يدركون أن عمل سوسير كان قد غيَّرَ اللغويات فى العالم الناطق بالإنجليزية تغييرًا جذريًا منذ عدة عقود بينما كان يتم تجاهله فى أىِّ مكان آخر). ولم تكن هذه الدرجة من المحافظة مجرد رجوع إلى الوراء على مدرج الزمن؛ فبلدٌ كان متراجعًا إلى الوراء بهذه الدرجة كان عليه أن يقدم موقفًا أكثر تحديدًا وعنادًا نحو الطرائق القديمة فى دراسة اللغة والأدب، وقد فعلت فرنسا. كان التاريخ والبيوجرافيا الأدبية أكثر تحذلقًا وتحجرًا، وكان هناك مزيد من النزعة الالتزامية فيما كان يُدَرَّسُ لطلبة الجامعة. لم تكن توجد سوى حقيقة واحدة، تمثلت فى تاريخ فرنسا الأدبى كما وضعه جوستاف لانسون Gustave Lanson، الذى كان كلامه فريضة يحفظها الطلاب عن ظهر قلب، وأىُّ انحراف عنه يستفز مشاعر عدوانية انتقامية موحدة، وقد شَكَّلَ هذا الواقعُ الجامد قمعًا حقيقيًا لأية إمكانات بديلة مغايرة.

ويظهر أن هذه الظروف تفسر إحدى خواص التفكيك: فى فرنسا- وعلى خلاف أمريكا- **كانت** توجد- فى حقيقة الأمر- عقيدة تقليدية رسمية وحيدة عن النصوص الأدبية، كانت تحكم الجميع بلا رحمة أو هوادة. والحق أنها كانت عقيدة قمعية. فى هذه البيئة، لم يكن عسيرًا على التفكيكى أن يحدد معتقده المتوارث السطحى الوحيد حتى يفضح زيفه. وبينما يفسر ذلك الواقعُ أهميةَ المعتقد الموروث بالنسبة إلى التفكيك، يفضح أيضًا حقيقة مزعجة؛ ألا وهى أن التفكيك كان- إلى حد ما- ردًا تلقائيًا على موقف بدائى؛ فهو ليس نظرية معقدة عميقة المعرفة كما يزعم.

ومن المؤكد أن الملمح الثانى فى المشهد الفرنسى يرتبط بالملمح الأول. إذ انطلاقًا من تقليد متوارث قديم، كان المفكر الفرنسى يحدد نفسه أو يُعرِّفها بالتعارض مع البورجوازية المتبلدة وأجهزة الدولة الرسمية التى كانت تعبر عنها (كالجامعة). الأمر الذى كان من نتيجته الحط من شأن البرجوازية وكل مظاهرها باستمرار فى الحياة الفكرية الفرنسية، وكان ذلك ملمحا بارزا فيها. وقد وصف ليو بيرسانى Leo Bersani هذه العلاقة وصفًا مناسبًا بأنها "رعونة متعجرفة" اتصفت بها الحياة الفكرية الفرنسية(١٠). **متعجرفة**؛ لأن المفكر الفرنسى يُعَرِّفُ نفسَه من خلال إحساسه بالتفوق على العامة والدهماء بقيمه واستبصاراته العليمة بكل شىء. **ورعونة**؛ لأن المفكر لا يتوانى عن التأنق فى تبنى مواقف جديدة مذهلة كى يصدم البرجوزازية ويُهينها عبر تعليقاته الوقورة- المعصومة من الخطأ- على صيغها المكرورة.

من هنا، يأتى أصل السمة الأخرى الغريبة فى التفكيك؛ ألا وهى وسواس القَدْحِ فى القراءة التقليدية لمصلحتها وضرورة الحفاظ عليها باقيةً من أجل الاستهزاء بها وقرع النواقيس الفكرية عالية الصوت حولها، بدلاً من طىِّ صفحتها. ولا ريب أن المصدر الأساس لهذه السمة الغريبة منطقيًا كان الولع التقليدى فى الحياة الفكرية الفرنسية بفضح ذلك البرجوازى الساذج غير العارف بشىء والسخرية منه(١١). ولما كان البرجوازى الفرنسى جادًا على هذا النحو البليد كان المفكر الفرنسى يعارضه بالهزل اللعوب. ويكمن جوهر النهج التفكيكى الحقيقى فى ازدراء أصحاب العقل البسيط المحدود فكريًا، والحق أن دريدا كان قد تَشَرَّبَ ذلك الأسلوب التقليدى ودأب عليه، فلا هو بالرائد ولا المبتكر. ولنتأمل- مثلاً- ذلك الوصف الذى يصفه سلفه بارت؛ فاستمرارية المواقف أمر لافت بلا ريب: "إنه يكره كل أشكال السلطة... وأسلوبه المزاجى والفكرى أنيق عويص رفيع منمق إلى حد ما. وهو يلح دومًا بطريقة من التعبير النقيض على إثبات عكس المعتقدات الجازمة والأساطير الرائجة فى المجتمع"(١٢). إن تطابق هذا الوصف مع البرنامج التفكيكى يكشف قواعد اللعبة ويفضحها. إذ إن ما يعتقد بارت والنزعة الفكرية

الفرنسية بوجه عام أنه مجرد مزاج، يجعل منه دريدا نظريةً. ولا ريب أن هذه النخبوية الفكرية المتحجرة لا تعبر عن موقف مرن بل جامد؛ فهى تحفظ فى أشكالها التالية نماذج التفكير فى الحياة الفكرية الباريسية الأرثوذكسية وتلتزم بها، ولا تؤدى إلى فكر ابتكارى أصيل.

لم تكن تلك الخلفيةُ التى أسهمت فى تشكيل التفكيك والتى تفسر مواضع ضعفه المنطقى- منذ البدء- الخلفيةَ الخصبة التى تنمو على أرضها نظرية متماسكة. فثمة- من ناحية- التحذلق والجمود والالتزام، وثمة- من ناحية أخرى- الاهتمام الكبير بالسخرية من تلك الطرائق حتى يبدو المرء أكثر معاصرة على المستوى الفكرى. وبدلاً من أن يتعالى التفكيك على ذلك الموقف البدائى نراه يعكس بدرجة كبيرة ضعفه الفكرى.

إن إدراك هذا الجانب من أصل التفكيك عبر مظاهر ذلك المشهد الفكرى الفرنسى يلفت النظر- مرة أخرى- إلى عدم ملاءمته خارج هذا السياق. فى ذلك الوقت، كانت أمريكا تمثل موطنًا لعدد هائل من الأيديولوجيات النقدية المتنافسة بدلاً من اعتناق الاتساق الجامد عند لانسون. فالهجوم الوسواسى على سطحية المعتقدات الرائجة والالتزام بها يتناقض مع ما قد يبدو أنفع فى ذلك السياق، وعلى الأرجح يحتاج ذلك السياق إلى درجة أكبر من حظر القبول بتلك الفوضى التى تحدثها أيديولوجيا أخرى. فالنقد الأمريكى يتوافق بقدر أكبر على معايير النقاش والتماسك المنطقى والمنفعة، إلى درجة أن الحركات الجديدة مثل التفكيك تخضع للامتحان قبل استيرادها.

وفى الواقع، ثمة شيء شديد الغرابة- على المستوى المنطقى- يتعلق بإساءة المزاوجة بين نظرية نقدية لم تنشأ إلا من جرّاء انشغالها الوسواسى بالامتثال للأعراف فى فرنسا وقبولها فى أمريكا التى تقبل التعدد والتنوع عن طيب خاطر. ويعنى ذلك القبول- أولاً- الكثير جدًا فى روح التقبل الأمريكى للمهاجرين الأوربيين. ويعنى- ثانيا- أن التفكيك على النقيض من تلك الروح؛ بما أنه لا توجد فى أمريكا التربة الملائمة لتغذية الهمِّ الأساس لديه.

ويظهر أن ذلك التناقض يقلق بعض التفكيكيين. ويُعَدُّ إضفاء الطابع المؤسسى فورًا على موقف يُعَارِضُ المأسسة علامةً على إساءة مزاوجة جغرافية جوهرية. وهكذا، يدفع هذا الوضعُ التفكيكيين إلى التفكير فى كيفية صيانة روح التفكيك الهدامة فى المشهد الأمريكى. فى هذا السياق، تقدم باربارا جونسون حلاً غريبًا؛ ألا وهو الدفاع عن السقوط الطوعى فى حالة من التجاهل الساذج إلى درجة أن المرء يمكنه تجربة صدمة التفكيك. وهى تؤمن بأن ذلك ترياق تآلفنا مع التفكيك: "عدم الحسم المريح يحتاج إلى أن تباغته نزعتُه المحافظةُ"(١٣). لكن هذه الصيغة الجوهرية لما تقدمه هنا تفلت منها؛ فهى تفترض أن التفكيكيين يعيدون فى أذهانهم باستمرار خلق الظروف الأصلية التى نشأ فيها التفكيك فى فرنسا، وما يُقلقها هنا قلقًا حقيقيًا أن المشهد الأمريكى لا يُعِينُ التفكيكَ على السير فى الطريق الصحيح؛ إنه طريق غير مُعين صراحةً. ولا شك فى تهافت هذا الاقتراح؛ لأنه يستحيل على أىِّ شخص أن يكتم إدراكه أو معرفته أثناء تفاعله مع النصوص الأدبية.

لكن هذه المحاولة العقيمة لمعالجة عجز التفكيك عن أن يجد فى أمريكا الجمود ونزعة المحافظة الأحادية التى كانت موجودة فى المشهد الفكرى الفرنسى تشير إلى مشكلة جوهرية؛ ألا وهى أن المركزى وما لا يستغنى عنه البرنامج التفكيكى هو الإحساس بكونه ثوريًا هدامًا. فى مناخ بعينه، ليس من الصواب القول بأن **نتيجة** البرنامج التفكيكى هى الهدم؛ إذ يقتضى ذلك ضمنًا وصف البرنامج بلغة محتواه، و**من ثمَّ** تكون النتيجة– فى مناخ من المعتقدات الغريبة عن هذا المحتوى بدرجة كافية– هدم المعتقدات السائدة فى ذلك المناخ. هذا الوضع العام العادى والمسلم به ليس هو ما نتناوله هنا. إذ بدلاً من أن ينطوى البرنامج التفكيكى على نتائج هدامة نجد أن برنامجه نفسه هو الهدم فى أبسط **صوره**. فمفردات الصدمة shock والثورة revolution والهدم subversion تمثل جزءًا لا يتجزأ من وصف

البرنامج، والبرنامج نفسه لا يوجد دونها، لأنها تُكَوِّنُ محتواه. ولا شك فى أن ذلك يمثل خللاً أو اضطرابًا منطقيًا؛ فالثورية فى حد ذاتها ليست موقفًا بل نعتًا لموقف ما. وعلى سبيل المثال، يوجد لدى الماركسيين برنامج لصورة بعينها عن المجتمع، والثورة هى نتاج ذلك البرنامج وأداة تحقيق الغاية. ولا يُعَدُّ تأييد الثورة فعلاً واضحًا ما لم يُفَسِّرْ المرءُ من أجل ماذا وإلام ينتهى هذا التأييد.

ويُذَكِّرُنى هذا الاضطراب أو الخلل المنطقى بملاحظة دانييل بورستين Daniel Boorstin عن المشاهير فى العالم الحديث. يشير بورستين إلى أن العديد من الناس مشهورون على امتداد مجتمعنا بسبب إنجازاتهم فى حقول بعينها: أينشتين Einstein فى الفيزياء، وبيب روث Babe Ruth فى لعبة الكريكت، إلخ. ولكنه يقول إن ثمة صنفًا آخر من المشاهير ظهر الآن، وهؤلاء مشهورون لكونهم مشهورين، وبنوع من الفظاظة يضرب على ذلك مثلاً بإليزابيث تايلور Elizabeth Taylor. بهذا المعنى، تشبه ثوريةُ التفكيك شهرةَ إليزابيث تايلور. فالتفكيك ثورى لكونه ثوريًا، وهو يُنَاهِضُ الأمرَ التقليدىَّ لكونه يناهض الأمر التقليدى. ولو تساءلنا: كيف يكون فتجنشتين ثوريًا؟ فالإجابة المعقولة تجىء على النحو الآتى: لقد اختبر فتجنشتين نظرية اللغة التى كانت أصيلة فى عمل أسلافه واكتشف عَوَارها، ونتيجة لذلك اقترح نظرية جديدة دعت إلى تغييرات جوهرية فى عادات الفكر الراسخة. ويتشاكل هذا القول على المستوى المنطقى مع القول بأن بيب روث مشهور بإحراز الهدف فى لعبة الكريكت. أما حين نتساءل: كيف يكون التفكيك ثوريًا؟ فلَسوف نحصل على إجابة من قبيل إنه يقلب المعتقدات المتعارف عليها رأسًا على عقب. وليست هذه الإجابة سوى إعادة صياغة السؤال بطريقة أخرى، وتُمَاثِلُ على المستوى المنطقى الإجابةَ التى تقول إن إليزابيث تايلور مشهورة؛ لأن الحكايات تتواتر عنها فى المجلات الرائجة. وينطبق هذا التحليل على واقع التفكيك فى المشهد الأمريكى، ويفسر بعضًا من أحاجيه وألغازه. المشهور عن التفكيك- لأن التفكيكيين قالوا ذلك

فى الغالب– أنه يريد أن يكون حركة ثورية جديدة. لكن ما يبعث على الشعور بالثقة القول بأن المشهورَ عنه– من باب أولى– المضمونُ الذى يثور عليه، ويجد المدافعون عن التفكيك صعوبة فى شرح تلك النقطة وإيضاحها لنا.

خلاصة الأمر أن ذلك النموذج التفكيكى المحدد فى النقد ليس– فى حقيقة أمره– برنامجًا على الإطلاق. ولا يستمد مقبوليته الظاهرة بوصفه نظرية إلا من استثماره الواضح لحالة السخط العامة التى تجتاح الدراسات الأدبية فى الجامعات(١٤)؛ أما محتواه النظرى فلا يتجاوز كونه استجابة انفعالية لموقف بدائى على المستوى النظرى، ومن خلال هذه الاستجابة نشأ التفكيك.

ويمكن توجيه الكثير من التفنيدات للمحتوى المنطقى فى النموذج التفكيكى على مستوى النقد. مثلاً، هل ينطوى على أية قيمة عملية فى سياق النقد الراهن؟ يقال أحيانًا إن هجوم التفكيك على الأمور التقليدية يمثل– من الناحية العملية– تطورًا صحيًا فى أمريكا– مهما كان عجزه النظرى– لسببين: الأول، أنه يُعِينُ على تذويب الجيوب المتبقية من التاريخية الأدبية العتيقة الجامدة، والثانى أنه يدعم الإيمان بأن قراءات الأدب ستبدو أعمق مما هى عليه حين تغوص فى دقائق النصوص الخفية. ولا بد أن أعترف بأنى أستريب فى المزايا العملية التى تحققها أفكار عليلة فاسدة؛ فهى تثير الإعجاب عادةً لو أن المرء تجاهل عيوبها العملية التى لا بد وأن تنسال من أىِّ شيء يكون التهافتُ أصيلاً فيه. والحق أن المحصلة النهائية لنتائج التفكيك النافعة والضارة فى السياق الراهن تبدو لى واضحة السلبية.

إن أىَّ هجوم متهافت متهور على النزعة المحافظة يميل دومًا– بوجه عام– إلى تقويتها وإعطائها مشروعية أو قيمة مضافة. إذ بدلاً من التغيير البطيء المتراكم بمرور الوقت، تُمْنَحُ فجأةً حياة جديدة بوصفها بديلاً مشروعًا لأشكال التطرف فى المواقف الراهنة. أما فى حالة التفكيك فتوجد أسباب أخرى للاعتقاد

بأنه يدعم النزعة المحافظة ويعمل على تقويتها بدلاً من القضاء عليها(١٥). فكما رأينا، حين يؤكد التفكيك تأكيدًا قويًا ضرورة تقويض الرؤية التقليدية يعطيها مكانة تتمتع بالامتياز؛ إذ يجعلها فى مركز الصدارة حيث **تَبْقَى** بينما تتفكك. إن البدء **انطلاقًا** من الرؤية المحافظة- من أجل اطراحها!- أمر يحتاج إلى مراجعة حقيقية من أجل إيجاد شيء أفضل، وهذا الشيء لن يُعَارِضَ الرؤيةَ الأقدم بل يستبدلها. ويُعَدُّ اكتشافُ شيء أفضل أو إيجاده الحركةَ التقدمية الأصيلة، أما قرع النواقيس على رأس فكرة ماتت فلا يُعَدُّ فعلاً مبتكرًا ولا مثمرًا. يتعايش التفكيك مع النزعة المحافظة حيث يتغذى أحدهما على الآخر. ولذا، فالأفكار التى تستحق الموت لن يُسمح لها بالموت.

والحق أن ما يسترعى الانتباه فى مزاج النقد التفكيكى توافقيته لا نقضه؛ حيث تميل الكتابات التفكيكية إلى تكرار الأرضية نفسها والمعجم نفسه (نزعة مركزية اللوغوس، الاختلاف، إزالة الغموض، إلخ) دون إدخال تعديل جوهرى عليها أو تحليل جديد فى كل مرة. وليس فى ذلك بشارة بانفتاح أصيل أو حركة جديدة تهتم بالتمحيص الفكرى.

ما الآثار النافعة المحتملة التى تنتج عن الحثِّ على فحص النصوص بدقة وتأنٍ، حتى ولو كان ذلك مجرد نصح وإرشاد وليس نظرية؟ مرة أخرى، أشك أن توجد مثل هذه الآثار النافعة. فى عام ١٩٦٣ بدأتُ سلسلة من الدراسات عن كليست قد تبدو ظاهريًا شواهد على برنامج تفكيكى(١٦). وعلى سبيل المثال، استخلصت فى كتابتى عن عمل كليست المعنون بـ*Der Zweikampf* أنه "لا يمكننا بالطبع تجاهل تأويل القصة الذى يبدو أنها تقدمه فى مستواها السطحَى... غير أنه لا يمكننا أيضًا تجاهلِ تأويل متفائل، فى الوقت الذى تَقترح كلُّ تفاصيل النسيج اللغوى فى القصة العكسَ، أىْ تقترح قدرًا عاليًا من التشاؤم". ولعل القارئ يقولُ: إذا كنت أنا نفسى قد

ناقشت العمل بهذه الطريقة فلماذا أعترض على النقد التفكيكى؟ ولا يُعَبِّرُ هذا التساؤلُ سوى عن عدم إدراك جوهر الموضوع. كانت مناقشتى تقوم على أن بنية المعنى تلك هى خاصَّة يتميز بها ذلك النص المحدد الذى كتبه ذلك الكاتب بعينه. وإذا كان من الصحيح تمييز كل نص بكاتبه فلا قيمة لمناقشتى أو وزن. ثمة رؤية بعينها للنص يُبَرِّرُها اللجوءُ إلى صفات مائزة محددة فيه ومفيدة نافعة (إن كان ثمة نفع بالمرة) بوصفها إدراكًا محددًا وفعل حكم نقدى؛ هذه الرؤية المحددة تنفى– أو تستبعد– وجود حالة من الأداء الروتينى ومن ثمَّ الحكم الروتينى الذى لا صلة له بأعمال كليست على الإطلاق[١٧]. لقد كتبت رؤيتى لعمل كليست المعنون بـــ*Zweikampf* كى يأخذها فى الحسبان بوصفها قراءةً ممكنةً النقادُ الذين يقرؤون عمله بشكل مختلف، وكنت أرجو أن تقنعهم بأن نص كليست قد أتاح هذا التوجيه الجديد بل واقتضاه فى حقيقة الأمر. أما إنْ لم تكن سوى قراءة تفكيكية إضافية، فقد يتجاهلها كل أولئك الذين لا يقتنعون بالتفكيك لكونه ممارسة منهجية عشوائية. لقد أردت مجرد الإشارة إلى **كليست**، ولا يبيح لى التفكيك ذلك.

نقطتى هى أن المرء لا يمكنه إنجاز مثل هذه القراءات بالتطبيق الآلى لمدخل محدد سلفًا إلى كل النصوص. النقد يعنى التمييز، وإدراك ما يتميز به هذا النص عن ذاك. وكالساعة المتوقفة، قد يبدو التفكيك فى بعض الأوقات صائبًا، أما أنْ يُعْلِنَ بلا تمييز أنَّ النتيجة نفسها هى النتيجة الصائبة فى كل مكان وزمان، فلن يقوده ذلك إلا إلى السير فى اتجاه واحد، ومن اليسير عندئذٍ تجاهله كما نتجاهل تلك الساعة المتوقفة. إن اكتشاف التعارض بين مستويات النص **ينتج** عن بحث نقدى محدد؛ لكن التفكيك يجعل من هذا التعارض **منهجًا** يقبل التطبيق على نحو شامل، وذلك هو الأساس المنطقى الخاطئ.

الهجوم على العادات المكرورة فى النقد أمر مقبول مُحَبَّذ، ولكن ذلك لا ينطبق على العديد من الحالات. ويظهر أن التفكيك صار رائجًا إلى حد ما؛ بسبب ما يُبديه من تشجيع "القراءة الساخرة" لنص ما وإعطائها مشروعية (أىْ: تلك القراءة التى تهتم بالسخرية الكامنة فى النص). ولا ريب فى أن ثمة حالات عديدة يمكن فيها تبرير هذه القراءة تبريرًا كاملاً. أما حين تُقْرَأ النصوص مرهفة السخرية بسطحية متخشبة، تفوت السخرية، ومن ثمّ تفقد القراءةُ جوهرَ النص (وإنْ كنت مصيبًا فعمل كليست من هذا النوع). لكن تخيل ما يحدث لو ألزمنا أنفسنا بالقراءة الساخرة فى **كل** الحالات وبلا تمييز. النتيجة الأولى، ستفقد السخرية معناها. إذ حين يغدو كل شىء ساخرًا لن يوجد شىء يمنح السخريةَ ميزتَها المائزةَ: لن توجد سخرية. ولن تكون النتائج العملية جذابة بالقدر نفسه. هل علينا الاعتقاد بأن هتلر Hitler كان فى حقيقة أمره بطلاً؟ وأن مسرحيةَ ترويلوس وكريسيدا *Troilus and Cressida* تمثل– فى حقيقة أمرها– شكسبير وهو فى حالة من الرضى والبهجة؟ أترك الإجابة للقارئ. **الحكم** ضرورى فى كل حالة على حدة، ولا يصح الالتزام على طول الخط بالقلب والسخرية دون تمييز.

ومن ثمَّ، هذه النسخة من النقد التفكيكى– بوصفها برنامجًا نقديًا– لا معنى لها فى النظرية، وهى عقيمة فى الممارسة. إن معارضة تقليد أو وجهة نظر محددة ببرنامج بديل محدد يعنى بداية الشروع فى اتخاذ موقف حقيقى، أما الإعلان ببساطة عن معارضة أىِّ تقليد بوجه عام دون تخصيص وبلا تحديد أو تمييز، وبلا تقديم بديل محدد لحالة محددة، فلا يعنى اتخاذ موقف على الإطلاق سوى إحراز شعور بالتفوق الثورى دون عناء، حيث يتم التحايل أو الالتفاف على التفكير فى المشكلات الحقيقية.

تَنْصَبُّ دراستى فى الأساس على التفكيك فى النقد، لما له من تأثير جدير بالاعتبار فى هذا الحقل أكثر من أىِّ حقل آخر. ومع ذلك، فما له قيمة ملاحظة أن الموقف التفكيكى النقديِ الذى يأخذه هذا الفصل فى حسبانه يتطابق بنيويًا مع النهج التفكيكى الأعم فى مقاربة قضايا فلسفية واجتماعية أوسع. وما دامت المناقشات المطلوبة لتحليل تلك الوجهة التفكيكية الأعم تتطابق مع تلك التى أتناولها فى هذا الفصل فلعله من المناسب إيجازها هنا.

يوضح الشرح الحديث الذى قدمته إحدى التفكيكيات أن "التفكيك يعمل على إيضاح أن ما كان يُعتقد سابقًا أنه هامشى قد يُرَى أنه مركزى. غيرَ أن هذا القلب الذى يُعْطِى الهامشىَّ أهميةً لا يفضى- ببساطة- إلى إعادة بناء مركز جديد بل إلى هدم ذلك الفرق بين الأساسى وغير الأساسى، بين العام والخاص.' ما الذى يكونه المركز لو صار الهامشىُ مركزيًا؟"(١٨).

القضية هنا قضية أساسية ومهمة فى أىِّ نشاط وفى أىِّ فرع من فروع المعرفة؛ إذ يتطلب السعى الفكرى- أول ما يتطلب- إصدار أحكام تمييزية على المادة الأوثق صلة به والأقل صلة. يعرض العالَمُ علينا عددًا غير محدود من الأشياء ومظاهر الأشياء كى نفكر فيها؛ وتلك وضعية مركبة معقدة يصعب علينا تناولها ما لم نبدأ فى تضييقها وحصرها بأحكام نصدرها على ما يتصل باهتماماتنا. لكن ماذا لو أن أحكامنا الأولية على ما له أولوية وأهمية نسبية كانت خاطئة فأدت إلى استبعاد مادة هى- فى حقيقة الأمر- مهمة؟ هذا الاحتمال هو الذى يركز عليه التفكيك الآن. وبالطريقة التى يتميز بها التفكيك، نجده يُعَرِّفُ المركز بأنه ما تفرضه السلطةُ والتقليدُ، ويُعَرِّفُ العناصر المستبعدة 'أو الهامشية بأنها تلك العناصر المكبوتة أو المقموعة، وبهذه الطريقة يُضفِى على المشكلة نوعًا من البعد الأخلاقى والسياسى. ومن ثمَّ، لا تصبح الحكاية مسألة خطأ فكرى أو فهم قاصر بل- على الأصح- مسألة

استبداد بنية الفكر فى مؤسسة تسعى إلى حفظ نفسها بواسطة قوتها وسلطتها. وسواء أخذنا هذا العامل المضاف أو أهملناه، تُعَدُّ مشكلةُ إصدار حكم على ما يكون مركزيًا أو وثيق الصلة بما نفكر فيه مشكلةً مهمة فى أىِّ مجال بحثى.

كيف نُقَيِّمُ إسهام التفكيك فى فهم هذه المشكلة؟ مرة أخرى، لو نظرنا نظرًا دقيقًا إلى هذا الإسهام وثمرته نجده لا شىء؛ إذ يقال الكثير عن ذلك الإسهام دون أن يظهر عمليًا. وثمة تأويل "واهٍ" بهذا الصدد يماثل ذلك التأويل الذى طالعناه فى بداية هذا الفصل: إذا كان ما يقال هنا هو أننا حريصون على البقاء منتبهين لاحتمال أن تحديدنا الأوَّلى للأولويات والمعايير التى يقتضيها الحال الذى نحن بصدده قد تَستَبْعِدُ أحيانًا – على نحو غير مقصود أو سهوًا – أمورًا هى – فى حقيقة الأمر – مركزية فى ذلك الحال، فما جنينا من هذا القول سوى نصح إرشادى نحن فى حاجة إليه كلنا فعلاً، ولكنه نصح روتينى معتاد، لا يرقى إلى كونه نظرية، كلا ولا هو بالمذهل أو المبتكر. ومن الضرورى هنا وجود تأويل "أقوى" لموقف التفكيك كى يُسَوِّغَ كونه برنامجًا متميزًا مهمًا. لكن المشكلة هى أن أية تأويلات أقوى سرعان ما تغدو متهافتة.

ويظهر أن التأويل "الأوهى" الوارد أعلاه يتناقض مع الموقف التفكيكى من زاوية مهمة، إلى درجة أنه لا يمكن اجتناب التأويل "الأقوى". إذ من الواضح أن العنصر المهمل (أو المُهَمَّش) مختلف فى الحالتين. ففى الحالة التى نكون فيها أكثر إلمامًا، نعزو إلى العنصر المهمل أولويةً أعلى حين ندرك أهميته، ولْنستخدم مصطلحات التفكيك: إنه يغدو الآن جزءًا من المركز أو "يفضى إلى إعادة إنشاء مركز جديد". ومن جهة ثانية، يستخدم التفكيك هذا الاستبصار الجديد من أجل "هدم تلك الفروق بين الأساسى وغير الأساسى"، وكى يستشكل فكرة المركز عينها، حين يقول "ما الذى يكونه المركز لو صار الهامشىُّ مركزيًا؟". عند هذه اللحظة، نصل

إلى جوهر التهافت فى ذلك الوجه من وجوه البرنامج التفكيكى؛ حيث نقف هنا على التشويه النمطى الذى كنا قد طالعناه فى هذا الفصل. إذ توضع- مرة أخرى- الرؤية الشائعة فى مواجهة المُعْتَرِض الذى يُنَاهِضُ المؤسسة؛ ومن ثمَّ تُخْتَزَلُ آلاف الاحتمالات الأخرى إلى احتمالين اثنين فقط: الرؤية التقليدية ونقيضها القطبى. لا ريب فى أن الفرقَ بين الأساسى وغير الأساسى فرقٌ بين زوجين من المفاهيم المتعارضة، ويبدو مقنعًا للحديث كما لو أن أحدهما يلعب ضد الثانى، فيتوزَّع الانتباه مرة إلى هذا ومرة إلى ذاك. لكن هذا التعارض بين مفهومين لا يُعَبِّرُ عن شيئين متمايزين أو التعارض بين جماع الأفكار فى الواقع؛ لأننا- فى الواقع- نكون إزاء الفرق بين شيء والعديد من الأشياء إلى **ما لا يتناهى**. أما التركيز على ما يكون مركزيًا أو أساسيًا فى مهمة محددة أو بحث محدد فلا يقتضى اختيار عدد صغير من الأشياء من بين عدد كبير يعوق المهمة أو البحث، فالحق أن الاختيار يقع من بين عدد مهول من الاحتمالات. ويكتب التفكيكيون كما لو أن هدم ذلك الفرق سينقل الانتباه من فكرة إلى أخرى، أما فى الواقع فينطوى هدمُ الفرق بين الأساسى وغير الأساسى على نتائج معتبرة أخطر. إن الفرق أو التمييز يتيح لنا تبئير عقولنا **بدلاً من تركها تتساءل على غير هدى وبلا هدف**. إذ بدون ذلك الفرق سنكون- فى حقيقة الأمر- عاجزين تمامًا وغير قادرين على القيام بأىِّ عمل فكرى. دون القدرة على تَبَيُّنِ اختلاف درجات الأهمية ومناسَبة المقام من بين تنوع لا نهائى محتمل من الأشياء حولنا، سنتوه تمامًا فى عالم بلا معنى.

ونستطيع أن نرى ذلك بوضوح فى حياتنا اليومية بما فيه الكفاية: حين نجد شخصا لا يمكنه رؤية غابة الأشجار، أو لا يتمكن من الوقوف على الغرض من رواية قصة، أو لا يتمكن من عزل التفاصيل غير المناسبة لإدراك الموضوع الأساسى- حينئذٍ نحكم (وحكمنا صائب) بأن قدرة ذلك الشخص العقلية محدودة. ومن ثمَّ، فخلاصة القول فى التأويل الواهى لذلك المقترح التفكيكى الذى يفرض

علينا أن نجعل معيارنا عن المركزية والمناسَبة قيد المراجعة المستمرة أنه لا يُعَدُّ موقفًا نظريًا بالمرة، كلا ولا هو بالنصح الجديد؛ بل وإن التأويل الأقوى الذى يقضى بأن يكون ذلك استراتيجية تفكير دائمة- لا نصحًا إرشاديًا نافعًا فحسب- سرعان ما يغدو متهافتًا. أولاً، لأن الهامشى لا يشير- ببساطة- إلى فكرة بعينها يمكن أن تحل محل أخرى محددة بالقدر نفسه، بل يُعَبِّر عن فوضى غير محدودة من الاحتمالات. وثانيًا، لأن هدم الفرق بين الأساسى وغير الأساسى (وهو ليس كالقول بأن تطبيقه يفشل فى حالة محددة) سيحول دون النشاط الذهنى المثمر والقدرة على التجريد التى يقوم عليها ذلك النشاط(١٩).

وفى الواقع، ثمة أسس لاستخلاص أن ذلك الوجه من وجوه البرنامج التفكيكى لا رجاء فيه من الناحية المنطقية؛ فهو يبدو أنه يقول شيئًا بينما لا يقول شيئًا فى حقيقة الأمر. لنتصور مؤتمرًا عن بحوث السرطان يغلب عليه توجهٌ عام بأن البحث الجديد لا يؤدى إلى شىء. ويقوم تفكيكى ليخبر الحاضرين فى المؤتمر بأنه لا بد من بحث الأفكار التى هُمِّشَتْ حتى اليوم، أىْ تلك الأفكار المهملة. أما الباحث المفتون باحتمال وجود فكرة جديدة من جرَّاء هذه الدعوة سيتساءل عن الاقتراح أو الاقتراحات المحددة التى ينتويها التفكيكى، لكن التفكيكى يكتفى بإيضاح أن مجال بحوث السرطان لا بد أن يستشكل تصوره عما يكون مركزيًا فيه. ومن البديهى أن يرد الباحث: ما الوجه الذى يمثل مشكلةً فى الإجماع الحالى على المركزية وأيًا من آلاف الاحتمالات الكيميائية المُهَمَّشة حاليًا يُوصِى بها التفكيكيُّ؟ فإذا ردَّ التفكيكيُّ بأنه يوصى باستراتيجية عامة لا باقتراح محدد ملموس فسوف يخلص المستمعون إلى أن هذا الباحث التفكيكى لا شىء عنده يقوله فى حقيقة الأمر، وهم على صواب فى ذلك. لأن ما قاله تحديدًا يشبه القول الآتى: "ابحث عن فكرة جديدة نافعة". ولا يُعَدُّ ذلك القولُ استراتيجيةً لإيجاد أفكار جديدة، ومن باب أولى ليس هو فى حد ذاته فكرة جديدة.

لا شك فى أن هذا الوجه من وجوه التفكيك قد نال بعض المصداقية انطلاقًا من سياقات محددة أُهْمِلَتْ فيها منظوراتٌ محددة. فقد رأت النسوياتُ feminists فى البلاغة التفكيكية عن الهامشى الذى يصير مركزيًا وعن هدم الفرق بين الاثنين، دعمًا لإحساسهن بأن الأصوات النسوية كانت تُهْمَلُ، ويَصْدُقُ الأمرُ نفسُه على الماركسيين عند اعتبار أصوات من خارج النخبة السياسية والاجتماعية. لكن النسويات والماركسيين يخطئون حين يرون أن بلاغة التفكيك تدعم مواقفهم. نظرًا لأنهم يسعون إلى التطابق مع مُهْمَلات **محددة** يُسْقِطُها المركزُ كى تُغَيِّرَ اقتراحاتٌ **محددة** يقدمونها الإجماعَ القائم. وعلى فرض التسليم بتلك الأهداف، تظل استراتيجية التفكيك التعميمية أمرًا شديد الخطورة: نتيجةً للجهود النسوية والجناح اليسارى، إذا صارت الأصوات الذكورية الشوفينية والفاشية أصواتًا مُهَمَّشَة، أفلا يجعلها ذلك الحال عينه محل تبجيل على المستوى الفكرى مرة أخرى؟ من المؤكد أن تطور الأمور بتلك الطريقة غير مقبول، لكنه النتيجة التى تُلزمنا بها النظرية العشوائية أساسًا عن حيوية الهامشىِّ وأهميته فى التفكيك. ما أتبناه أن حيوية النزعة النسوية لا تكمن- بكل بساطة- فى أنها منظور مُهَمَّش (الأمر الذى لا يميزها عن المؤمنين باستواء الأرض) بل تكمن حيويتها فى أنها منظور مُهْمَلٌ ينطوى على قيمة لا يمكن تجاهلها. ومن ثمَّ، فالمركز الذى تجاهل المنظورَ النسوى كان مركزًا فاسدًا معيبًا إلى حد أنه تجاهل ذلك المنظور على وجه التحديد. لكن هذا الاستنتاج ناتج عن حكم محدد على مجموعة محددة من الظروف لا عن استراتيجية عامة تعكس أوضاع المركزى والهامشى؛ لأن تلك الاستراتيجية تَحول واقعيًا دون إصدار مثل هذه الأحكام. تغدو الهامشية فى استراتيجية التفكيك العامة هى القضية لا القيمة الكامنة فى بعض العناصر المُهمَّشَة دون الأخرى.

هوامش الفصل الثالث

[١] هذه الفقرات مأخوذة من المصادر الآتية:

(a) J. Hillis Miller, "Deconstructing the Deconstructors", *Diacritics* 5 (1975), p. 30; (b) Vincent B. Leitch, *Deconstructive Criticism* (New York, 1983), p. ix; (c) Leitch (paraphrasing an interview by Derrida) in *Deconstructive Criticism*, p. 261; (d) Barbara Johnson, "Nothing Fails Like Success", *SCE Reports* 8 (Fall 1980), p. 11. (e) Jonathan Culler, *On Deconstruction* (Ithaca, 1982), p. 86; (f) Leitch, "The Book of Deconstructive Criticism", *Studies in the Literary Imagination* 12 (1979), pp. 24-25; (g) Jerry Aline Flieger, "The Art of Being Taken by Surprise", *SCE Reports* 8 (1980), p. 57; (h) Christover Norris, *Deconstruction: Theory and Practice* (London and New York, 1982), p. vii.

[٢] Barbara Johnson, *The Critical Difference* (Baltimore, 1980), p. 5.

[٣] المحاولتان مقتبستان على التوالى من كتابه *On Deconstruction* ص ٢٤٠، ص ٢٦٨.

[٤] هؤلاء الذين ينتقصون من قيمة كلر ويزعمون أنه غير مخلص لطبيعة التفكيك الجذرية يبدو لى أنهم غير منصفين، وعلى الرغم من اتفاقى معهم حول هذه النقطة فلا أشاركهم إيمانهم بتلك الطبيعة الجذرية، وأتفق معهم حول ارتباك كلر الواضح إزاء هذه الطبيعة المزعومة.

[٥] والنعوت الأخرى التى نقابلها بوجه عام هنا هى: قمعى، تسلطى، رسمى معتمد، صادر عن المؤلف، إلخ.

(٦) من الواضح أن التفكيكيين يستخدمون كلمة **مرجعى** هنا- فى هذا السياق- بوصفها معادلة لـــ"حرفى". ولهذا السبب، لا تعالج مناقشتى سوى قضية الحرفية. والقضايا التى تنشأ عن كلمة **مرجعى**- على الأخص- تناسب قضايا نظرية اللغة بشكل أكبر، وقد ناقشتها أعلاه فى الفصل الثانى. ومع ذلك، من الجدير بالملاحظة أن التسليمَ بوجود معنى مرجعى للكلمة بشكل بسيط أمرٌ لا يتماشى مع نظرية سوسير عن اللغة ولا مع إعادة كتابة هذه النظرية التى قام بها دريدا. ومن ثمَّ، يُعَدُّ ذلك مثالاً على تناقض نمطى إلى حد ما؛ فالمرء لا يمكنه رفض نظرية محددة عن اللغة لأنها غير ملائمة وفى الوقت نفسه يتقبلها ويستخدمها ليصف المعنى السطحى الذى عليه أن يتجاوزه بعدئذٍ فى أية قطعة لغوية. لو أن النظرية غير ملائمة فلا يمكن استخدامها، ولا بد أن يُحَدَّدُ معنى الكلمة أو العبارة بمصطلحات أخرى.

(٧) عند هذه اللحظة، ثمة تناقض واضح بين جناحى التفكيك المتعلقين بالنقد. من جهة، يفضل ستيفن ريندل ("Mus in Pice: Montaigne and Interpretation", *MLN* 94, 1979, pp. 1056-71) فكرة وجود عدد لا يتناهى من المعانى فى النصوص الأدبية لا بد أن تنزع أية أهمية خاصة عن المعنى المتمتع بامتياز؛ حتى يتخذ مكانه بوصفه معنى واحدًا من بين معانٍ غير متناهية، ومن ثمَّ لا يمكن ملاحظته لا هو ولا نقيضه المحتمل داخل هذا اللاتناهى. فضلاً عن أن نشاطية القارئ- من هذه الزاوية- هى التى تفضى إلى هذا اللاتناهى لا النص نفسه. أما هيلليس ميلر ("Deconstructing the Deconstructors", p. 30) فيحدد موقع المعنى فى النص نفسه لا عند القارئ؛ نظرًا لأن ميللر يكتشف- ولا يبتكر- حقيقة أن النص "يقول شيئين متضاربين فى الوقت نفسه": أىْ المعنى المرجعى ونقيضه القطبى. ومن ثمَّ، يركز نشاط

التأويل عند ميللر على القراءتين، المرجعية ونقيضها. ولا توجد عنده فكرة "لا تناهى" المعانى التى لا يمكن التمييز بينها من وجهة نظر محتوى النص. (جناح "اللاتناهى" أو "العشوائية" فى النقد التفكيكى هو موضوع فصلى الخامس). ويكشف البيان المنهجى الموجز الذى نشره ميللر فى *New York Times Magazine* ("How Deconstruction Works", *NYTM*, 9 February 1986) يكشف عن تفضيله بصورة أوضح: "فى القراءة التفكيكية، ثمة معنيان غير متناغمين ومتضاربين، شأن البلاغة والمنطق. ... وتحديد مثل هذا التضارب يعنى أن القارئ حر فى صياغة أى معنى يريده". وهاهنا، يتبنى ميللر رفض الجناح المغاير فى النقد التفكيكى.

(٨) النقطة التى أثيرها هنا لا صلة لها بحقيقة أن الكتابات التفكيكية هى- بوجه عام- قراءة صعبة، قارن مثلاً بحالة بول دى مان أو دريدا نفسه. ولا أشير هنا سوى إلى طبيعة مواصفات التقدم والتطور فى الخطة التفكيكية.

(٩) وأيضًا، يرى جراف فى هذا الموقف ركودًا ونزعة محافظة تلازمه ("Deconstruction as Dogma", p. 416): "... إن نزوة 'المحافظة' فى التفكيك وافتراضه أنه يسائل فرضياتنا المتمركزة لوغوسيًا، يجعلنا نتصرف بطريقة مقاربة لما كان عليه الأمر من قبل". أما كروز ("In the Big Crews House of Theory", *New York Review of Books*, 29 May 1986, p. 40) فيقول: "لا مجال أمام دريدا للوصول إلى أفكار أكثر إنتاجًا من تلك الأفكار الأصيلة التى حكم بنفسه بتفكيكيها إلى ما لا نهاية ومن ثم استبقاها على جبل الأعراف فأعطاها عناية وفى الوقت نفسه لا يؤكدها.

(١٠) L. Bersani, "From Bachelard to Barthes", *Partisan Review* 34 (1967), pp. 215-32.

(١١) Ibid., p. 217:

ما يُظَنُّ عن الروح النقدى الفرنسى بوجه عام هو الولع المتنامى- بدرجة كبيرة- بالهجوم على الأقزام الفكريين".

(١٢) Peter Brooks, "Savant of Signs", *The New Republic* 3534 (11 November 1982), p. 27.

(١٣) "Nothing Fails Like Success", p. 14.

(١٤) ولا أتمكن هنا من إعطاء بيان وافٍ عن هذا السخط، لأن هذا السخط نفسه منتشر، وأنواعه وتحليلات المشهد الحاضر المستندة كلها إليه متنوعة للغاية. وعلى سبيل المثال، حالة السخط العامة التى يعبر عنها هارولد بلوم فى محاورته مع كولن كامبل ("The Tyranny of the Yale Critics", *New York Times Magazine*, 9 February 1986) تختلف تمامًا عن تلك التى لدى جيوفرى هارتمان فى كتابه *Criticism in the Wilderness* (Yale, 1980)، بينما تختلف كلتاهما عن مشهد الأزمة عند ويليام كين فى كتابه *Criticism: Theory, Literature, and Reform in English Studies* (Baltimore and London, 1984) أو عند جيرالد جراف فى كتابه *Literature Against Itself* (Chicago, 1979).

(١٥) يجادل كين بطريقة مختلفة عن النتيجة نفسها فى مقاله ("Deconstruction in America: The Recent Literary Criticism of J. Hillis Miller", *College English* 41 (1979). فيقول مثلاً: "لقد تغيرت ولاءات ميللر نحو 'التفكيك'. ... حيث احتفظ بالعديد من الأفكار التى بدا أنه يتحداها بقوة ... التفكيك كما يقدمه ميللر يكشف أيضًا عن نزوع إلى درجةٍ مغالية من التجديد التى يقدمها إلى الدراسات الأدبية، وعجزٍ عن إدراك الدوافع المحافظة التى تجعل قوته التدميرية محل مراجعة" (ص ٣٦٨).

(١٦) هذه السلسلة من الدراسات مجموعة كلها فى كتابى *Heinrich von Kleist: Studies in the Character and Meaning of His Writings* (Chapel Hill, 1979).

(١٧) قارن ذلك بما يقوله جراف فى مقاله "Deconstruction as Dogma", p. 415: "إن النقطة المهمة التى يثيرها بول دى مان بشأن كتابات روسو... تفقد تأثيرها لو أن هذا التعارض معروف سلفًا أنه يوجد داخل كل كتابة".

(١٨) Sara E. Melzer, review of *The Post Card*, by Jacques Derrida, *Los Angeles Times*, 12 July 1987, p. 6.

(١٩) وطبعًا، يجد التفكيكيون على مستوى الممارسة أن الفرق بين الأساسى وغير الأساسى لا غنى عنه لكل أحد؛ فلا وجوده من حيث هو فرق ولا استعماله أو توظيفه يسائلهما الإجراءُ الفعلى لدى ميلزر فى الفقرة التى بدأتُ بها هذه المناقشة؛ إذ من الواضح أنها تلخص العناصر الأساسية فى فقرة كلر: "من ناحية، يعمل التطعيم الهامشى داخل هذه التعابير ليقلب التراتب، ولإيضاح أن ما كان يُعْتَقَدُ سابقًا أنه هامشى هو- فى حقيقة الأمر- مركزى. لكن من ناحية أخرى، هذا القلب الذى يعزو أهميةً إلى الهامشى يُدَارُ بطريقة لا تفضى ببساطة إلى التطابق مع مركز جديد (كأن يقال مثلاً إن الشىء المهم حقًا بخصوص ***نقد ملكة الحكم*** *The Critique of Judgment* هو محاولة إرجاع الضروب المختلفة من اللذة إلى عوامل داخل العمل الفنى وخارجه على السواء)، بل إلى هدم الفروق بين الأساسى وغير الأساسى، الداخل والخارج. ما الذى يكونه المركز لو صار الهامشى مركزيًا؟" (*On Deconstruction*, p. 140).

الفصل الرابع

ما الذى يعنيه القول بأن كل تأويل هو تأويل مغلوط؟

تتولد رؤية جديدة لكُنْه التأويل- إلى حد كبير- فى سياق الرؤى التى ناقشتها حتى الآن (وإنْ كانت ليست بالجديدة تمامًا بما أن هارولد بلوم Harold Bloom قد توصل إليها بشكل مستقل)(١). إن التأويل قضية مركزية فى العلوم الإنسانية، ومكانة التأويل المنطقية كانت- وستكون دومًا- قضية مهمة فى نظرية النقد أيضًا. وحين تُطْرَحُ رؤية جديدة جذريًا عن ماهيته أو كُنْهه، وحين يتسع النقاش النظرى إلى هذا الحد من الخصوبة والغنى، فلا شك أن شيئًا رائعًا جديرًا بالتقدير يحدث. ولعل هذا الحدث يتمثل فى تلك الرؤية التى مفادها أن "كل تأويل هو تأويل مغلوط"، والتى ظهرت مؤخرًا. ويسعى هذا الفصل إلى إيضاح ما يكونه على وجه التحديد ذلك الذى قد حدث.

لقد نوقشت تلك الرؤية التى مؤداها أن كل تأويل هو تأويل مغلوط وكل قراءة هى قراءة مغلوطة، نوقشت بما فيه الكفاية، وهوجمت وفُنِّدَتْ. وكان يحسب المرءُ أن النقاش قد أوضح كُنْه الموقف الجديد أو ماهيته، ولكن ذلك لم يحدث. ولو كنتُ محقًا، لم يحدث تقدم فى النقاش؛ لأن الخصوم الذين أزعجتهم تلك الرؤية وضعوا أنفسهم- على الفور- فى خانة إيضاح أن تلك الرؤية غير صحيحة، دون الانتباه إلى أن احتمال كونها صحيحة أو غير صحيحة لم يكن هو القضية الحقيقية. إذ ثمة حكم آخر على ما يُسْهِمُ به ذلك الموقفُ الجديدُ فى النقاش أهم وأبسط من الحكم بأنه خاطئ.

ما يثير الغرابة الشديدة فى ردود المؤيدين على ما يلقاه موقفهم من هجوم أنهم يَبدون سعداء تقريبًا بذلك الهجوم، كما لو أن الهجوم نفسه كان ضروريًا حتى يكتمل موقفهم وتظهر قوته. وما يحدث بوجه عام هو الآتى: لدى الخصوم اقتناع حدسى قوى بغباء الأطروحة الجديدة، ولذا يهاجمونها هجومًا مباشرًا يتناسب مع قوة اقتناعهم. وتتأسس المناقشة الناتجة عن ذلك الهجوم- عادةً- على اللجوء إلى مشاعر الحس المشترك بأن تلك الأطروحة تُعَبِّرُ عن موقف باطل واضح الخطأ. وذلك على وجه التحديد ما يُبْهِجُ مَن يفضلون تلك الرؤية الجديدة: لقد نجحوا فى دفع معارضيهم إلى تبنى الموقف عينه الذى أرادوا لهم أن يتبنوه: أرضية الحس المشترك الشائع، تلك الأرضية الجامدة ظاهرة الدائرية المتصفة- حقًا- بالسذاجة وانعدام الرَوِيَّة والتفكير، وهى الأرضية التى ترفض استشكال التفكير المعتاد ومساءلته. والحق أن الدفاع الساذج عن الوضع القائم هو مَرْمَى المؤيدين وهدفهم المفضل. عندئذٍ، يُوَلِّدُ اللجوءُ إلى أرضية الحس المشترك والوضوح ازدراءَ عدم التفكير والسخرية منه؛ إذ إن انعدام الرَوِيَّة والتفكير دافع مهم من دوافع الفرضية الجديدة "كل تأويل هو تأويل مغلوط أو إساءة تأويل".

ولنأخذ مثلاً واحدًا فقط: يغضب م. هـ. أبرامز M . H .Abrams فى مقاله "**زاوية تفكيكية** Deconstructive Angel" غضبًا واضحًا على طول الخط من تلك الظاهرة بأكملها، فتستثيره إلى حد أنه يقول: "يقدر المؤرخ فى أغلب الأحوال على تأويل لا ما قد تعنيه الفقرات التى يستشهد بها فحسب، بل أيضًا ما يعنيه كُتَّابُها حين كتبوها.... فإن كان التأويل عميقًا، يكون المؤرخ قد اقترب مما يعنيه المؤلف، بالقدر الذى يكفى الغرض من الموضوع الذى يتناوله"(٢). هكذا، يقدم أبرامزُ للمُفَكِّكَ مَرْمَاه المفضل: رجل يَدَّعِى معرفة الحقيقة. وبذلك يغدو من اليسير على خصوم أبرامز استكمال مناقشتهم وفتح الباب أمامها كى تحقق قوتها وحُجِّيَتها الكاملة. وتلك على

وجه التحديد- فيما يزعمون- فضيلة رؤيتهم الجديدة عن التأويل التى ستنقذ المهنة من جمود الفكر ورضاه عن نفسه وعقلانيته المنغلقة. وحتى النسخة الأقدر على صد ذلك الهجوم نفسه يمكن معالجتها بالطريقة نفسها: الشكوى من أننا نتمكن من التمييز بوضوح بين التأويل الأفضل والأسوأ يمكن أن تُعَالَجُ بالطريقة نفسها؛ أىْ بوصفها زعمًا باحتياز مدخل إلى بعض- إنْ لم يكن كل- الوقائع الحقيقية على نحو ثابت لا يتغير. هنا، أيضًا ثمة تباين كبير وتفاوت بين التآويل المختلفة (التاريخية والسيكولوجية والماركسية والنسوية، إلخ) للعمل نفسه يجعل من اليسير اتهام ذلك الزعم بالرضا الغافل والسذاجة؛ الأمر الذى يجعل من اليسير توجيه الضربة مرة أخرى، كما لو أننا نشاهد مصارعة الجودو اليابانية. فأحد اللاعبين يستفز الآخر ويستدرجه إلى توجيه ضربة طائشة، حينئذٍ يخطو بمهارة جانبًا ويستخدم حركة المهاجم نفسها كى يجعله ينبطح أرضًا، بينما لا يزال يعتقد بالطبع أنه امتلك كل الحق ليفوز فى المناقشة ويتعجب كيف ضَلَّ الطريق.

والحق أنه لا شىء من ذلك مقنع من وجهة نظر الاهتمام بمنطق القضايا؛ فتلك القضايا لا تشرحها وجهة النظر هذه. ما الذى أخفق أو ضَلَّ الطريق؟ المشكلة الرئيسة هنا هى أن الاعتقاد القوى والحدسى بالفساد الكامن فى المناقشة (حتى ذلك الذى اتضح أنه ممكن التبرير) لا يضمن سهولة اكتشاف المشكلات المنطقية فى تلك المناقشة(٣). ومع ذلك، فهذا الاعتقاد الحدسى القوى يجعل الخصوم مسرفين فى الثقة، ومن ثَمَّ غير حذرين. وفى الواقع، ليس من الضرورى بالمرة ترك الخصوم يمتلكون مثل هذه الفرصة اليسيرة.

هاهنا، ثمة اعتباران مهمان يتم تجاهلهما عادةً، وبإمكانهما تغيير مجرى المناقشة واتجاهها لو انْتُبِه إليهما. الأول، عند تقديم نظرية جديدة من الضرورى قبل أىِّ شىء آخر فحص المشروعية المنطقية لما تقوله بعناية. إن الخصوم

بانزعاجهم من الموضوع كله يبيحون لأنفسهم القفز إلى استنتاج خطأ تلك الرؤية الجديدة قبل أن يفكروا- بما فيه الكفاية- فيما تحمله ويمكن أن يكون خاطئًا. قد تفتقر نظرية ما إلى القوة لأسباب أخرى تمامًا سوى أنها باطلة. أما الاعتبار الثانى فهو أن نظرية جديدة عن التأويل تنشأ فى سياق ضيق هو سياق التنازع بين نقاد الأدب حول قيمة اتجاه جديد محدد فى النقد- هذه النظرية التى يمكن تقييمها تحيل إلى سياق أكبر من النقاش الطويل والمعقد حول قضيتى التأويل واليقين. لكن الحاصل هنا أن النظرية تُستَبْقَى بوجه عام، وتتموقع على نحو ضيق داخل سياق حديث محدود يتجاهل ذلك السياق الأوسع.

ولربط هذين الاعتبارين بمواطن الضعف فى النقاش الحديث على الأخص، ثمة تاريخ طويل وأدبيات مدونة ضخمة- حتى الآن- حول قضية ما إذا كانت معرفة واضحة ومحددة تتيح مثل ذلك الوضوح فى التجربة الذى يضمن نهائية تلك المعرفة وعدم خضوعها لتعديل مستقبلى ممكن أو حتى التخلى عنها فى ضوء اكتشافات أو تأويل مستقبلية. الموقف الأشيع فى فلسفة العلم الآن مؤداه أن الحال لا يمكن أن يبقى على ما هو عليه، وأن كل معرفة هى معرفة مشروطة مؤقتة تنتظر شيئًا ما يلوح يفرض إعادة التفكير فيها. وكان جوته من بين الأوائل الذين أدركوا أن كلَّ شيء يبدو حقيقة واقعة يتأثر عمليًا بإطار نظرية ما ومصطلحاتها[٤]، وأن المعيار الوحيد المتاح للشرعية أو الصحة ليس اقتناع الباحث نفسيًا بل الموافقة المشروطة المؤقتة دومًا التى تُبديها جماعة العلماء نحو المناقشات وحُجِّيَّة "الحقيقة الواقعة" المزعومة. ولقد أدرك تشارلز ساندرس بيرس منذ أكثر من قرن أن كل المعرفة- بحكم طبيعتها- عبارة عن فرضية تخضع للتعديل وإعادة الصياغة النقدية عن طريق خبرة أو تجربة لاحقة. تلك الآراء- والكثير غيرها- صارت جزءًا لا يتجزأ من التفكير فى الحياة العملية.

إن الحكم المعقول على قيمة النقاش الحديث بخصوص معنى العبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط"- ومدى فائدتها حين توضع على أرضية تلك الخلفية الأوسع- سيتضح بما يكفى: إنها لا تقدّم خبرة معرفية، وليست بالأمر المهم حقًا. فمن ناحية، ليس مقبولاً من مؤيديها أن يمروا بزعمهم أنهم يستحقون شرف التخلص من الحقيقة المطلقة والمعرفة الموضوعية. فقد حدث ذلك فعلاً منذ وقت طويل، والموقف المعرفى الناتج عن ذلك ليس جديدًا ولا تحريضيًا، بل صار موقفًا عاديًا. لكن خصومهم- من ناحية أخرى- يخطئون تمامًا بتقديمهم غير الضرورى لتلك الأرضية كى يقفوا عليها، وهى أرضية لم يكونوا يطلبونها ابتداءً.

وحقيقة أن أشخاصًا يقدمون أفكارًا محددة بيقين كبير، أو أن الأفكار المقدمة تجد قبولاً واسعًا، أمر لا علاقة له بهذه القضية المنطقية؛ إذ يمكن لأية فكرة جديدة أن تأتى فى أىّ وقت وتقنع أهل المعرفة بقبولها عوضًا عن فكرة سابقة. ومن الملاحظ أن أبرامز نفسه فعل ذلك على وجه التحديد؛ لذا لم يكن حتمًا عليه تبنى الموقف الذى مفاده أن ثمة بعض الأمور يمكن أن يعرفها المؤرخ عن حقبة ما (ومن الواضح أن ذلك الموقفَ الذى وقفه ناجمٌ عن نفاد صبره من تلك الرؤية الجديدة). وبالرجوع إلى نقطتى فإن رؤية أوسع لسياق تلك المناقشة كانت ضرورية، فالحكم على أن أبرامز وآخرين ممن هاجموا الرؤية القائلة بأن "كل تأويل هو تأويل مغلوط" كانوا متسرعين- قد جانبتهم الدقة فى هجومهم عليها- لا يعنى ضمنًا أن رد خصومهم كان الرد المناسب. فالرد نفسه- من وجهة نظر منطقية- قد جانبته الدقة أيضًا ولا نفع فيه. إن الرد الدقيق المقبول عقلاً سيكون على النحو الآتى مثلاً: "إن مناقشة القادحين فينا عقيمة لأنها تفترض اليقين فى المعرفة وتطلبه، وذلك افتراض مشكوك فيه على نطاق واسع". لكن هذا الرد لا يتميز بشىء، والأحرى أن يأتى على النحو الآتى: "لقد أوضح القادحون فينا أن ما تتميز به نظريتنا وفضيلتها الرئيسة- على وجه التحديد- هو فضح زيف المطلقات

في المعرفة"(٥). قد يكون الرد الأول معقولاً وليس الثانى كذلك. وليس من الدقيق القول بأن الموقفَ المزعوم هنا أنه من صميم اختصاص المؤيدين وحدهم غيرُ مبتكر: فالقضية هى- وذلك هو الأقوى- أنه فى دراسة الأدب تكون الرؤية الغالبة- والعادية فى حقيقة الأمر- أن اليقين غير متاح. ذلك أن الرؤية المقبولة على نطاق واسع فى النقد هى أن ثمة العديد من المداخل المختلفة إلى الأدب (تاريخى، نقدى، سيكولوجى، إلخ) وأنها كلها تُلْقِى ضوءًا عليه، ولا يتمتع أحدها بالإطلاق أو الشمول(٦).

فما الذى يحدث- من ثمَّ- لو أننا فحصنا بعناية- أولاً- ما يقال قبل استشكال مشروعيته أو صحته، ثم وضعنا- ثانيًا- النتائج فى سياق تاريخ طويل أوسع يتناول تلك القضايا، وهو سياق أوسع من سياق التنازع السياسى الموضعى بين متنافسين على الوجاهة النقدية والسلطة؟ ثم ما الذى تقوله الفكرة الجديدة؟ وما الذى تضيفه إلى النقاش الأوسع؟

لقد رفضنا من قبل احتمالاً واحدًا: إذا كانت العبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" تعنى ببساطة أنه لا توجد مطلقات ولا صنف خاص من المعرفة لا تطوله الشكوك فى النقد، فهذا المعنى غير مهم فى واقع الحال؛ نظرًا لأنه صار شائعًا متداولاً وليس حكرًا على التفكيك. وكما رأينا، فاستعمال هذه العبارة بوصفها ضربة تكتيكية ضد خصم زلَّت قدمه فى طريق ساذج لا يعطيها معنى ولا تبريرًا. وطبعًا، يحدد بعض المدافعين معنى العبارة بهذه الطريقة، دون ملاحظة أن رؤيتهم الجديدة الجسورة بتلك الصياغة يمكن إهمالها. ويقدم جوناثان كلر مثالاً على ذلك حين يشرح معناها على النحو الآتى: "بما أنه لا توجد قراءة تفلت من التصويب فكل القراءات قراءات مغلوطة"(٧). وما نتج هذا العمى أو التعامى عن الاختلاف والفرق بين رؤية جديدة جسورة ورؤية شديدة العادية سوى عن الإخفاق فى إبقاء العين على السياق

الأوسع وتاريخ النقاش الذى أشرت إليه أعلاه. أما كون أن أىَّ قول أو ادعاء بمعرفة شيء ما يتعرض لاحقًا لإعادة التفكير فهو أمر واضح ويندرج فى تاريخ طويل كذلك، ولا يمكن استخدامه بوصفه رؤية جديدة عن التأويل.

ولو انتقلنا إلى السياق الأوسع لنرى كيف تتكون رؤية جديدة (أو أىُّ موقف نظرى آخر بخصوص التأويل، من هذه الوجهة) داخل هذا السياق، فسنجد المحاولة الحقيقية للقيام بإضافة حقيقية إلى النقاش النظرى تجيب عن الأسئلة المعقدة الآتية: ما مدى مشروعية التأويل المنطقية؟ وما الأسباب الداعية إلى التأويل؟ وهل يمكننا التمييز بين أنواع الأدلة التى ستدعم التأويل؟ وهكذا. فما الذى يضيفه- من ثمَّ- إلى النقاش تبنى القول بأن "كل تأويل هو تأويل مغلوط"؟

لنجرب مختلف الطرق الممكنة لربط هذا القول بتلك الوجوه المختلفة فى نظرية التأويل. أولاً، بخصوص مشروعية التأويل، هل من الممكن الجدل بأن التأويل ليس نشاطًا له معنى؟ طبعًا، لا. أو أنه لا يوجد تأويل نهائى قاطع؟ كما رأينا، ذلك موقف عادى منطقيًا. وثمة بديل عن هذا الموقف يمكن اعتباره هنا، ولا بد من ذكره ولو فقط لأن المؤيدين يعتقدون أنه موقف دال إلى حد بعيد. إن المناقشة المشار إليها تركز على أصل النص واستحالة استعادة معنى النص القائم فى عقل مبدعه. بهذا المعنى، تنكر عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" إمكان الوصول إلى ذلك المعنى، وبذلك تجعل معنى الأصل origin (وتُستَخْدَمُ هنا أحيانًا كلمة "أصلى" originary؛ أىْ: المعنى الأصلى) نموذجًا لا يمكن تحقيقه.

غير أن القارئ المتيقظ سيفطن على الفور إلى طريقين يمكن من خلالهما الحكم على هذه المناقشة بأنها لا تضيف جديدًا إلى النقاش: الطريق الأول هو- كما لاحظنا من قبل- القول بأنها البديل الوحيد لرفض اليقين المطلق فى أىِّ بحث وتحقيق. إن **أية** عبارة عن العالم يمكن استشكالها ومساءلتها، وتخضع على

المستوى النظرى للرفض أو التنقيح فى ضوء فكر لاحق؛ والقول بأن الأمر نفسه يصدق على أية عبارة عن المعنى الأصلى فى النص ليس سوى قول بأن ما يصدق على المعرفة بوجه عام يصدق على النصوص والمعانى. ولعل الاعتراض الثانى لا يزيد عن ذلك. نظرًا لأن القولَ بأن قصد المؤلف غير متاح ولا يمت بصلة إلى البحث قولٌ معيارى فى التأويل والحكم يُعْرَفُ- منذ وقت طويل فى النقد الأدبى- بأنه "المغالطة القصدية" intentional fallacy. وكان هذا التعبير الكلاسيكى موضوع نقاش لا ينتهى، ومن الغريب المدهش أن مؤيدى عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" يريدون الاستيلاء على هذا الموقف بوصفه رؤيتهم الجديدة الجسورة، وهى ليست بالجديدة ، كلا ولا جسورة.

وإذا بحثنا عن أىِّ استبصار جديد يتعلق بالمشروعية المنطقية العامة للتأويل فسيبدو من الواضح أن عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" لا تقدم أىَّ شىء جديد ولا حتى وجهًا جديدًا من أىِّ شىء قديم. ولنعد إلى المساحة التالية الممكنة للإسهام فى النقاش: هل تنطوى الرؤية الجديدة على شىء تقوله لنا عن الأسباب الداعية إلى تأويل ما؟

على سبيل المثال، هل من الممكن الجدل بأنه لا توجد أسباب **وجيهة** للاعتناء بتأويل محدد؟ وهنا، لا بد أن نتذكر أن كلمة "وجيهة" لا تعنى "قاطعة" وإلا تركتنا مع موقف ارتأيناه من قبل واهيًا منطقيًا. لكن "وجيهة" من اليسير أن تعنى شيئًا أكثر اعتدالاً: الأسباب الوجيهة هى أسباب يبدو أنها تدعم النتيجة بدرجة مناسبة، وتتناقض مع الأسباب التى يُحْكَمُ عليها بأنها مضللة ولا صلة لها بالموضوع. فهل يمكن أن تعنى عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" أنه لا توجد أسباب وجيهة بهذا المعنى الأكثر اعتدالاً؟ فإن كان ذلك كذلك من المؤكد أنه لن يكون موقفًا واهيًا بل ظاهر البطلان أو عبثيًا بلا ريب، وأشكُّ فى أن العديد من

المؤيدين يوافقون على أن ذلك هو ما يقولونه حقا. وإذا لم توجد أسباب تدعم أيَّ تأويل لن يكون التأويل نشاطًا له قيمة، وهكذا نرتد إلى موقف ارتأيناه من قبل غير مقبول. (وفى الواقع، إذا جادل المؤيد بأنه لا توجد أسباب داعمة فمن المؤكد- بحكم الواقع- أنه ما جادل بذلك سوى لأنه خلط بين هذا الموقف والزعم الأقوى بأنه لا توجد أسباب داعمة **بشكل قاطع**). ومن ناحية أخرى، هل يعنى ذلك أن كل الأسباب الداعية إلى تأويل ما أسباب وجيهة بالقدر نفسه وواهية بالقدر نفسه؟ لكن ذلك يجعل التأويل أيضًا نشاطًا بلا قيمة. ومرة أخرى، تكون النتيجة عبثية أو ظاهرة البطلان بلا ريب.

فلنجرب ثانيةً: هل ثمة من شيء آخر فى تلك الرؤية عن التأويل يسعى إلى التمييز بين أنواع بعينها من التأويل وتقييمها أو أنواع بعينها من التدليل على التآويل؟ يستشعر المرء فى كتابات المؤيدين نفورًا من صنف بعينه من التأويل، يوصف بأنه تقليدى أو قائم على اعتبارات وأدلة ظاهرة السطحية. ومن ثمَّ، فلربما تعنى عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" أن كل التآويل التقليدية أو الواضحة أو السطحية هى- فى حقيقة الأمر- تآويل مغلوطة؟

لكن ثمة العديد من الأسباب الداعية إلى استنتاج أن ذلك شرح مريب، ما نتج إلا عن موقف غير مهم أو لا رجاء فيه. أولاً، صيغة العبارة إطلاقية: "كل (لا بعض) التآويل هى تآويل مغلوطة". فإذا كان الاعتراض فقط على صنف بعينه من التآويل- ذلك الصنف الرائج- فلماذا لا يقال ذلك بدلاً من تلك الصياغة الإطلاقية الخادعة؟ ولماذا تُغْفِلُ عبارةٌ نظريةٌ يُزْعَمُ أنها مهمةٌ المعلومةَ الجوهريةَ التى تمنحها دلالتها الحقيقية؟ وثانيًا، لا يوجد مبرر معقول لنسخة منقحة غير عادية أو يمكن تجاوزها؛ لأنه لا أحد سيعترض على رؤية أن كل الرؤى التقليدية السائرة تستحق التدقيق والفحص المحكم، وإنْ كان من الممكن أن يعترض المرء- ولا

ريب فى ذلك- على القول بأن التأويل قد يُستَبْعَدُ أو يقال إنه غير مكتمل **لأنه بكل بساطة** تأويل تقليدى. من المؤكد أن الاعتراض الحقيقى هنا هو أنه من اليسير تمامًا التعبير عن الازدراء الشامل لكل الآراء أو المعتقدات المتعارف عليها، أما ما له قيمة- من باب أولى- فهو العمل الجاد الذى يسعى إلى اكتشاف وجه الخطأ فى رؤية محددة تحظى بالإجماع ثم التفكير فى أخرى أفضل منها. إن الازدراء الواقع على الآراء المقبولة **مع عدم وجود أسباب محددة للاعتراض فى كل حالة** (وتخضع تلك الأسباب للتمحيص الدقيق الذى تخضع له الرؤية التقليدية) لا يؤدى إلى شىء فى حقيقة الأمر؛ إذ يكمن تحقيق الإبداعية فى البحث الدقيق عن التناقضات الخفية فى الآراء المقبولة السائرة. وأشكُ فى أن مَن يقول بوَسْوَسَةَ إن "كل الآراء السائرة هى تأويل مغلوطة" سيفحص بالعناية الكافية- أو بالتمييز الحصيف الكافى- موضع تلك النقائص الخفية التى فاتت على كل شخص آخر سواه. إن أىَّ تقدم فى المعرفة لا يأتى إلا من خلال البحث عن رؤية **جديدة** محددة لا من الوسوسة بعدم مناسبة الرؤى القديمة على إطلاقها. ومرة أخرى، نعود إلى قضية أن الضعف المنطقى الرئيس فى عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" يكمن فى صيغتها الإطلاقية.

ومن أجل تحقيق نوع من الإحاطة بالموضوع، ينبغى النظر فى محاولة إضافية تسعى إلى سد النقص فى معنى العبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط". ثمة محاولة بسيطة لإعطائها تحديدًا أبعد بالقول إن كل تأويل هو تأويل مغلوط **بسبب** سيكولوجية المؤول: احتياجاته، تصوراته المسبقة، تحيزاته التى تلعب على تقويض تأويله، الأمر الذى يقتضى ضمنًا تأويلاً مغلوطًا. ولأن هذا التوسع فى التحديد نلقاه كثيرًا، من الضرورى لنا التفكير فيه؛ فهو- فى واقع الحال- لا يقول شيئًا بالمرة عن العوامل التى تتصل بتقييم تأويل ما أو بمدى ملاءمة الأسباب التى قد تدعمه،

أو التى تتصل بالطرق التى من خلالها يحكم المرء بأن تأويلاً ما معيبٌ. إذ بدلاً من ذلك، لا يتحدث هذا الشرح التكميلى إلا عن بواعث المؤول وعن مبررات قيود عمله؛ فهذا القول لا يقول شيئًا عن الكيفية التى يُشَخِّصُ بها المرءُ حدودَ تأويل ما أو يُقَيِّمُه. ولا ريب فى أن ثمة معنى ضمنيًا فيه- بسبب القيود الباعثة لدى المؤول- مفاده أن كل التآويل **لا بد** أن تكون معيبة بالطريقة نفسها. ومرة أخرى، يتضح على الفور أن هذا الموقف إما عادى أو زائف.

فيما يتعلق بأول هذين الاحتمالين، من العادى بشكل ظاهر القول بأن كل المؤولين يجيئون بتصوراتهم المسبقة وتحيزاتهم وقيودهم السيكولوجية إلى تآويلهم، ولا بد أنها تؤثر فى أعمالهم إلى حد كبير أو ضئيل. مَن يشك فى ذلك؟ يحاول المؤيدون بوجه عام إخفاءَ وَهَنِ هذا النوع من الأقوال باستخدام مفردات خاصة بهم يشيرون بها إلى البواعث، إذ بدلاً من المفردات التى استخدمتُها حتى الآن- "تصورات مسبقة، تحيزات، قيود سيكولوجية"- يستخدمون لغة خاصة يُقْصَدُ بها إحراز مزيد من التفرد؛ فعلى سبيل المثال غدت مفردات من قبيل "العمى" blindness و"الرغبة" desire على الأخص بدائل نمطية تحل محل المفردات الأشيع المستخدمة فى الحديث عن التحيز bias أو الحكم المسبق prejudice. لكن هذه الهالة البراقة الموحية بالتجديد والابتكار، التى هى الغاية الواضحة من استخدام تلك المفردات الخاصة، لا تغير القضية المنطقية المقصودة هنا؛ ألا وهى أنه استعمال لا جِدَّة فيه ولا يستحق الانتباه.

وإذا أمكن عمل صياغة أقوى هنا- تمثل إضافة جديدة إلى النقاش- فلعلها من وجهة نظرى شىء من هذا القبيل: "كل التآويل محدودة **بالقدر نفسه** بسبب تحيزات مؤلفيها (أو عماهم أو رغبتهم)". أو لعلها: "كل التآويل محدودة بالطرق نفسها بسبب تحيزات مؤلفيها". ومن الواضح أن كلتا الصياغتين شكلية تمامًا.

بعض الناس يتعامل مع تحيزاته بطريقة أفضل من غيره وبعضهم أسوأ، كما أن الأنواع المختلفة من التصورات المسبقة تؤثر فى التأويل بطرائق مختلفة. أما أن نكون واعين تمامًا بتحيزات محددة لدى مؤول ما فلا ريب أنه تنبيه عام مفيد، ولكنه ليس بالتنبيه العميق أو الخارق، ويَبْعُدُ بما لا يقاس عن أن يكون نظرية جديدة مهمة. وأما عن السؤال "كيف يمكننا التمييز بين التآويل بالوقوف على مواضع الوهن التى يزيد فيها تأثيرُ التحيز أو تلك المواضع التى يقل فيها؟" فتلك الرؤية الجديدة لا تقول شيئًا ولا تسهم بشىء فى الإجابة عن هذا السؤال. ومرة أخرى، ما يحول دون القدرة على الإسهام فى تلك المسألة النظرية الصيغةُ الفخمةُ التى يُصَاغُ بها الزعم الإطلاقى: "كل تأويل هو تأويل مغلوط". إذ كيف بتلك الصيغة يحدث الإسهام فى بحث أو تحقيق يتطلب التفريق والتمييز؟

مرة أخرى، نصل إلى النتيجة نفسها: الصيغة الإطلاقية التى بها صيغ هذا القول هى التى تقضى عليه وتئده فى مهده. وتشير هذه النتيجة المتكررة إلى عامل حاسم فى السياق لا يمكن التغاضى عنه: تكمن الصيغة الإطلاقية فى البدء بتلك الكلمة "**كل**"، ومن الواضح أنها حاسمة بالنسبة إلى سيكولوجية المدافعين عن القول بأن "**كل** تأويل هو تأويل مغلوط". إذ تتضمن هذه الصيغة نشوة الادعاء الشامل الجارف الجسور غير المقيد. وينطوى ذلك الملمح تحديدًا على قيمة سيكولوجية كبرى لدى المدافعين، وهو ما يجعله عقيمًا من الوجهة النظرية. وإلى حد نموذجى، نكتشف أن تلك الصيغة على وجه التحديد هى التى تجعل القول يُؤَوَّلُ بإحدى طريقتين: إما أنه عادى واهٍ أو شكلى زائف. وعلى سبيل المثال: إما أن التأويل ليس (واهنًا) نهائيًا أو أنه دائمًا مشكوك فيه بالدرجة نفسها (زائف)؛ إما أن التحيز مشكلة مستمرة مرئية فى تأويل (واهٍ) أو أن التحيز يتسبب دائمًا فى فساد التأويل بالدرجة نفسها أو بالطريقة نفسها (زائف). إن كل القضايا النظرية المهمة المتضمنة فى التأويل تتطلب تمييز سياق من آخر، ويعنى ذلك التفريقَ والتمييز بين

الحالات المختلفة؛ لكن الصيغة الإطلاقية فى العبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" تبتعد بها وتنأى تمامًا عن التمييز أو التفريق، ومن ثمّ عن الإسهام بأىٍّ قدر فى نظرية التأويل.

ولا شك فى أن أهم حكم يمكن إصداره على تلك العبارة لا أنها خاطئة بل فارغة. فإسهامها فى جوانب النقاش حول كُنْه التأويل أو ماهيته والدعم المحتمل لتأويل محدد، لا هو بالنافع ولا هو بالضار، وإنما لا وجود له. وما من سبيل لإدارة مناقشة عقلانية حول تلك النظرية الجديدة المزعومة؛ لأنه لا توجد نظرية أصلاً.

وتفسر هذه النتيجة- دون ريب- ملمحًا محيرًا فى الموقف منها. فالمدافعون يزعمون ضمنًا أن عبارةَ "كل تأويل هو تأويل مغلوط" بيانٌ نظرى شديد الأهمية. وأثناء النقاش حول قيمتها نجد مؤيديها وخصومها على السواء يضطرون عمومًا إلى شرحها بطرق تضيف قدرًا من الوجاهة أو التحسين الواضح إلى ما تقوله صيغتها النمطية. وما يدعو إلى الاستغراب واحتمال العَوار أن ما يُزْعَمُ أنه عبارة نظرية رئيسة تَغْفَلُ عن- أو تُسقِطُ- الكثير من معناها المقصود وتحتاج إلى استكمال معناها بشروح وإيضاحات تفسيرية. والسبب فى ذلك بسيط: لا تنطوى عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" على أىِّ محتوى نظرى. ذلك هو السبب فى أن أية محاولة لإيجاد معنى نافع أو مفيد لها لا تَلْقَى نجاحًا.

ولقد أخطأ أبرامز وآخرون حين افترضوا أن ثمة موقفًا فيها يستحق معارضته بالنقاش والهجوم عليه، هذا الغلط من أبرامز ألزمه بسد النقص فى ذلك الموقف كى يتمكن من مهاجمته، ولذا كان من اليسير على خصومه الرقص حوله. وعدم وجود أىِّ موقف حقيقى يدافع عنه المؤيدون هو بالطبع ميزة كبرى فى أية مناقشة. ومن جهة أخرى، حين يُطْلَبُ من المدافعين عن تلك الرؤية إيضاح الغرض منها فلسوف تختلف النتيجة؛ حيث يتعرضون حينئذٍ لأشق المتاعب.

كيف يمكننا- من ثمَّ- تبرير اللجوء إلى تلك الرؤية "كل تأويل هو تأويل مغلوط"؟ إنْ كنت محقًا، ليس من العسير فهم تأثير ذلك القول حين ننظر ببساطة إلى فئة الأقوال المشابهة التى تَشيع بما يكفى فى حياتنا اليومية. إن مؤيد القول "كل تأويل هو تأويل مغلوط" ليس لديه- فى حقيقة حاله- موقف نظرى، وإنما لديه شيء آخر يهمه بطريقة مختلفة: لديه شعار slogan. فما وظيفة الشعار؟ معظم الشعارات تحمل رسالة انفعالية لا نظرية أو منطقية، وهذه الرسالة إطلاقية لا استثناء فيها. ليس المقصود من الشعارات صياغة نظريات بل المقصود بالأحرى لفت الانتباه إلى موقف ما أو حشد حركة ما أو التخويف من الاعتراض. ويفعل هذا الشعارُ تلك الأفعالَ الثلاثة. وسألقى الضوء على الطريقة التى يعمل بها ذلك الشعار المحدد من خلال إعطاء مثال من سياق مألوف لدينا.

تخيل مناقشة من النوع الذى يقع يوميًا لا عن التأويل وإنما عن انحدار القيم الاجتماعية التقليدية، وعن كيف ولماذا تزداد- مثلاً- السلوكيات الجانحة والمشكلات الاجتماعية الأخرى. كل شخص يتبنى مواقف نمطية ما سيعبر عنها، كما سيمثل مواقف من المسئولية يتبناها. فمثلاً، يميل سياسيو الجناح اليمينى إلى إلقاء اللوم على المحاكم لكونها غير حازمة بما يكفى فى إصدار أحكام رادعة حقيقية. أما سياسيو الجناح اليسارى فيميلون إلى إلقاء اللوم على اللاعدالة واللاأخلاقية التى يفرزها المجتمع الرأسمالى فيدعون إلى ضرورة التحرر من أشكال استلابه. وسوف يُلقى آباءُ المراهقين اللومَ على المخدرات. وقد يلوم السياسيون المحافظون التساهلَ الأبوى وانعدام النظام الأُسَرى. أما الأخصائيون الاجتماعيون فقد يشددون على فقر الظروف الأسرية ونقص المخصصات المالية لدعم البرامج الاجتماعية الخيرية.

وبطبيعة الحال، سيكون من العسير التوصل إلى إجماع فى مناقشة تمثل كل وجهات النظر تلك. لكن على المستوى النظرى قد يحكم المرء بأنه يوجد- على الأقل- قيمة ما فى كل وجهة نظر وأن مناقشة وزن كل رأى فيها أمر جدير بالاعتبار والاهتمام من حيث المبدأ. إن كل العوامل المذكورة تُعَدُّ جزءًا من المشهد الكلى الذى تجرى مناقشته. وعلى الأرجح، يكمن التقدم فى مثل هذا النقاش فى تقييم العلاقات بين تلك العوامل والاعتماد المتبادل بين أحدها والآخر. لنفرض (ولْنَدَعْ جانبًا الآن ندرة حدوث ذلك فى العالم الواقعى) أن رجل دين معتدًا بنفسه شارك فى مثل هذه المناقشة صائحًا بلهجة مدوية: "كلنا خاطئون!". وهى الكلمات نفسها التى قد يستخدمها شخص حسن النية لإحداث تأثير طيب فيُنَبِّه أولئك المستغرقين فى النقاش إلى أن ثمة مزيدًا من اللوم بما فيه الكفاية وأنه من الأفضل لكل المتناقشين أن يتحملوا نصيبهم من ذلك اللوم بدلاً من إلقائه على الآخرين. إن تدخلاً من هذا النوع المستفز بتلك الطريقة سيشجع- فى واقع الحال- المتناقشين على الاستمرار فى نقاشهم وتحليلهم كما كان حالهم من قبل، لكنهم سيستمرون بمزيد من التعمق مع أخذ مسئوليتهم بعين الاعتبار الواجب. أما فى الحالة الأكثر نمطية بالأحرى لاستخدام هذه الكلمات التى أريد تأملها هنا فيختلف الباعث: رجل الدين المعتد بنفسه قد أوضح بغرورٍ ما يَعتقد أنه فى حد ذاته الحقيقة العميقة التى تُعَدُّ المدخل الرئيس إلى المناقشة. لقد أراد رجل الدين أن يحتل صدارة المشهد وأن يَحْمِلَ الآخرين على **إيقاف** مناقشتهم حتى يُعجبوا بكلماته.

فى البداية، قد يأخذ المتناقشون كلماته بالمعنى الإيجابى الذى قد تُسْتَخْدَمُ به، أىْ بوصفها طلبًا يَحْمِلُهم على التفكير فى هشاشتهم وهشاشة كل الناس، ثم يستأنفون النقاش بهذه الروح. لكن رجل الدين هذا، يقاطع النقاش- مرة أخرى- ليقول إن كلماته **موقف فى حد ذاته**. وعلى الفور، يدرك كل الحاضرين أنه لا يسعى إلى

حثهم على النقاش بطريقة أجدى بل يسعى إلى العكس؛ فهو يعتقد أنه عَرَضَ عليهم نوعًا من الرؤية الكونية للموقف بأكمله، ومبرِّرُها المناسبُ أنه يريد لها أن تحل محل الرؤية التى يسعون إليها فى مناقشتهم. حين يدرك المتناقشون ذلك ستتغير مواقفهم نحوه بطبيعة الحال: سيرونه مصدر إزعاجٍ قَطَعَ عليهم الطريق فى مناقشتهم. لقد عَطَّلَ النقاش بكل بساطة؛ فهو لم يقدم شيئًا مهمًا يفيد فى تحليل الضروب المختلفة من المسئولية فى هذا السياق، وكيف تُشَارِكُ جميعُها فى خلقه. إذ المهم عنده إنشاء العبارات الإطلاقية، حيث صيغتها الإطلاقية التى لا تُفَرِّقُ بين شىء وشىء هى بالنسبة له الموضوع كله. وأية عبارات أخرى أفضل تمييزًا وإخبارًا لن تناسب غرضه الذى يتلخص فى إطلاق تصريحات لافتة- بل وصادمة- بأعلى رنين بلاغى يؤثر فى مستمعيه. إنه يتفوه- فى حقيقة الأمر- بشعار لا يُسْهِمُ بشىء فى مسيرة البحث والاستقصاء، ويعوق تقدمَها بمقاطعة المناقشة المتوجهة عمليًا نحو قضية واقعية يدور حولها الكلام.

ويشبه المنطقُ فى هذا السياق شبهًا كبيرًا المنطقَ الذى يُسْتَخْدَمُ فيه شعار "كل تأويل هو تأويل مغلوط". فإذا اسْتُخْدِمَ بتحفظٍ نوعًا ما، ودون أىِّ تطلع إلى احتلال مكانة موقفٍ نظرى فعلى، من الممكن تأويله بطريقة حسنة النية (مثل شعار "كلنا خاطئون") بوصفه تَذْكِرَةً لطيفة لنا جميعًا بأنه ينبغى علينا أن نضع نصب أعيننا تحيزاتنا والقيود الكامنة فى أىِّ تأويل على السواء. أما إذا اسْتُخْدِمَ بطريقة مختلفة- تلك الطريقة التى يلفت بها الانتباه إلى نفسه بوصفه عبارة نظرية قوية ذات صيغة إطلاقية حاسمة- فلا بد من الحكم عليه بأنه فارغ عقليًا؛ فالشعار سواء فى هذه الحالة أو تلك لا يوصف بأنه "خاطئ"، وسيقع المتناقشون فى فخ لا خلاص منه لو حاولوا إثبات أنه خاطئ. السبيل الأدق منطقيًا فى مواجهة المُدَافِعِ عن شعار "كل تأويل هو تأويل مغلوط"- كما هى الحالة مع رجل الدين- هو استئناف المناقشة السابقة، مع التيقن من عدم إضاعة وقت أولئك الذين يهتمون اهتمامًا جادًا بمواصلة التفكير فى

كُنْه التأويل وكيفية تبريره وما إذا كان يمكن دعمه من جانب، والتفكير فى كُنْه المسئولية ومظاهرها المتنوعة المختلفة من جانب آخر. إن الشعار لا يقدم أىَ إسهام حقيقى فى ذلك النقاش ولا يكشف عن الاهتمام الحقيقى بتطويره؛ إذ الغرض من استخدامه فى الحالتين لفت الانتباه إلى قائله باستعمال تأكيدات درامية إطلاقية، ألا وإنها تأكيدات لو تأملناها عن قرب لا تقول شيئًا عن محتوى القضايا التى يجرى النقاش عنها. ومرة أخرى، نصل إلى استخلاص أن عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" يمكن فهمها بيسر لو عَدَدْناها إنجازًا أو أداءً performance. إن العبارة الأدائية تتضمن- من حيث المبدأ- إحداث تأثير شديد يُؤَثِّرُه زعمٌ ظاهر الضخامة، إطلاقى فى صوغه، يأسر مؤيديه جلالُه وروعتُه فيبتهجون وينتشون، بينما ينزعج خصومهم أو يقعون أسرى إرهاب. كما أن العبارة الأدائية أو الإنجازية تنطوى- فى الغالب- على وَهْمٍ أو خدعة؛ فهذا كل ما لدينا هنا: **توهم** حدوث إنجاز عبقرى خارق لا يستند إلى أىِّ محتوى.

ومن ثَمَّ، فحكمى النهائى على العبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" مؤداه أنها لا تُعَبِّرُ عن موقف صائب أو غير صائب، كلا ولا تُعَبِّرُ عن أىِّ موقف إطلاقًا، فهى لا تخلق إلا الإيهام بوجود موقف. أما مَن يؤمنون بوجود هذا الوهم ويحاولون مهاجمته فما حاربوا أو هاجموا إلا الهواء. وما يثير العجب أنهم لا يبلون بلاءً حسنًا. إن أفضل طريقة لمواجهتها- فيما يبدو لى- إخبار مؤيديها بأننا نريد النظر فى موقفهم عن كُنْه التأويل حين يقدمون تأويلاً، وبينما نفعل ذلك نولى جهدنا كله شطر دراسة النظريات الحقيقية التى تناقض تلك الوهمية الخادعة.

هوامش الفصل الرابع

(١) مع أن هارولد بلوم– وهو المدافع الرائد عن هذه الرؤية فى التأويل– يتحالف مع النقاد التفكيكيين فهو أيضًا شخصية مستقلة؛ إذ وصل إلى هذا الموقف على طريقته الخاصة؛ قارن مثلاً كتابه *The Anxiety of Influence: A Theory of Poetry* (Oxford, 1973) and *A Map of Misreading* (Oxford, 1975).

(٢) *Critical Inquiry* 3 (1977), p. 426.

(٣) ثمة أمثلة واضحة على هذه التعميمية توفرها أحاجى العصر القديم من قبيل مفارقة زينون Zeno.

(٤) "الشيءُ الأهم فَهْمُ أن كل شيء واقعى هو نظريـــة بالفعـــل". *Goethes Werke* ("Hamburger Ausgabe"), 10th ed. (Munich, 1982), vol. 12, p. 432.

(٥) لم أستخدم هنا الرطانة التفكيكية، أىْ: "الأفكار المتمتعة بامتياز" أو "إزالة التعمية وفك المغالق"؛ لأن ذلك يعنى إذعانًا لجانب حاسم فى المسألة؛ حيث يقتضى ضمنًا تقبل حقيقة أن تلك نقطة جديدة لها أصلها فى هذه اللغة. لكن هذه الصياغات الجديدة غير ضرورية تمامًا، فثمة وفرة من الكلمات الإنجليزية العادية للتعبير عن وضعية الأفكار المتمتعة بحصانة وللتعبير عن مساءلتها وفهمها. ويبدو لى أن تجنب المعجم العادى المتاح يمثل جانبًا من محاولة خلق الإحساس بأن ثمة شيئًا غير عادى واستثنائى يحدث. غير أنه كما جادلت، من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك أن ذلك ليس هو الحاصل.

(٦) انظر مناقشة هذه المسألة فى كتابى *The Theory of Literary Criticism: A Logical Analysis* (Berkeley, 1974) وبصفة خاصة الفصلين الخامس والسادس.

(٧) *Jonathan* Culler, *On Deconstruction: Theory and Criticism after Structuralism* (Ithaca, 1982), p. 178.

مرة أخرى، يستكمل كلر ترجمته المعقولة للتفكيك إلى لغة عقلانية، دون ملاحظة أنه يدمره حين يفعل ذلك.

الفصل الخامس

النصية ولعب العلامات ودور القارئ

لقد أشرت أعلاه إلى أن ثمة جناحين متمايزين فى النقد الأدبى التفكيكى؛ يقوم الأول- إلى حد كبير- على رؤية التفكيك للمعنى بوصفه دلالة لا تتناهى، بينما يقوم الثانى على الولع المزاجى بالارتياب القوى فى شرعية السلطة ومعارضتها. ويميل بعض المدافعين عن التفكيك إلى الجناح الأول، وبعضهم إلى الثانى، ومن الواضح أنهما مختلفان. فى الفصل الثالث من هذا الكتاب تناولت بالنقاش الجناح الثانى، وأريد الآن مناقشة الجناح الأول.

أول ما يمكن قوله بخصوص الجناح الأول فى النقد التفكيكى إنه موقف نقدى يمكن تحقيقه فى الأساس بسبل أخرى: على سبيل المثال، الأهداف الرئيسة التى يسعى إليها هذا الجناح هى نفسها- فى واقع الأمر- أهداف وجهة النظر النقدية التى يُطْلَقُ عليها نقد "استجابة القارئ". ويمكن تفسير ذلك التقارب بينهما بأن ما يكمن فى كلا الموقفين يعكس استجابة نقدية قديمة تسبق تلك الصياغات الحديثة؛ ألا وهى فكرة أن النص معين لا ينضب من المعانى. لكن التوافق بين هذين الموقفين المختلفين ينطوى على نتيجة عملية مهمة؛ ألا وهى أن التفكيك يجد مناخه الداعم، بما أن العديد من النقاد يرحبون بهذا الوجه فى البرنامج التفكيكى بوصفه دعمًا إضافيًا لرؤية كانوا يميلون إليها من قبل. إذ توفر الخلفية التى قامت عليها نظرية استجابة القارئ أرضًا خصبة للتفكيك، ومن ثَمَّ تضيف إضافة دالة إلى رصيد مصداقيته بين مَن لم يكن ولاؤهم الأساس للتفكيك نفسه[١]. وبسبب هذا

الإخلاص العملى، ولأن المناقشات- سواء كانت مؤيدة أو معارضة لهذين الموقفين- شديدة التشابه، فسوف أجمع بين الجناح الأول من النقد التفكيكى ونظرية استجابة القارئ أثناء تحليلى ومناقشتى فى هذا الفصل. وأجد هذه المزاوجة ضرورية؛ بما أنه لا مفر من أخذ نظرية استجابة القارئ فى الحسبان عند تناول العامل الرئيس فى المشهد النقدى الذى يعطى التفكيكَ جاذبيتَه بقدر أكبر مما يعطيه أىُّ عامل آخر.

يُعَدُّ مصطلح **النصية** textuality المصطلح المفتاحى فى ذلك الجناح التفكيكى، ويكشف التأمل المُتَرَوِّى فى هذا المصطلح عن أن سياق الفكر التفكيكى يؤدى إلى تقاربٍ وتداخلٍ مع نقد استجابة القارئ. ولعل المرء يفهم نسخة التفكيك الجديدة هذه فهمًا أفضل عند التفكير فى التعارض الثنائى نص/ مؤلف. نحن نعتقد- بوجه عام- أن هذين الطرفين مترابطان؛ فالنصوص ثمرة نشاطات المؤلفين الإبداعية. والمؤلفون هم المسئولون عن وجود النصوص. وتقول النصوص ما يريده مؤلفوها منها؛ فالنصوص تُعَبِّرُ عن معنى ما، هو ثمرة قرارات المؤلفين بأن يُنْطِقُوها بهذه الطريقة دون تلك. وتأتى كلمة **النصية** لتستشكل هذا الموقف بأكمله: إذ بدلاً من ذاك الاستناد الكبير إلى المؤلف، يتمتع النص باستقلاله، وتُعَبِّرُ كلمة **النصية** عن حق النص فى الاستقلال عن مؤلفه. حتى الآن، قد يظن القارئ أنه يطالع هنا مُسْتَهَلَّ المناقشة المعتادة المألوفة التى تهتم بقضية المغالطة القصدية. غير أن تلك المناقشة- التى يظنها- تمضى فى اتجاه مختلف تمامًا؛ فهى تريد البحث عن معنى القصيدة عبر قراءة فاحصة دقيقة، والاستغناء عن الرجوع إلى مؤلفها؛ لأن المؤلف- فيما يقال- قد لا يحيط بالتأثير الكامل لما كان يكتبه. وتلك- على وجه التحديد- حالة خاصة من حقيقة أعم وأشمل مفادها أن الناس فى أىِّ مجال آخر قد لا يقفون دومًا على مغزى أفعالهم. ولهذا السبب، يحدث أن يأتى شخص آخر- هو الناقد- يعمل من منظور قد يكون أوسع من منظور المؤلف ليمضى بالنص أبعد مما كان يستطيعه مؤلفه. لكن ذلك ليس نهاية

المطاف عند التفكيك؛ ذلك أن مفهوم **النصية** عنده فكرة تُغَالِى فى تطرفها. حين نفصم الرابطة بين المؤلف والنص، يكون مُؤَدَّى **النصية** أننا نقطع الصلة بأية فكرة تقول إن المعنى يقبل التحديد؛ فالنص الآن له حياة تخصه، وينطوى على سلسلة لا نهاية لها من المعانى الممكنة التى لم تعد تخضع الآن لأىِّ تحكم أو ضبط **سواء** من جهة أفعال المؤلف وقراراته ومقاصده **أو** من جهة قواعد اللغة وأعرافها. ولم تستشكل المغالطة القصدية سوى ما يتعلق بالمؤلف، أما العوامل الحاكمة المتعلقة باللغة فلم تتعرض لها.

لذا، ترتبط النصية بفكرة دريدا عن لعب العلامات play of signs. إن العلامات التى تؤلف النص تلعب فى مواجهة بعضها البعض لعبًا لا نهاية له، فتحبط بلعبها ذاك أىَّ معنى يمكن تحديده. ويتغير الانتباه والعناية الآن فتقع على دور القارئ. فالرؤية النقدية التى نناقشها هنا تتخلى عن المؤلف وتهجره، حتى تجعل النص حرًا فيما يعنيه؛ غير أنها لم تتخلَّ بالمثل عن القارئ أو تهجره. ليست النصيةُ مفهومًا يعنى تحديد النص لنفسه بالاستقلال عن المؤلفين والقراء على السواء[٢]، بل صار القراء الآن يحتلون مكان المؤلفين. القراء هم الأداة التى تستخرج آلاف المعانى من النص. وبخصوص هذه النقطة، طرأ بعض التغير فى استخدام المفردات والصياغات. فأحيانًا، يقال إن القارئ **يكتشف** سلسلة المعانى فى النص، وأحيانًا يقال إنه يُنْتِجُ فعليًا المعانى و**يخلقها**، لكن هذه المفردات والصياغات تجتمع على تأكيد أن الناقد أهم وأبدع مما كان يظنه النقد عنه قديمًا. لم يعد القارئُ الخادمَ المطيع للنص ومؤلفه، وأولئك الذين يدافعون عن هذه الرؤية يتحدثون بازدراء عن المظهر الخانع الذى يبدو عليه نقاد النصوص وقراؤها. وبخصوص هذه النقطة، يتفق التفكيك (أو على الأقل هذا الجناح من التفكيك) مع نقد استجابة القارئ. وكى أتجنب أىَّ تشويه أو اختزال، سألجأ إلى اقتباس أقوال المدافعين عن تلك الرؤية على النحو الآتى[٣]:

"لا يوجد حدٌّ على المعانى ما دام العقل يجد فى النص ما يبحث عنه... وتصور التأويل الذى مؤداه أنه مكمل للنص الأصلى ومتمم له والذى يُقَدَّمْ كما لو أنه صورة من التواضع النقدى، يُطْرِى- فى حقيقة الأمر- "الأدبَ" ويَعْتَدُّ به أكثر من كونه طريقة فى تبرير نشاط المؤول وحمايته من تهديد النصية. حين يكون النص علامة على حضور مقدس، وإلى ساحة هذا الحضور يدخل المؤول، فما فعل المؤول سوى ضمان هيبته بوصفه وسيط المعنى الحامل له الذى يدعو الآخرين إلى تبجيله كما فعل هو نفسه.... أما تَقَبُّلُ الاعتراض على التأويل... فيعنى التخلى عن التواضع الكاذب الذى يُبديه الخضوعُ النقدى كما يعنى تطويق تصور النقد بوصفه صورة من الأدب".

"ومن ثمَّ، لدينا الآن ناقدان يقدمان تأويل متعارضة، وكلاهما يزعم الزعم نفسه مستندًا إلى دليل داخلى توكيدى. ومن الواضح أنهما ليسا على حق معًا، لكن من الواضح بالقدر نفسه أنه لا يوجد أساس للفصل بينهما؛ فالمرء لا يمكنه الاحتكام إلى النص، لأن النص نفسه صار امتدادًا لعدم التوافق التأويلى بينهما".

"وحده الأدب هو الذى يمكنه الحديث عن الأدب؛ ولذا فهو ليس مختلفًا فى جوهره عن النقد.... فإذا كانت العلامات اللغوية- فيما يقول دريدا- لا تشير سوى إلى علامات لغوية أخرى، وإذا كان المرجع اللغوى للكلمات هو الكلمات، وإذا كانت النصوص لا تشير سوى إلى نصوص أخرى، فالحاصل بتعبير فوكو هو الآتى: "إذا كان التأويل لا يقدر على تحقيق نفسه فذلك ببساطة لأنه لا يوجد شىء نؤوله".

"موضوعية النص مفهومٌ تعمل هذه المقالات على تدميره في نهاية المطاف، سواء قصدت ذلك أم لا.... القراءة والكتابة تمسك إحداهما بتلابيب الأخرى، وتتبادلان الأماكن، ثم في النهاية يمكن التمييز بينهما فقط بوصفهما اسمين لنشاط واحد.... ومثل كلر، يعتقد فيش أن التخلى عن المطالبة بالموضوعية (الذى يعنى الكف عن الادعاء بأن المرء يعرف الحقيقة) يُعَدُّ موقفًا أمينًا؛ لأنه لا يطالب بمعرفة هى- فى حقيقة الأمر- غير متاحة".

"على الرغم من أن العبارة "المؤلفون يصنعون المعنى" عبارة صادقة بالطبع، فهى ليست سوى حالة خاصة من حقيقة أشمل منها، ألا وهى أن القراء يصنعون المعنى... القصيدة- فى حقيقة أمرها- تعنى ما يعتقد القارئ أنها تعنيه.... فعددُ المعانى الممكنة فى قصيدة ما عددٌ غير متناه".

كما سوف نرى، ليس من الصعب إيضاح أن هذا النوع من التفكير فى النقد يقوم على تصورات مغلوطة نوعًا ما، لكن قبل الشروع فى بيان ذلك فلنتأمل أولاً موقفًا بسيطًا سيجعل من وجهة النظر تلك أمرًا غير مقبول ولا معقول. تخيل ناقدًا يكتب تعليقًا نقديًا على مسرحية شكسبير ***هاملت*** وناقدًا آخر يكتب عن عمل ديكنز ***ديفيد كوبرفيلد*** Dickens's *David Copperfield*. من المتوقع أن النتائج لن تكون واحدة. فهل ترجع علة هذا التوقع إلى اختلاف العملين أم إلى اختلاف الناقدين؟ وإذا فرضنا أن ناقدًا واحدًا يكتب عن العملين فلسوف نظل نتوقع اختلاف النتيجة. أما الناقد الذى يقول أقوالاً واحدة عنهما فلن يؤخذ كلامه بجدية، وسوف يُحْكَمُ عليه بأنه قد تجاهل الاختلافات بين النصين. ونحن نتوقع اختلاف النقدين لأن ***هاملت*** و***ديفيد كوبرفيلد*** مختلفان، لا لأن الناقد كتب عنهما فى أوقات مختلفة، كلا ولا لأن

ناقدين مختلفين كتبا عنهما. من المؤكد أن ثمة مشكلات كبرى تتصارع مع بعضها البعض من خلال قول عبارات عن النصوص لها رنين خاص؛ ألا وهى مشكلات المنطق ومشكلات قواعد المعرفة epistemology. والنظر إلى الخطوط العريضة للموقف بالطريقة التى فعلتها هنا ليس معناه التهوين من تلك المشكلات، وإنما يفترض على وجه التحديد الآتى: من الواضح- بما لا يدع مجالاً للشك- أن الإجابة المقترحة فى الفقرات التى اقتبستها أعلاه تحيد عن السبيل. فأين يكمن خللها المنطقى؟ ثمة العديد من أنواع الخلل، فلنتناولها واحدًا تلو الآخر.

"**لعب" العلامات:** كما رأينا فى الفصل الثانى، فكرةُ لعب العلامات فى مواجهة بعضها البعض وبلا تمييز لعبًا لا نهاية له، فكرةٌ تُقَال بطريقة جازمة دون تقديم أىِّ نقاش يدعمها، وهى فكرة من المستحيل تبريرها مبدئيًا. حتى يمكن التعرف على علامة بوصفها **أىَّ شىء**، لا بد أن تحوز العلامة شكلاً متميزًا ووظيفة يجعلانها متمايزة عن بقية العلامات الأخرى. أما التسليم البديهى بأن العلامة تلعب- ببساطة- فى مواجهة علامات أخرى لعبًا لا نهائيًا وغير محدد فمعناه تخيل وجود علامة لا صفة تُمَيِّزُها على الإطلاق، أىْ علامة لا يمكن التعرف عليها أو تمييزها؛ لأنه لا شكل محدد لها ولا وظيفة تخصها. أما حصيلة هذه الفكرة فليس مزيدًا من المعنى أو المعنى الأخصب كما يعتقد المدافعون عن هذا الموقف، بل حصيلتها عدم وجود معنى على الإطلاق. فالعلامة التى لا يمكن التعرف عليها بوصفها أىَّ شىء بوجه خاص لن تدل على شىء بالمرة. **الإبهام** vagueness فى العلامات يُنْقِصُ المعنى ولا يزيده. أما الإبهام التام وغموض الدلالة التام فمعناه الوصول بالدلالة إلى نقطة الصفر. لكن هذا الخطأ ليس هو الخطأ الوحيد الذى تقع فيه المناقشة التفكيكية؛ بل يستخدمه المدافعون عن التفكيك لمساندة نوع محدد من التقدم فى النقد لا يحتاج- فى حقيقة أمره- إلى تلك المساندة؛ إذ يشيع استخدامه بينهم بوصفه دعمًا نظريًا عامًا

حتى يكتشف الناقد الدقائق الصغيرة ومعانى إضافية لم يكن يراها فى النص النقادُ الذين يهتمون أشد الاهتمام بالمعانى السطحية الواضحة التى تعطيها الكلمات. لكن مواقف من هذا القبيل لا تدعو إلى سَنّ نظرية جديدة فى الدلالة؛ فكل ما يحتاجه الأمر إيضاح أن النقد السابق كان سطحيًا وفقيرًا فى كلامه عن دلالة النص، ثم عرض رؤية أشمل وأعقد عن معناه. وأىُّ ناقد يعتقد أن هذا النوع من الحراك النقدى يتطلب رؤية عن دلالة لامتناهية وغير محددة يخطئ فى وصف ما قد فعله على وجه التحديد؛ فهو لم يكشف عن أن المعنى غير متناهٍ بل كشف عن معنى إضافى **يمكن التعبير عنه بصورة محددة** كان قد تم تجاهله فى قراءةٍ للنص غير وافية. لقد عرض الناقد شيئًا **محددًا**، وهو يخدع نفسه لو اعتقد أنه قدم شيئًا غير محدد بلا تمييز. ويَصدُقُ ذلك على دريدا بقدر ما يَصدُقُ على غيره، حين يبدأ فى الحديث عن نص ما فيقول تلك الأقوال التى أشرنا إليها ويبنى عليها مواقف خاصة. والحق أن الأمر ليس بخلاف ما قلناه.

النصية: أحد أهم الأخطاء فى طريقة التفكير المتعلقة بكلمة **النصية** يتمثل فى العجز عن رؤية أن ثمة **خطوتين** لا خطوة واحدة فى التصور الذى يُحَرِّرُ النصَّ من مؤلفه حتى يعنى ما يُحْمَلُ على أن يعنيه. الخطوة الأولى هى تحريره من المؤلف، أما الثانية فهى تحريره من قواعد اللغة وأعرافها التى يُكتب بها النص. وتلك فكرتان منفصلتان منطقيًا، وتتطلب كل منهما تبريرًا منفصلاً، لكن المناقشة المرصودة للنصية تمضى كما لو أن الخطوتين خطوة واحدة، وكما لو أن تبرير أولاهما يُعَدُّ تبريرًا كاملاً لهما معًا. وفى الواقع، تعمل المناقشة وتمضى بخيارين فقط: إما أن النص يعنى ما يعنيه مؤلفه أو أن ما لدينا هو النصية وحرية اللعب. وحين تمضى المناقشة على هذا النحو، تقفز على أرض وسطى مترامية وكأنها لا توجد. فضلاً عن أن تلك الأرض الوسطى قد استُكْشِفَتْ معالمها من قبل، ولم يعد من الممكن تجاهلها أثناء تناول تلك القضايا.

لقد دارت مناقشات حول المغالطة القصدية- كما أسماها ويمسات Wimsatt وبيردسلى Beardsley[٤] - فأثارت- أول ما أثارت- الشكوك فى صلاحية قصد المؤلف بوصفه الحَكَمَ الأخير عند حسم معنى النص. وعلى مدى أربعين سنة خلت، منذ أن ظهرت تلك المقالة لأول مرة، نوقش الموضوع من جميع جوانبه ثم شُرِحَ شرحًا إضافيًا ونَقَّحَه مئات النقاد والمنظِّرين. وإحدى السمات الأغرب فى المناقشة التى تعلن تحرير النص من مؤلفه عبر مقولة النصية أنها تمضى كما لو أن ذلك النقاش الطويل السابق عليها لم يوجد، وكما لو أن أحدًا لم يستشكل قصد المؤلف ويسائله بوصفه معيار المعنى فى النص. ومبدئيًا، لا تتمثل المشكلة هنا فى أن التفكيكيين- على الأخص- لم يروا جدَّةً فى مساءلة ما يلعبه قصد المؤلف من دور؛ إذ المشكلة الكبرى تتمثل- على الأصح- فى أن تجاهل هذا المتن الضخم المعقد من الكتابات المكرَّسة لهذه القضية يعنى معالجة الموضوع فى مستواه الأكثر بدائية وأولية، والعجز عن الإفادة من ميزة وجود استكشافات سابقة. وأما افتراض أن تحرير النص من مؤلفه يعنى تحريره من كل القيود فهو افتراض بدائى أولى. إنه افتراض يقفز من النقيض إلى النقيض: إما القيد المُحْكَمُ أو لا قيد على الإطلاق. وأية مناقشة مثمرة ستركز على **نوع** القيود وكيفية تأثيرها. ثمة قيد واضح تتأثر به كل النصوص: اللغة التى تُكْتَبُ بها. فما من نص فى اللغة الإنجليزية ينجو من حقيقة كونه مكتوبًا بالإنجليزية لا بلغة أخرى. والنص المكتوب بالإنجليزية يعنى ما يفعله؛ لأنه يستخدم نسقًا من التواصل هو نسق اللغة الإنجليزية، فمعناه محدود بهذا القيد. ولا توجد نظرية تستنكر ضرورة معرفة كيفية عمل اللغة الإنجليزية وإيضاح سيادة أعرافها حتى نفهم أن النص يمكنه تحقيق القبول والمصداقية أو فرض احترام فكرى. فالحرية الكلية (والنصية لو فُهِمَتْ هكذا) فكرة مستحيلة لهذا السبب.

إن عَدَّ معنى النص أمرًا أوسع من قصد مؤلفه لا صلة له بتاتًا بإتاحة أنْ يعنى النص أيَّ شيء؛ بل هى فكرة تُعَبِّرُ عن أن المعنى يوصف بشكل أفضل لا عن طريق عمليات ذهنية- وهى عمليات لا يمكن مراقبتها أو ملاحظتها ولا يمكن استعادتها مرة أخرى- بل عن طريق استخدام محدد لنسق لغوى يستعمله النص(٥). كان ذلك هو موضوع النقاش المتعلق بالمغالطة القصدية؛ لكن التفكيك لا يلتفت إلى تلك المناقشة، ومن ثمَّ يتقهقر إلى خطوة أولية فيها كان قد بدأ الحديث عنها منذ أمد طويل. لكن هذا الخلل ليس مصادفةً أو أمرًا طارئًا؛ وإنما هو نتاج طبيعى من نواتج العادات التفكيكية فى قلب المواقف والانتقال من النقيض إلى النقيض؛ الأمر الذى أدى بالتفكيك هنا إلى تجنب أية نظرية نقدية اهتمت بذلك الموضوع اهتمامًا حقيقيًا على مدى العقود الأربعة الأخيرة.

ثمة اختلاف هنا بين التفكيك ونسخ نظرية استجابة القارئ فيما يشددان عليه؛ إذ يميل التفكيك إلى تشديد أكبر على حرية لعب العلامات، بينما تميل نظرية استجابة القارئ إلى حرية العمليات الذهنية لدى القارئ. لكن نظرية استجابة القارئ تتعرض- من هذه الزاوية- لطعن أكبر مما يتعرض له التفكيك؛ نظرًا لأنها تعود بنا- مرة أخرى- إلى العمليات الذهنية والوقائع الشخصية التى لا تخضع للملاحظة ولا يمكن استعادتها ثانيةً. ويتركز هذا الطعن- فى جانب كبير منه- على عدم القدرة على فحص العمليات الذهنية فحصًا دقيقًا؛ الأمر الذى يقود إلى رفض قصد المؤلف بوصفه محك المعنى. وها هو ذا نقد استجابة القارئ يطرح هذه المشكلة فى صورتها الأسوأ لا الأفضل؛ فالخطوة الأولى فى مناقشة استجابة القارئ تجعل كل العمليات الذهنية عمليات اعتباطية، وهكذا لا تنطوى العملية الذهنية على صلة ضرورية بالنص الذى حَفَزَها. ويترتب على ذلك أن المعنى الذى أقدمه أنا لا علاقة ضرورية تربطه بالمعنى الذى تقدمه أنت(٦). وهكذا، تتجاهل هذه النتيجة تجاهلاً تامًا حقيقة تشاركنا فى افتراضات عامة وطرق تأويل

لغتنا المشتركة؛ الأمر الذى يجعل التواصل مستحيلاً: نحن مجرد أشخاص يجلس كل منهم فى عالمه الخاص. لكننا لسنا كذلك؛ إذ حين ننظر إلى نص لغوى- ونستجيب بأية طريقة كانت- إلى معناه، ندرك على الفور أنه مثلاً باللغة الإنجليزية لا التركية. وبمجرد أن يحدث ذلك نتقاسم- على الفور- أعراف اللغة وتقاليدها مع الناطقين بها، ونتوافق معهم على استعمال القيم المتاحة للجميع فى البنى اللغوية التى تشكل اللغة الإنجليزية. ومن ثَمَّ، لا بد أن يُعَطِّلَ نقدُ استجابة القارئ أساسَه المنطقى بمجرد أن يتكل على نزعة الأنا وحدية solipsism. وإذا سعى إلى رؤية أىِّ معنى فى النص فسيتوجب عليه التسليم بأن المعنى مقيد لا يتغير إلى ما لا نهاية، أما إذا سعى إلى الجدل بأنه لا توجد قيود فسيضطر إلى التخلى عن المعنى، أىِّ معنى، لا المعنى الثابت وحده بل المعنى المتغير تغيرًا لا نهاية له أيضًا.

الذاتية والموضوعية: إن العلة الجذرية الأهم فى هذه الرؤية عن التأويل تكمن فى تصور بدائى لقضية الذاتية والموضوعية. وتكشف عمليات التفكير التى ينطوى عليها ذلك التصور عن النوع نفسه من القفز من النقيض إلى النقيض الذى رأيناه من قبل: فالمواقف التى يتم التفكير فيها محدودة بحدود الموضوعية من جانب وبحدود الذاتية من جانب آخر. والاختيار محدود بهذين الجانبين فقط، وهكذا تُهَيِّئُ لا معقوليةُ طرفٍ اختيارَ الطرف الثانى، مع أنه لا يَعِدُ بأكثر مما يَعِدُ به الأول. أما المواقف التى يمكن مناقشتها بجدية فتقع فى المنطقة الوسطى بين هذين النقيضين ويتم تجاهلها .

وكما رأينا من قبل فى الفصل السابق، تتجاهل هذه الطريقة فى المناقشة سياقًا أوسع من الحوار حول اليقين والموضوعية فى المعرفة، فى هذا السياق الأوسع حَدَثَ التخلى عن احتمال اليقين الكامل والموضوعية منذ أمد طويل. فالرؤية المعروفة على نطاق واسع هى أن كلَّ المعرفة- بحكم طبيعتها- فرضيةٌ

ظَنِّيَّةٌ، تنتظر دومًا إما أنْ تُعَدِّلَها معرفةٌ جديدة لاحقة أو تَقْلِبَها رأسًا على عقب. وعلى هذا، لا توجد معرفة تدعو موضوعيتُها الكاملةُ إلى يقين داخلى لدى عارفٍ لا يُظَنُّ به الخطأ. أما ما يُعَدُّ اختبارًا لأية فرضية فهو الحكم الذى تصدره جماعة الباحثين على مجموعة من الرؤى المتنافسة فيما بينها، وهو الحكم الأكثر معقولية فى وقته، إنه حكم مؤقت مشروط على الدوام. ومن ثَمَّ، ليست المعرفة موضوعية تمامًا- إنْ قُصِدَ بالموضوعية "الحقيقة التى لا تقبل الجدل"- ولا هى مسألة استجابات فردية اعتباطية لا تجيب على شىء سوى إطار الفرد العقلى الراهن. ومع ذلك، تتحرك كل التبريرات التى تُسَوِّغُ النصيةَ ورؤيةَ التأويل التى يُوجِّهها القارئ من النقيض إلى النقيض، كما لو أن التخلى عن الطرف الأول لا يترك احتمالاً سوى للثانى.

من الواضح أن هذا المنطق هو الأساس فى مناقشة تومبكينز Tompkins التى ترجع فيها أيضًا إلى كلر وفيش. الموضوعية هى أساسًا الزعم بمعرفة الحقيقة، ومن الواضح أنه زعم مستحيل. وعلى هذا، تغدو الذاتيةُ والاستجابات الفردية الذاتية البديلَ الوحيد(٧). وثمة منطق مماثل يُعَدُّ أساس مناقشة فيش اللافتة بغرابتها، ومفاده أنه إذا وُجدت رؤيتان متعارضتان عن النص فلا يمكن الرجوع إلى النص للفصل بينهما؛ لأنه بكل بساطة محل النزاع. ولو سلمنا جدلاً بمنطق فيش، فلا احتمال لأية معرفة من أىِّ نوع، لأنه إذا تعارضت عبارات شخصين عن أىِّ **شىء** فكونهما مختلفين يحول دون أىِّ بحث إضافى لاستقصاء مدى ملاءمة أىٍّ منهما عبر فحص كُنْه تلك العبارات المزعومة. إن العبارتين المختلفتين- طبقًا لفيش- لا تضمنان لنفسيهما حالة أنهما عبارتان محتملتان فقط، بل تجعلان الموضوع برمته غير قابل للنقاش، إذ ليس بقدرتنا الاحتكام إلى موضوع المناقشة، كما لا يمكننا الاحتكام إلى أىِّ شىء آخر. وما يجعل تأكيد فيش أكثر معقولية بالنسبة له نهاية العبارة "الحسم بينهما"، حين يجادل بأنه لا النص ولا أى شىء آخر

يمكنه أن يكون "أساس الحسم بينهما". ومن الواضح أن "الحسم" هنا يعنى شيئًا من قبيل "إثبات حقيقة الأمر". وأيُّ تصور بخلاف ذلك- كأن نقوم بالتمييز بين العبارتين واختبار الدليل على أولاهما والدليل على ثانيتهما- سيفضح ضعف مناقشته؛ لأن النص يمكنه لعب دور أساس الحسم بينهما فيحول دون القفز إلى كوننا متروكين أسرى الذاتية العاجزة وحدها. فى نهاية الأمر، يصل بنا لجوء فيش إلى اختلاف الحكم بين شخصين إلى الآتى: إذا كان موضوع ما ليس واضحًا بما يكفى لأن يتفق شخصان بشأنه، من المستحيل الاختيار بين الرأيين المتناقضين. وباستثناء حالات الإجماع الكلى، فكل رأى صحيح بالقدر نفسه[٨]. ومن الواضح أن ذلك غير حقيقى؛ لأنه لا بد أن نعرف ما دمنا نؤدى دورًا فى حياتنا اليومية.

ومن ثمَّ، لا يمكن بلوغ الذاتية التى ينطوى عليها نقد استجابة القارئ إلا بالوثب من الموضوعية المطلقة التى كانت قد تخلت عنها- منذ وقت طويل- حقولٌ أخرى فى المعرفة. ودون تلك الفكرة العتيقة بوصفها بديلاً وحيدًا لا يوجد ما يبرر الانتهاء إلى الأنا وحدية التى تجعل المعرفة أمرًا مستحيلاً.

معنى "واحد" يعارض معانى عديدة: طريقة أخرى من الطرق التى يصل بها المنظِّرون الذين نناقشهم إلى القول بأن "القصيدة تعنى حقًا ما يعتقد القارئ أنها تعنيه"، أو القول بأنه "لا يوجد حَدٌّ على تلك المعانى بما أن العقل يجد فى النص ما يبحث عنه"- هذه الطريقة تتم من خلال مفردات **تعدادية** تتحدث عن معانٍ عديدة غير محدودة فى مقابل معنى **واحد**[٩]. فالقول بأن النص ينطوى على معنى واحد يبدو قولاً تقييديًا أصيلاً، ويجعل القفز إلى القول بأنه "لا حدَّ على المعانى"- وهو القفز النمطى إلى الطرف النقيض- أمرًا معقولاً ظاهريًا. وحين يجسد المعنى "الواحد"- فى تلك المناقشة- اليقين المطلق والموضوعية فى المنهج العلمى المتخيل- ولا يوجد هذا اليقين فى العلم- تنطبق هنا المناقشة السابقة أيضًا. غير أن قضية المفرد والمتعدد فى مناقشة المعنى تقتضى تعليقًا أبعد.

تُعَدُّ مسرحية ***هاملت*** صرحًا من الكلمات ضخمًا معقدًا، فثمة آلاف عديدة من الكلمات ومن ثمَّ آلاف عديدة من عناصر المعنى، لا تقول شيئًا عن المعنى الإضافى الذى تخلقه العلاقات التبادلية بين تلك الكلمات. وأما القول بأن ***هاملت*** تنطوى على معنى واحد فهو قول غريب بصرف النظر عن أية نظرية فى المعنى يمكن استعمالها(١٠). إن المسرحية بلا ريب مُرَكَّبٌ من المعانى. وثمة معنى واحد فحسب يمكن أن تُستَعْمَلَ به صفة التفرد؛ ألا وهو أن ***هاملت*** نص فريد ليس كمثله نص آخر. ثمة ***هاملت*** واحد فقط بهذا المعنى، أما استخدام صفة التفرد فى أىِّ سياق آخر فهو استخدام غير مناسب. ومن ثمَّ، لو أراد المرء وصف المعانى فى مسرحية ***هاملت*** بأنها متعددة فذلك وصف مناسب؛ إذ فيها العديد من الكلمات والأبيات الشعرية والشخصيات. أما إذا استخدم صفة المتعدد فى هذا السياق للتشكيك فى انفراد نص ***هاملت*** وتفرده مقارنةً بنص ***مكبث*** *Macbeth*، فنحن بذلك نخلط بين استعمالين مختلفين وسياقين مختلفين. على النقد- إنْ أراد عمل أىِّ شىء له قيمة- أن يعالج مسرحية ***هاملت*** بوصفها نصًا متمايزًا عن ***مكبث*** ولا يماثله؛ لأنه إذا كانت مسرحية ***هاملت*** تعنى سلسلة لا متناهية من المعانى، فتعنى أيًّا ما يَحْمِلُها الذهنُ على أن تعنيه فمن المرجح أن تعنى ما تعنيه مسرحية ***مكبث***. لكن ***هاملت*** شىء و***مكبث*** شىء آخر. وهذا "الشىء" ليس المقصود منه أن ***هاملت*** تعنى شيئًا واحدًا فقط. إن المفردات الرياضية التى يتم استعمالها (واحد، عديد، غير متناهٍ) لا تقوم سوى بالخلط بين هذه القضايا.

المصطلح الشائع للتعبير عن تعدد المعنى لا إفراده هو- بالطبع- **الالتباس** ambiguity؛ وإنْ كان يَعْرِضُ إمكانات أبعد لتصورات مغلوطة. النصوص الأدبية- فى الغالب وبطبيعة الحال- ملتبسة المعنى غامضة. وأية قطعة لغوية يمكنها أن تكون ملتبسة غامضة بالمعنى نفسه، وتوسيع الإطار المرجعى لمناقشتنا

بالرجوع إلى حقول أخرى يجعل من اليسير- مرة أخرى- الوقوف على وجه الخطأ فى المناقشات التفكيكية. لا شىء يبدو أدق من لغة الهندسة، غير أنه لا يمكننا- كما هو الحال فى كل مجال آخر- الإفلات من الالتباس الناتج عن الحَدِّ الذى يُحَدُّ به مصطلحٌ معينٌ. فالمربع مثلاً شكل له أربعة أضلاع، والمستطيل شكل له أربعة أضلاع قائمة الزوايا. والمُعَيَّنُ شكل له أربعة أضلاع غير قائمة الزوايا. ومن ثَمَّ، يمكن لكلمة مربع أن تشير إليهما معًا. فهل يعنى ذلك أن الكلمة ملتبسة غامضة؟ نعم ولا. فالكلمة لها مثل معظم الكلمات مستوى محدد من المواصفات يجعل معناها المقصود واضحًا تمامًا، لكن هذه المواصفات هى التى تجعلنا أيضًا نحكم بأنها ملتبسة غامضة فى **سياقات نهتم فيها بمواصفات أوسع**. فإذا كنا نهتم بالتمييز بين المُعَيَّن والمستطيل ستبدو كلمة **مربع** ملتبسة. لكن هذه الحال لا صلة لها بتاتًا بالتيقن من معنى الكلمة؛ إذ بينما نرثى لالتباسها **فى سياق** نعرف معرفة تامة ما تعنيه كلمة مربع. كذلك حال قضايا الالتباس فى النصوص الأدبية، تهتم عادةً بمستوى المواصفات، لا بانعدام معنى محدد. ما الذى تعنيه مسرحية **مكبث** حين يقول مكبث لبانكو: "لا تتخلف عن وليمتنا" فيجيبه بانكو: "لن أتخلف يا مولاى"؟ هل تعنى أن بانكو سيعاود التردد على مكبث (كما فعل)؟ أم أن بانكو حين أجاب هذه الإجابة يُعَبِّرُ عن نيته فى المجىء- حالته الذهنية- فى تلك اللحظة ولا شىء أزيد من ذلك؟ كان القلق يساور النقاد بشأن الاختيار بين هذين البديلين حتى صرح **النقاد الجدد**- أو أدركوا- أن الالتباس ينطوى على قيمة إيجابية أحيانًا، فخلصوا إلى إمكان وجود المعنيين **فى آنٍ معًا**. وإن بدا هذا الكلام مذهلاً فهو- فى حقيقة الأمر- لم يكن كذلك. كل ما قاله النقاد الجدد كان أنَّ مستوى مواصفات تلك اللغة لم يكن المستوى الذى يتطلب اختيارًا، وما دام لا يوجد فى السياق ما **يتطلب** الاختيار لا يمكن الاختيار ولا يكون اختيارٌ. فالمربع يظل مربعًا ما لم يجعله المزيد من المواصفات فى السياق مستطيلاً، والشجرة تظل شجرة ما لم يأت شىء

فى السياق يجعلها شجرة بلوط. ومن ثمّ، لا معنى للإلحاح على لا نهائية ما تدل عليه كلمة "شجرة" من معانٍ حين لا يُشَارُ إلى نوع محدد من الشجر؛ إذ من الواضح أن الكلمة تنطوى على بعض القيود التى تَحُدُّ من لا تناهيها (فهى **ليست** زهرة مثلاً) فى الوقت الذى لا يوجد قيد يَحُدُّ من إمكان دلالتها على أىّ نوع من أنواع الشجر. ولا صلة لذلك بتاتًا بنص ينطوى على معنيين منفصلين، أو لا يوجد له معنى واضح بالمرة، أو يعنى ما يريد له القارئ أن يعنيه. على العكس، لو تناول المرء السطور المشار إليها من مسرحية **مكبث** بتعابير تفكيكية لن يتمكن من الوقوف على الالتباس الذى يمثل سمتها الأميز؛ إذ الغرض- على وجه التحديد- فى تلك السطور هو أن ثمة معنيين يلعب أحدهما فى مقابل الآخر. أما القول بأن هذه السطور تنطوى على معانٍ غير متناهية فيؤدى إلى عدم الوقوف على ذلك الالتباس المحدد- الدال إلى حد كبير- عبر غمره بفيض من المعانى لا شكل لها ولا تتمايز فيما بينها. من ثَمَّ، فالخلاصة المهمة هنا هى أن الالتباس نفسه يتطلب مواصفات كى يوجد، أما النصية فتقضى عليه وعلى كل المعانى الأخرى فى النص حين تجعل النص غير محدد بطريقة لا يمكن معها الوقوف على مواطن الالتباس.

ويُذَكِّرُنا هذا الموضعُ فى النقاش بعدم الانسجام بين جناحى التفكيك النقديين، فالجناح التفكيكى الذى ناقشته فى الفصل الثالث يتناول المعانى المحددة حيث يشدد على أمرين: السطح ونقيضه. أما الجناح الذى أناقشه فى هذا الفصل فيجعل **كل** المعانى ملائمة بالقدر نفسه للنص. ثمة جناحان مختلفان لا يتعايشان معًا، ولا يصمدان أمام فحص دقيق، ولكن لا ريب فى أن ثانى الجناحين أشد تهافتًا من الأول. يتناول الجناح الأول- وإنْ بجمود وطيش- أمورًا محددة يمكن أن يَعْنيها النصّ؛ أما الجناح الثانى فيرى أن النصوص يمكن أن تعنى أىَّ شيء، وهذا معناه أنها- فى حقيقة الأمر- لا تعنى شيئًا بالمرة.

تطور المعرفة عبر الأقوال المتضاربة: النصية والتأويل الموجَّه بالقارئ يركزان على آراء القراء الخاصة بطريقة جامدة تلفت النظر. حين يقول لنا فيش إنه إذا لم يتفق قارئان فلا سبيل إلى الاستعانة بالنص لحسم القضية محل الخلاف بينهما، حين يقول ذلك يتركنا مع قارئين ورأيين لا يتصل أحدهما بالآخر ويظلان على خلافهما فلا يلتقيان، ومن ثمَّ لا يمكن تعديلهما. لكن هذا الافتراض غير واقعى؛ ففى العالم الواقعى الذى نعيش فيه يحدث التقدم فى كل المجالات من خلال التصادم بين الرؤى المختلفة والآراء المتضاربة. وأثناء هذا الصدام لا تُقَاوِمُ تلك الرؤى والآراءُ عدمَ التغير؛ ذلك أن العالم **لا** يتكون من أفراد يتمسكون بأفكارهم الأولى تمسكًا عنيدًا ولا يتحدثون إلى الآخرين. بل على العكس، يعرض الأفراد رؤاهم على الآخرين من أجل مناقشتها، وحينئذٍ يطرأ عليها التعديل والتغيير، وقد يحدث التخلى عنها فى غضون المناقشة. بعض الرؤى تتسم بالإقناع وتنتشر من خلال التأثير، وبعضها الآخر غير مقنع يطويه النسيان. إن تطور المعرفة عملية **اجتماعية**، وتحظى المناقشة بين الأفراد المختلفين بالنصيب الكبير فى هذه العملية، واللجوء إلى النص الذى يجرى حوله النقاش- على العكس من رؤية فيش- جانب مهم فى تلك المناقشة. فى العالم الذى يحدثنا عنه فيش، يُكَوِّنُ الناقدُ الفلانى رؤيتَه ويتشبث بها رافضًا المشاركة فى أىِّ تحليل أو تقييم لها، ويلح بكل بساطة عليها لأنها رؤيته، بصرف النظر عما إذا كان يمكنه دعمها أو إقناع أىِّ أحد بها، ولكونه يتمسك بها فلا بد أن تقف بوصفها إمكانًا واحدًا بين إمكانات أخرى على قدم المساواة. أما فى السياق الواقعى فيختلف الأمر تمامًا؛ إذ لو أنتج الناقد الفلانى رؤيته ولم يقتنع بها أحد سواه بعد مرور وقت، لا تعيش رؤيته، ولن يعود لها مكان بين الرؤى التى يمكن مناقشتها بجدية. وبقدر ما يَصْدُقُ ذلك فى النقد يَصْدُقُ فى العلوم. فإذا تمسك أحد الأشخاص بأن الأرض مستوية، لسنا ملزمين بقول إن تمسكه- وحده- يجعل رؤيته مساوية لأية رؤية أخرى، ولسنا مضطرين إلى

القول- مع فيش- بعدم إمكان الاحتكام إلى الموضوع الذى تجرى حوله المناقشة؛ لأن هذا الموضوع مصدر الخلاف؛ إذ لن يرهبنا بعبع الموضوعية الكلية فيشلنا عن التمييز بين درجات المعقولية والإقناع المختلفة. إن الشد والجذب فى المناقشة يُحَرِّكُ المعرفة والآراء إلى الأمام، أما نقد استجابة القارئ فيهدف إلى حماية حق الفرد فى أيِّ رأى يريده؛ الأمر الذى يجعل كل شخص جوهرًا فردًا monad منغلقًا على نفسه لا يمكنه التواصل مع الآخرين. وحين يفعل هذا النقد ذلك يغلق عينيه عن أن تقدم البحث والاستقصاء يحدث عبر التصادم بين وجهات النظر المختلفة، حيث لا يمكن فى الواقع إيقاف عمليات الغربلة.

ثمة الكثير من الثغرات فى المناقشات التى تعتد بالنصية وتُقَدِّسُ استجابة القارئ الفردية مهما كان طابعها. وقد يُطرح هذا التساؤل: كيف أمكن مناقشةٌ لا رجاء منها أن تحقق أىَّ رواج؟ تتمثل الإجابة عن هذا السؤال فى أن تلك الرؤية النقدية تخاطب اتجاهًا انفعاليًا كان قد انتشر بين النقاد منذ وقت طويل. وبهذا المعنى، ليس التفكيك ولا نظرية استجابة القارئ بجديدين؛ بل إنهما يعكسان أحكامًا نقدية مسبقة، كانت ذائعة منذ أمد بعيد، ويعيدان صياغتها. وسوف أعود إلى هذا الموضوع بدرجة أكبر فى فصلى الأخير عند تقييم دوافع التفكيك ومغزاه فى المشهد النقدى المعاصر، أما الآن فيكفي القول بأن النصية ليست سوى صياغة راديكالية لاتجاه تقليدى مفاده "دَعْه يعمل" ساد فى ذلك النوع من النقد الأدبى الذى أراد- قبل كل شيء آخر- أن يكون حرًا فى فعل ما يريده وقول ما يريده، دون أن يخضع للحساب أو يُطلب منه تبرير ما يقوله ويفعله. فهذا النقد الذى مبدأه "دعه يعمل" كان يدعم نفسه دومًا برؤية غير واقعية عن العلم مفادها أنه مملكة اليقينيات المطلقة، وكان يُلِحُّ على السماح للناقد بالتصرف كما لو أنه غير خاضع لانضباط الدليل أو أحكام الحجة والإقناع. وبدلاً من أن يحرث التفكيكُ أرضًا جديدة ارتد إلى مواقف قديمة. وحتى تلك الرؤية التى مفادها أن الناقد كالفنان فى كل شيء- يقف

معه على قدم المساواة- رؤية لا جديد فيها، فقد لوحظ أنها جزء من تركيبة تلك الاتجاهات القديمة(١١). ومن ثمّ، لا يوجد شيء صادم أو ثورى فى المواقف التفكيكية. ومن جهة أخرى، لا ريب فى أن التفكيك له تأثير فى المشهد النقدى الحالى؛ إذ قام ببعث تلك الاتجاهات غير المثمرة فى النقد وشَجَّعَها. وتكشف بضعة أمثلة هذا التأثير.

تسترعى النصوص الأدبية انتباهنا بوصفها نصوصًا لها طابع فريد؛ فأيًا كان ما تعنيه مسرحية ***هاملت*** فإن طابعها الخاص لا يماثله طابعُ أيِّ نص آخر. وتتمثل مهمة النقد فى معالجة هذه المواصفات النوعية التى تتصف بها مسرحية ***هاملت***. فهل نرغب حقًا- أثناء ممارستنا الفعلية- فى التخلى عن هذا الهدف فنترك الناقد يجد أيًا ما يريد فى النص؟ إن تبنى نظرية ما يعنى أن نتائجها فعالة مفعمة بالحيوية. ولننظر الآن إلى تلك النتائج فى موقفين محددين يُعَدّان نموذجيين- إلى حد ما- بالنسبة إلى ما يحدث فى النقد مؤخرًا. هذان الموقفان مأخوذان من تخصصى فى النقد- نقد الأدب الألمانى- لكنهما يماثلان فى الأساس المواقف التى نراها تشيع مؤخرًا فى النقد بوجه عام.

فى أول هذين الموقفين، نجد باحثًا يكتب عن إ. ت. أ. هوفمان E.T.A. Hoffmann، والفرضية التى ارتآها المدخلَ الرئيس إلى أعماله هى وسوسة الشعور بالخطيئة الجنسية وغلبة الحياء الجنسى. ولن نفكر الآن فيما إذا كانت هذه الفرضية مناسبة لمعالجة أعمال من قبيل ***الإناء الذهبى*** *The Golden Pot* و***إكسير الشيطان*** *The Devil's Elixirs* و***الرَّمّال*** *Sandman*، إلخ. فالذى نريد التفكير فيه هو أن المؤلف نفسه يكتب أيضًا كتابا عن هاينريش فون كليست، والفرضية التى يَعُدُّها المدخلَ الرئيس لمعالجة أعمال كليست هى أيضًا كل ما يتعلق بمشاعر الخطيئة الجنسية والحياء الجنسى. لا شك فى أن هذا التكرار الحرفى سيفاجئ

أولئك القراء الذين يتمكنون من إدراك الفروق الكبيرة بين كليست وهوفمان، ومن المحتمل أن يُحَيِّرَ ذلك التكرارُ أولئك القراء المدمنين لأعمال كليست الكبرى مثل **ميتشل كوبلباس** *Micheal Koblbaas* و**برنز فون هامبورج** *Prinz von Homburg*. ثم إن المؤلف نفسه يكتب دراسة عن كافكا، يتضح منها أيضًا أن كافكا ينطبق عليه كل ما يتعلق بمشاعر الخطيئة الجنسية والحياء الجنسى(١٢). هاهنا، لا يمكن مقاومة إغراء الحكم على هذا الموقف بأن تلك الفكرة المتكررة تجد مصدرها فى عقل الباحث لا فى أعمال هوفمان وكليست وكافكا. إن وجود قدر من التوافق الجزئى على الاهتمام بموضوعات معينة لدى مؤلفين مختلفين ليس أمرًا مستغربًا، أما القول بأن هؤلاء الكتاب الثلاثة الذين يختلف أحدهم عن الآخر اختلافًا كبيرًا يهيمن عليهم سلفًا الموضوع نفسه فهذا أمر آخر. ومن المؤكد أن أحدًا لن يولى النقدَ عنايةً كبيرة حين يتضح- كما هو الحال هنا- أن الأفكار المقدمة لا تتماشى مع الكُتَّاب الذين يَزْعَمُ أنهم موضوع النقد. ولنتخيل أننا ملتزمون بقواعد نظرية النقد التى نناقشها هنا: ما الذى يمكن أن تفعله لنا النصية ونقد استجابة القارئ فى هذه الحالة؟ سيكتفى فيش بأن يقول لنا إنه لا فائدة من الاحتكام إلى خصائص النصوص؛ لأنها موضوع الخلاف بيننا وبين ذلك الناقد. ومن ثَمَّ، لا يهم إيضاح أن هوفمان ليس كليست وأن كليست ليس كافكا ما دام ذلك الناقد قال إنه يراهم شيئًا واحدًا، وليس المطلوب منا أخذ هذا الزعم على محمل الجد فحسب، بل ليس من حقنا مناقشته أو معارضته: إننا لا نستطيع الاحتكام إلى حقيقة أن النصوص تبدو فى معظمها مختلفة؛ لأنه- طبقًا لفيش- ما دامت توجد رؤى متضاربة عن النص، فالنص- محل النزاع- لا يمكنه فضّ هذا النزاع. ومن جهة أخرى، لن تقدر تومبكينز سوى على إخبارنا بأن اعتقادنا بوجود اختلافات بين كافكا وهوفمان وكليست ناتج عن سقوطنا ضحية أسطورة الموضوعية المطلقة وزعمنا بمعرفة حقيقة مطلقة. أما ريندل فسيقول لنا إنه لا يوجد حَدٌّ أو قَيْدٌ على ما

يمكن أن يراه العقل فى كافكا وكليست وهوفمان، ويعنى ذلك منطقيًا بالضرورة استنتاج أن العقل يمكنه معاينة الأشياء نفسها عند هؤلاء الكتاب الثلاثة لو أراد ذلك. وسيُلِحُّ دوناتو Donato على أن الكلمات لا تشير سوى إلى كلمات أخرى، ومن ثمَّ لن يوجد- فى حقيقة الأمر- شيء يمكن تأويله. فإذا كان لدينا إحساس بأن بعض التآويل تبدو سخيفة للغاية بينما لا يراها آخرون كذلك، فذلك هو الوهم والخداع. أما كروسمان Crosman فيخبرنا بأن النص يعنى ما أراد منه القارئ أن يعنيه: فإذا أراد الذهن أن يعنى كليست ما يعنيه كافكا فليكن. هكذا، لن يَسمح لنا أيٌّ من هؤلاء المنظِّرين أن نميز ونختار ما يبدو- على الأقل- له قيمة فنتبناه ونستبعد على الفور ما ليس كذلك.

وقبل استخلاص النتائج المترتبة على عجز هذا النوع من وجهة النظر النقدية أمام المثال الذى أعطيته، أريد أن أعطى المثال الثانى. تسلمت مؤخرًا من إحدى الدوريات فى مجال الأدب الألمانى مقالة من أجل تحكيمها للنشر. تعرض المقالة ثلاثة تآويل مختلفة- مأخوذة من كتاب نقدى مطبوع- لقصة من قصص كليست، وهى تآويل كان من الواضح أن بعضها يستبعد بعضًا، ثم خلصت المقالة إلى أن هذه التآويل الثلاثة تُعَدُّ مثالاً جيدًا على الفرضية التفكيكية التى مفادها أن النصوص الأدبية قادرة على إعطاء تنويعة غير متناهية من التآويل بسبب حرية لعب العلامات. وعلى فرض التسليم بهذا الإطار النقدى، لا توجد مساحة لنوع من التمييز الأساس من وجهة نظر عملية: من المستحيل مبدئيًا حسم ما إذا كان أىٌّ من هاته التآويل الثلاثة قد أحسن الفهم، أو أيُّها وَهْمى، أو حتى لا صلة له بكلمات النص وعمليات التشكيل. والحق أن المقالة المشار إليها لم تتطرق بأية وسيلة إلى استكشاف مدى علاقة النص بأىٍّ من هاته التآويل. لقد اكتفى مؤلف الدراسة- بكل بساطة- بقبول أن تلك التآويل الثلاثة موجودة. أما فحصها بدقة، وتحليل قدرتها على الإقناع، والحكم على مدى قوتها، فهى أمور لم يُغْفِلْها مصادفةً بل أغفلها من

حيث المبدأ. لقد تحدثتُ أعلاه عن ضرورةٍ **عمليةٍ** فى مثل هذه المواقف. وقد تناولتِ المقالةُ ثلاثةَ تأويل مأخوذة من كتاب مطبوع لن يرجو أحدٌ قراءةَ ولو صفحات قليلة منه. نحن مضطرون إلى اختيار أن نقرأ هذا بدلاً من ذاك، فكيف نقرر قراءة هذا الكتاب النقدى وأخذه مأخذ الجد لا ذاك الكتاب؟ المقالة التى أشرت إليها تقول إن الاختيار غير وارد مبدئيًا. إن عدم القدرة على التحقق من مواصفات النقد ونوعيته يُعَدُّ إهمالاً خطيرًا؛ لكن النصية ملتزمة بهذا الإهمال بوصفه مسألة مبدأ. فيما يرى ريندل، تعنى المفاضلةُ بين التآويل المختلفة على أساس نسبية درجات مدى ملاءمتها للنص الأدبى تواضعًا زائفًا يَنْتُجُ عن خضوع الناقد للنص. وطبقًا لدوناتو، بما أن النقد هو أيضًا أدب فهو ينطوى على فعل خلق أو إبداع لا يخضع لأية ضوابط. وفيما يرى فيش، لا يمكننا الاحتكام إلى النص حتى نرى أىَّ تأويل يعمل بصورة أفضل؛ لأن هذا الاحتكام يتجاهل مقولة أن النص قد أنتج تلك التآويل. وطبقًا لتومبكينز، لا يوجد أىُّ قَيْدٍ يَحُدُّ الناقدَ إلا وفيه رائحة الإيمان بالموضوعية. وفيما يرى كروسمان، سيقلل التمييزُ بين التآويل عددَ المعانى اللانهائية الممكنة فى النص الأدبى أو يختزلها.

لقد وصلنا إلى أحد تلك المواضع فى النظرية، حيث من الضرورى أن نواجه بحزمٍ ما يلزمنا به؛ إذ يُلزمنا هذا الموضعُ بنتيجتين نهائيتين تثيران الذهول. النتيجة الأولى مفادها أننا غير قادرين على **التمييز** حين نواجه عددًا من التآويل المختلفة؛ أما النتيجة الثانية فهى أنه من غير الضرورى تمامًا إجراء مناقشة أو دعم تأويل وإضاعة الوقت فى ذلك. هذه النتيجة تنجم عن النتيجة الأولى: فالمناقشة وإقامة دليل يدعم تأويلاً ما، لا نحتاج إليهما إلا إذا كنا نسعى إلى الحكم على ما إذا كان ذلك التأويل مدعومًا بطريقة أفضل أو أسوأ من أىِّ تأويل آخر؛ أما إذا كنا ملتزمين برؤية تتيح وجود تنويعة غير متناهية من التآويل، وأنه لا أولوية لأىٍّ منها على الآخر، فلن تغدو المناقشةُ التى تدعم هذا التأويل أو ذاك مناسبةً للمقام حينئذ.

حين تنطوى نظرية ما على مثل تلك النتائج المربكة فلا ريب فى أن أىَّ مُنَظِّر حصيف ستواتيه شجاعة الاعتراف بأنها قد ضلت الطريق ضلالاً بعيدًا، ولا بد من التخلى عنها وهجرها. فما من موقف يتبنى وجهة نظر ما ويقوم على استبعاد النقاش استبعادًا كاملاً، يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد. وما يغيب تمامًا عن النظر حين تبقى كل الاستجابات لنص ما دون اختبار أو امتحان هو أننا لا نحصل ببساطة على رد من الناقد، فلا نحصل على بواعثه أو مبرراته أيضًا. الناقد يتمتع بالإعفاء من تفسير دواعى رؤيته، ويرى أن هذا الإعفاء يسرى أيضًا على تأويله. ولكننا حين نقرأ ناقدًا ما لا نكتفى بتلقى آرائه واستنتاجاته، بل تتضمن قراءتنا فحص مناقشته وإصدار حكم على مدى حُجِّيَّتها. ولا صلة لذلك بتاتًا بالإيمان بوجود حقيقة موضوعية. ففى أىِّ مجال بحثى تُطْرَحُ الأفكار وتُنَاقَشُ المناقشاتُ وتُقَيَّمُ فى مقابل مناقشات تنطوى على مواقف منافسة.

تُعَدُّ النصيةُ بفكرتها عن لا تناهى المعنى فى النص مذهبًا غير نافع من الناحية العملية؛ فهى تدفعنا إلى إيقاف التمييز وإيقاف **التفكير** فى التأويل واختبار مدى قوتها أو ضعفها. أما عن القول بأن التصورات المتنافسة بخصوص نص ما هى- بكل بساطة- جزء من إبداعية القارئ غير المحدودة فى مواجهة النص فهو قول يعنى عدم تقييم أىٍّ منها، كما يعنى عدم القدرة على استبعاد أكثرها وَهْمًا أو استبقاء أكثرها إقناعًا: التأويل توجد بكل بساطة، وهذا هو الحاصل. لكن ذلك الاتجاه فى النقد يسيء فهم وظيفة الخيال والإبداعية، كما يتجاهل- بالقدر نفسه- وظيفة النقاش. الخيال والإبداع مظهران حيويان فى أىِّ فكر، فى العلم والفلسفة والنقد على السواء. ولا يُذْنِبُ التفكيكُ حين يقول إن الناقد مبدع، لكن ذنبه الفادح يكمن فى افتراضه أن إبداعية الناقد تعنى التحرر من القيود أو من معايير الحكم التى لا بد أن يخضع لها ما ينتجه. لا يتحقق الإبداع بترك العقل يتيه على غير

هدى بحرية كاملة فى أن يعتقد ما يشاء. وفى أىِّ حقل من حقول النشاط الإنسانى لا نحكم على شخص بأنه مبدع إلا إذا أنتج فكرة مبتكرة ولها قيمة فى الوقت نفسه. فالفكرة الجديدة ذات الصلاحيات العملية الناتجة عن مغامرة جديدة ناجحة- إلى حد كبير- نصفها بأنها إبداعية، أما التى تَنتج عن الإفلاس فنصفها بأنها عنوان الحماقة. من المؤكد أننا نحتاج إلى الإبداعية فى النقد وهو احتياج له قيمته، لكن ذلك لا يعنى أن الناقد حُرٌّ فى قول ما يريد قوله، كما لا يعنى أنه ليس بمقدورنا تقييم ما إذا كان قوله ينطوى على معنى أم لا. فأنْ يكون المرءُ مبدعًا ليس معناه إطلاق العنان لخياله يمرح على غير هدى، وإنما يعنى استعمال الخيال **بطريقة إنتاجية مثمرة**. فكرة الإبداعية نفسها تقل قيمتها حين يُعْتَقَدُ أنها تمضى بشكل عشوائى دون تجاوب مع جوانب السياق الذى تقع فيه.

ومن ثمَّ، لا تفيد تلك الرؤية التفكيكية مواصفات النقد ونوعيته. فإذا كانت الإبداعية تجرى دون ضابط أو رابط لن توجد حاجة إلى أن يفكر المرء فى تسلسل أفكاره ويعيد التفكير، ولا حاجة إلى التردد والتدبر فيما إذا كانت النتائج ملائمة لشكسبير أو كليست أو هوفمان، ولا حاجة إلى الحكم على ما إذا كانت أفكار المرء مقنعة أم متسلطة، ولا حاجة إلى القلق بشأن ما إذا كان كافكا يمكن أن يُرَى- بأية طريقة لها معنى- مماثلاً من حيث موضوعات الاهتمام لكليست. ما قد فعله الناقد هو أنه كتب نقدًا، ولا يُسْمَحُ لأحد باستشكال نقده، ولا تحليل ما فعل وتقييمه، ولا أحد له حق إعادة التفكير فيما فعله. من الناحية العملية، لا يتقبل العديد من النقاد الذين يُدافعون عن النصية نتائجها فى حقيقة الأمر، وبرغم ذلك أثرت هذه الرؤية التفكيكية تأثيرًا فى ممارسة النقد بما يكفى لإحداث تدهور ملحوظ فى كفاءته. من المعتاد التفكير فى النقد على أساس أنه فن التمييز art of discrimination: التمييز بين مواصفات فريدة يتصف بها كاتب عظيم ومواصفات فريدة أخرى يتصف بها كاتب آخر، أو بين كتابة موهوبة وكتابة فقيرة الموهبة. أما ما يَنتج حتمًا عن

التفكيك ونظرية استجابة القارئ فهو أنه لا يمكننا التمييز بين مواصفات الكتاب الكبار ونوعياتهم، ولا بين كاتب كبير وآخر محدود، ولا بين النقد الجيد والنقد الفقير. وبهذه الطريقة يتم تشجيع الكسل والضعف الفكرى؛ إذ ننتج أفكارنا ونقول كلماتنا ولا حاجة إلى شَغْل أنفسنا بما إذا كان يمكن تحسينها إما بأنفسنا أو من خلال الآخرين. ولعل أغرب ما فى هذا الموقف أن يتم الدفاع عن تلك الرؤية النقدية بوصفها موقفًا فكريًا معقدًا يتسم بالعمق المعرفى، بينما يتم النظر إلى عمليات النقد "العادى" بوصفها الأبسط والأكثر بدائية. ومن الواضح أنه من الضرورى عكس هذه الأحكام؛ فما من شيء أبسط وأكثر بدائية من الإلحاح على الاستجابة الفردية، حيث يقتضى التمييز الحقيقى من الناقد تجاوز تلك المرحلة الأولية فى التفكير. إن التعقيد والتعمق المعرفى يتطلبان المزيد من التفكير والتحليل، والمزيد من التمييز الدقيق بين خصائص النصوص المختلفة، ولا أقل من ذلك ينفع.

نصوص شكسبير ثمرة العديد من القرارات الفردية التى اتخذها ليكتب هذا دون ذاك(١٣). فهل يُعَدُّ "تواضعًا زائفًا" من الناقد أن عليه إيلاء انتباه عميق لتلك القرارات وما نَتَجَ عنها من أقوال؟ كما لا يمكن لناقد شكسبير ألا يتأثر بحقيقة أن آلافًا من النقاد يكتبون عن شكسبير كل عام، وأن مسرحياته تُؤَدَّى فى مئات المسارح. تلك الحقائق- وأخرى غيرها- تفسر ما يعنيه القول بأن شكسبير يُعَدُّ كاتب الإنجليزية الأعظم. وليس من قبيل التواضع الزائف أن يعتقد الناقد- وأمامه تلك المدونة الضخمة- أنه لا يعادل شكسبير فى الإبداعية، وأن منتجات عقل شكسبير- لا منتجات الناقد- هى بؤرة الاهتمام فى نقده. ومرة أخرى، لا بد من إعادة التفكير فى نتائج التصور التفكيكى عن النصية، فهى- فى حقيقة الأمر- نتائج ظاهرة البطلان عديمة الجدوى. ومن المؤكد أن تلك النتائج ستدفع المدافعين عن نقد استجابة القارئ وفكرة النصية إلى التراجع وإعادة التفكير فى الخطوات المنطقية التى تقودهم إليها نظريتهم. ذلك هو الامتحان أو الاختيار الأعم لهذا النوع من المنطق، وهو ما أنتقل إليه الآن.

هوامش الفصل الخامس

(١) الموقف الذى يُعْتَقَدُ غالبًا أنه متحالف مع نظرية استجابة القارئ هو نظرية التلقى the Rezeptionsästhetik التى طورتها جماعة متمركزة حول جامعة كونستانز Konstanz. ويمثل كتاب فولفجانج إيزر *Der implizite Leser* (Munich, 1972) المترجم إلى الإنجليزية تحت عنوان *The Implied Reader* (Baltimore and London, 1974) العرض الأبرز لها. انظر أيضًا كتاب: *The Act of Reading* (Baltimore and London, 1978). وحقيقة الأمر أن موقف إيزر يختلف اختلافًا مهمًا عن نظرية استجابة القارئ فى النقد الراهن فى العالم الناطق بالإنجليزية. ولذا، فهو أقل صلة بمناقشتى. وهو أيضًا أقل عرضة للهجوم انطلاقًا من وجهة منطقية.

(٢) تلك نقطة مهمة، بما أن معظم النقاد الذين يستخدمون كلمة **النصية** يفضلون التفكير فيها بوصفها وسيلة لجعل النص حرًا ومنحه حياته المستقلة إنْ جاز التعبير. لكن بما أن هذا الفعل لا يسمح لمادة النص بفرض أية قيود على معناه، فمن الواضح أن **النصية** لا تعنى أن النص يستقل بنفسه ويحدد نفسه بنفسه بل القارئ هو الذى يفعل.

(٣) هذه الفقرات مقتبسة من المصادر الآتية:

(a) Steven Rendall, "Mus in Pice: Montaigne and Interpretation", *MLN* 94 (1979), pp. 1057-70; (b) Stanley Fish, *Is There a Text in This Class?* (Cambridge, 1980), p. 340; (c) Eugenio Donato, "The Two Language of Criticism", in *The Structuralist Controversy: The Language of Criticism and the Sciences of Man*, ed. Richard Macksey

and Eugenio Donato (Baltimore and London, 1972), pp. 96-97; (d) Jane P. Tompkins, "An Introduction to Reader Response Criticism", in *Reader Response Criticism: From Formalism to Post-Structuralism* (Baltimore and London, 1980), pp. x-xxiii; (e) Robert Crosman, "Do Readers Make Meaning?" in *The Reader in the Text: Essays on Audience and Interpretation*, ed. Susan R. Suleiman and Inge Crosman (Princeton, 1980), pp. 151 and 154.

(٤) William K. Wimsatt and Monroe Beardsley, "The Intentional Fallacy", in *The Verbal Icon: Studies in the Meaning of Poetry* (Lexington, 1954).

(٥) إن المناقشة التى يطلق شرارتها ويمسات وبيردسلى هى بالطبع مثال من حقل واحد، وما يتصل بالموضوع هنا بالقدر نفسه مناقشة فتجنشتين عن إمكان وجود لغة خاصة، فهى مثال على استكشاف أرض وسطى مثمرة بين النقيضين اللذين يفضل التفكيك العمل من خلالهما. بخصوص الطريقة التى يتعلق بها نقاش فتجنشتين عن اللغة الخاصة بقضايا النقد الأدبى، انظر مقالتى: "Wittgensteinian Thinking in Theory of Criticism", *New Literary History* 12 (1981), 437-52.

(٦) يمثل ستانلى فيش قدرًا من الخروج على القاعدة هنا، نظرًا لأنه قد ألزم نفسه بأقوال أولية من نقد استجابة القارئ، ويستمر فيها (كما توضح الفقرة التى اقتبستها عنه)، لكنه يشتبك- لتغيير موقفه عددًا من المرات- مع أنواع من التبعات غير المقبولة لتلك الأقوال التى عرضتها فى هذا الفصل. وتصل به إعادة صياغته الأحدث التى تُقَدَّمُ كما لو أنها ليست أكثر من تنقيح- فى حقيقة الأمر- إلى تخليه عن عناصرها الأساسية تمامًا. وهكذا، تتضمن روايته الأحدث التسليم بالجماعات التأويلية بفرضياتها وأعرافها التى تسترشد بها عملية التأويل؛ الأمر الذى يسمح فى رأيه بحدوث التواصل، وهكذا يتحرر من تبعات صياغاته الأولى. فالآن، من الصحيح أن النص لا يعنى شيئًا دون أعراف

يشترك فيها ناطقو اللغة المعنية؛ غير أن التسليم الكلى بذلك- فيما يرى فيش- يبطل موقفه المنطلق من استجابة القارئ: إذا كان القراء يسترشدون بقواعد اللغة فلن يمتلكوا الحرية التى تحققها لهم نظرية استجابة القارئ، ولذا فالنص حين إرجاعه إلى النسق اللغوى يمكن أن يغدو محلَّ احتكامٍ على عكس ما تعطيه عبارة فيش التى اقتبستها. ولكى يستمر فيش فى التعلق بموقفه المنطلق من استجابة القارئ يواصل رفض الجمع بين اللغة و"معرفة معانى الكلمات المستقلة والقواعد المصاحبة لها" التى تقتضيها عملية التواصل، مثبتًا أنها "طريقة التفكير وأسلوب الحياة" (ص ٣٠٣). لكن هذا الإنكار المباشر لقواعد اللغة التشاركية يجعل إمكان التواصل أمرًا غريبًا بكل تأكيد، ولا ريب فى أن الفرق الذى يصطنعه هنا يتعذر الدفاع عنه. ومن الغريب بما فيه الكفاية أن لغة فيش هنا تستدعى لغة فتجنشتين، غير أن فتجنشتين أشار- على وجه التحديد- إلى أن اللغة بقواعدها وأعرافها وتوافقاتها هى طريقة التفكير وأسلوب الحياة.

(٧) بخصوص المزيد عن الطريقة التى يُقيمُ بها- تقليديًا- منظِّرو النقد توازيات بين العلم والنقد، مستخدمين فرضيات باطلة عن الموضوعية المطلقة فى العلم؛ كى يبرروا سياسة "دعه يعمل" فى النقد، انظر الفصل السادس من كتابى: *The Theory of Literary Criticism: A Logical Analysis* (Berkeley, 1974).

(٨) يحاول كلر قلب هذه القضية بزعم أن التفكيك- بدلاً من أن يجسد هذه القفزة من طرف فى السلسلة إلى الطرف الآخر- يصحح المعتقدات التقليدية بإظهار أنها غير ضرورية. وحين يشير إلى أن الرياضيات تتعايش مع انعدام اليقين يستطرد قائلاً: "يبدو أن العلوم الإنسانية تجد صعوبة فى الإيمان بأن النظرية التى تقول بعدم التحديد النهائى للمعنى تجعل كل المساعى بلا هدف" (*On Deconstruction*, Ithaca, 1982, p. 133). ومن ثَمَّ، سيكون التفكيكيون

كالعلماء المستيرين الذين يفهمون أنه لا توجد مطلقات فى المعرفة. لكن هذه المحاولة ليست هى الوحيدة التى يقوم بها كلر من أجل جعل التفكيك يبدو أكثر عقلانية مما هو عليه فى الواقع. إذ من المشكوك فيه بدرجة عالية ما إذا كان يوجد أيٌّ من العلماء يتقبل تصحيحاتهم لفكرة أن كل المعرفة فرضية لا شيء يربطها منطقيًا بالدفاع التفكيكى عن لعب العلامات أو إنتاج فكرة المعنى اللامتناهى عير المحدد (إذ يجتهد العلماء من أجل درجة معتبرة من الدقة فى نتائجهم ويحققون ذلك). وعلى العكس من دفاع كلر غير المقنع هنا، لا يحررنا التفكيك من النقيض التقليدى الثابت المقابل لحرية المعنى، وإنما يجعلنا مشاركين فيه تمامًا ومستغلين له.

(٩) ثمة بعض التهكم فى استخدام ستيفن ريندل مناقشة مونتينى Montaigne لتفعيل أن النص ينطوى على عدد غير محدود من المعانى، كى تلعب دور أداة فى دفاعه عن هذا الموقف، وحين يفعل ذلك يعزو هذا المعنى لا ذاك إلى مونتينى، أىْ: موقف مختلف بشكل متميز عن مواقف أخرى محتملة. وإذا كان مونتينى يقصد أى شيء مثل كل النصوص الأخرى، فكيف يمكنه أن يعنى- على الأخص- ما يقول ريندل إنه يعنيه؟

(١٠) قَارِنْ مثلاً ما يقوله جراف فى مقاله "Deconstruction as Dogma" :*Georgia Review* 34 (1980), p. 421 "تصور التأويل 'المنفرد' لا يمكن لأى أحد الدفاع عنه بما أنه خلو من المعنى".

(١١) من أجل مناقشة إضافية لهذه المواقف، انظر الفصول من الثالث إلى السادس فى كتابى: *The Theory of Literary Criticism*.

(١٢) There are all works by James McGlathery: *Mysticism Sexuality: E.T.A. Hoffmann* (Las Vegas, Berne, Frankfort/Main, 1981);

Desire's Sway: The Plays and Stories of Heinrich von Kleist (Detroit, 1983); "Desire's Persecutions in Kafka's "Judgment", "Metamorphosis", and A Country Doctor". *Perspectives in Contemporary Literature* 7 (1981), pp. 54- 63.

(١٣) وطبعًا، لا صلة لهذا الموضوع بالقضايا القائمة في الجدل حول المغالطة القصدية، ومن ثمَّ لا صلة له بتحكم المؤلف أو عدم تحكمه فى معنى نصه. إن فهم المؤلف لما يفعله أثناء إنشاء هيئة نصه المحددة أمر مختلف، وقد يُحْكَمُ عليه بأنه غير كافٍ تقريبًا. فالصورة المحددة التى يختارها المؤلف لكلماته قضية منفصلة، ومن المحتمل أنه على غير وعى كامل بما يفعله.

الفصل السادس

منطق التفكيك

قمت في الفصول السابقة بتحليل عدد من القضايا المحددة فى الفكر التفكيكى، لكن التفكيك ليس- فقط- مجموعة من مناقشات تتناول مختلف أنحاء النظرية أو حتى مجموعة من مواقف متواشجة؛ إذ من الممكن أن نجَرِّدَ من كل ذلك استراتيجيةً محددةً، أو نوعًا من المنطق التفكيكى فى البحث والاستقصاء، أو- كما يقول المدافعون عنه بأنفسهم- أداءً من نوع متميز. ويستحق هذا الأداء النموذجى عناية دقيقة. وباستقراء المناقشات التفكيكية المحددة التى حللناها، سنقف بمزيد من الوضوح على كُنْه الأداء التفكيكى، كما نقف موقفًا يجعلنا نسلط الضوء على قوة جاذبيته وماهية منطقه الكامن فى آنٍ معًا.

تتواتر خطوات الانتقال فى الأداء التفكيكى النموذجى تواترًا يكفى لاستخلاصها بصورة تخطيطية. فى الخطوة الأولى، تركز المناقشة على مشكلة من عدد ضئيل من المشكلات الرئيسة التقليدية فى النظرية الأدبية. وتمثل هذه المشكلات- فى العادة- صورًا محدودة من مشكلات أوسع فى الفكر والبحث الاستقصائى بوجه عام: قضية علاقة الكلمات بالأشياء وهى قضية جوهرية؛ قضية اليقين فى المعرفة (هل توجد أية حقائق مطلقة؟)؛ قضية معنى النص الأدبى (هل ينطوى النص على أىِّ معنى ثابت بمعزل عن تجربة القارئ؟)؛ قضية تأويلات النصوص الأدبية (هل يمكن تبريرها أم أنها ليست سوى تأويل فردية؟)؛ قضية قصد المتكلم أو المؤلف (هل يتحكم منظور المؤلف فى معنى النص تحكمًا يجعله يعنى- ببساطة- ما قصده منه مؤلفه؟).

يبدأ التفكيك بالتركيز على وجهة النظر الساذجة الشائعة عن كل قضية على حدة كى يُقَوِّضَها أو "يضعها موضع المساءلة" و"يستشكلها". أما المحاولات الأخرى الساعية إلى تطوير الفكر فتبدأ- على العكس من ذلك- بالتركيز- عادةً- على المستوى الأعلى الأكثر تقدمًا فى الفكر الذى وصلت إليه قضية محددة. نحن نبدأ بالحالة الأحدث فى الفن، ونسعى إلى الانطلاق منها. أما طريقة التفكير التفكيكية فتُغَيِّر الوضعية التى نبدأ منها، حيث تبتعد عن الفكر الأخصب معرفيًا الذى تَحَقَّقَ حتى تاريخه، وتبدأ من الأفكار البسيطة الفقيرة معرفيًا(١). وتنطوى تلك الطريقة على خسارة تستحق الانتباه. حين نتناول فكرة المعنى مثلاً، يركز المدخل التفكيكى- فورًا- على الاعتقاد البسيط بأن الكلمات تشير- مباشرةً- إلى الأشياء، ويُسْهِبُ التفكيكيون مُطَوِّرين مناقشتهم بالتشديد على سذاجة تلك الرؤية، فيُهْمِلون- بذلك- الأعمال المتقدمة الدقيقة التى كُتِبَتْ على امتداد عدة عقود سالفة، والتى جعلت تلك الرؤية محدودة القيمة لا تَلْقَى مزيد اهتمام فى أىِّ سياق عميق معرفيًا. أو يميل التفكيك عند مناقشة قضية اليقين فى المعرفة إلى البدء من الإيمان الساذج بوجود معرفة يقينية واضحة، فلا يبدأ من أعمال فلسفة العلم التى تخلت عن هذه الفكرة منذ أمد طويل. وبخصوص مسألة المعنى فى النصوص الأدبية، تحظى الرؤية التى مفادها أن النصوص الأدبية تنطوى على معنى واضح يمكن تحديده، تحظى بمركز الانتباه فى الكتابات التفكيكية، وبذلك يتجاهل التفكيك- مرة أخرى- أن ما لا يُحْصَى من المناقشات حول الموضوعية والذاتية فى النقد نَدَرَ أن تُلْزِمَ نفسَها الآن بمثل هذه الرؤية. وأما عن قصد المؤلف، فمركز الانتباه بالنسبة إلى التفكيك تلك الرؤية التى مفادها أن قصد المؤلف يحدد المعنى، فيتولى التفكيك مهاجمة هذه الرؤية وتفنيدها كما لو كانت رائجة فى كل مكان، وكما لو لم تُسَاءَلْ من قبل، متجاهلاً أو متغافلاً النقاش الطويل الذى دار حول المغالطة القصدية فى النظرية الأنجلوأمريكية حيث تَوَافَقَ معظم المنظِّرين على أن قصد المؤلف لا يتحكم فى معنى العمل الأدبى.

هكذا، نجد أن المناقشة التفكيكية تبدأ بالتركيز على وجهة النظر الأكثر سذاجة فتجعلها المُعْطَى datum الذى لا بد أن تبدأ منه المناقشة. ومن ثمَّ، تتجنب- بوجه عام- البحث الذى تناول من قبل تلك القضايا وانتقل بها إلى مستوى أعلى من التعقيد. بعدئذٍ، تنتقل المناقشة التفكيكية إلى مرحلتها التالية التى تضيف النقيض القطبى حتى تضع جانبًا المعتقدات الساذجة التى كانت المناقشة قد بدأت بها. مثلاً، لا تشير الكلمات إلى أشياء فى العالم الواقعى، وإنما تدل على كلمات أخرى فحسب. لا يخلق المؤلفون المعنى في نصوصهم بتأليفها وإنما القراء هم الذين يبدعون المعنى عند قراءة تلك النصوص. لا تنطوى النصوص على معنى محدد يمكن الاستعلام عنه واستقصاؤه، وإنما لا حدَّ على ما تعنيه بسبب حرية لعب العلامات. لا تُقَدِّمُ القراءةُ الدقيقة معرفةً بالنص لأن كل القراءات قراءات مغلوطة أو مُسِيئة؛ ولو كان المعنى فى النص الأدبى واضحًا فلا بد من قلب ذلك المعنى رأسًا على عقب.

وبصدد هذه النقطة، ثمة بعض التناقض فى التفكيك. لوقت طويل هيمن منطق "لا هذا/ولا ذاك وإما هذا/أو ذاك"، ولا يرفض التفكيكُ هذه الرؤيةَ البسيطةَ بل "يزيحها" مستبقيًا التعارض بين النقيضين وتفكيكه. لكن أيضًا من الإنصاف القول بأن شِبْهَ الحيادية النظرى هذا، يتجاوزه فى الغالب دريدا وأتباعه، ويبدو أن هذا التجاوز ناجم عن ميلهم القوى إلى القطب الذى يُنَاقِضُ الاعتقاد الساذج الذى انطلقت منه المناقشة أو بدأت به. أما العَرْضُ الإيضاحى للقطب البديل المغاير- ألا وهو حرية اللعب - فَعَرْضٌ مسرف لا قيد عليه ومفعم بالحماسة إلى درجة أن أتباع دريدا أخذوا يدافعون عن حرية اللعب دون أن يُشَوِّهوا نص دريدا. كما أن نعتهم الانتقاصى الازدرائى لطرفه النقيض بأنه متمركز إثنيًا أو ساذج يمكن قراءته بوصفه رفضًا، وعلى مستوى الممارسة العملية يراه قراء دريدا كذلك. وباختصار، لا يبدو التفاوت بين التوسع فى شرح أحد النقيضين بحميمية وإطالة- وعلى ما

يبدو دون تحفظ- وبين اتهام النقيض الآخر، لا يبدو أنه يمضي وفق منطق "لا هذا/ ولا ذاك، وإما هذا/أو ذاك" بل وفق منطق "ليس هذا، بل ذاك". بهذه الطريقة، يُقَدَّمُ قصد المؤلف بوصفه تصورًا تقييديًا، بينما تُقَدَّمُ النصية بوصفها تصورًا تحريريًا، وبمقتضى اعتناق النصية بطريقة حماسية يتكشف التناقض- بشكل واضح- بإدانة عيوب قصد المؤلف. يميل الثقل الانفعالي في الكتابات التفكيكية بقوة إلى تبني مواقف تنقض المعتقدات الساذجة التي تبدأ منها المناقشة فتقلبها رأسًا على عقب، بصرف النظر عن المزاعم التي يدعيها منطق "لا هذا/ولا ذاك، وإما هذا/أو ذاك". وفيما نرى، لم يعد مهمًا إذا كان المرء يتبنى موقف هؤلاء التفكيكيين الذين يلحون على أن ذلك المنطق متحكم ولا يمكن إغفاله، أو أولئك الذين يعتنقون أفكارًا من قبيل حرية اللعب والنصية ويدافعون عنها دفاعًا واضحًا؛ فالاعتراضات المنطقية على أحدهما تنطبق على الآخر، وهي اعتراضات حاسمة. حين تُعْكَسُ- أو تُقْلَبُ- الأفكار الأولية البدائية فما يَنْتُجُ سوى المزيد من الأفكار الأولية البدائية؛ لأن القفز من النقيض إلى النقيض يُعَدُّ طريقة في التفكير غير مثمرة، سواء تبنى المرء ثاني النقيضين **ليحل محل** أولهما أو **أزاحه**. وحرية اللعب فكرة متهافتة، سواء تبناها المرء في حد ذاتها أو بالمزاوجة مع فكرة كانت موجودة قبلها على القدر نفسه من التهافت. وكما رأينا في الفصل الأول، أنْ يكون مالارمه أفلاطونيًا أو غير أفلاطوني فتلك فكرتان على القدر نفسه من البدائية وعدم الأهمية، أما القول بأنهما معًا لا صادقتان ولا كاذبتان فلا يضيف جديدًا إليهما؛ إذ تظلان فكرتين غير مهمتين.

ثمة ملمح نمطي آخر في المناقشات التفكيكية يمكن الوقوف عليه عند تقديمها الفكرة التي تُعَدُّ النقيض القطبي للاعتقاد البدائي الساذج. يتسم هذا الملمح- في الأساس وحتمًا- بالدرامية، حيث يتم إعطاء عملية إنتاج النقيض مواصفات

تحريضية، مواصفات الثورة على المعتقدات التقليدية iconoclasm. وبمقتضى ذلك، يتم التشديد على الاصطلاحات الأخلاقية فى الكتابات التفكيكية؛ فالتفكيك "يُوقِعُ الاضطراب" disturb، و"يقوم بالتمزيق" disruptive، "يخلع الأقنعة" unmasks، و"يهدم" subverts، و"يُعَرِّى" dismantle، و"يفضح" exposes، و"يعترض متحديًا" challenges، أما الكلمة المفضلة فهى "الفضيحة" scandal(٢). ولا تأتى هذه المكاسب الانفعالية سوى بخسائر فكرية جديرة بالاعتبار. لكى تسبب فكرةٌ ما أثرًا دراميًا، لا بد أن تكون فكرة بسيطة ومباشرة، ويُعَدُّ ذلك عاملاً إضافيًا يميل نحو نوع أولى بدائى من التصور يُعَارِضُ الحسَّ العام الأوَّلى الذى اتُّخِذَ نقطة بداية. ولا مجال هنا فى تلك العملية للتوسع فى التعقيد الفكرى الذى ينجم عن النظر الدقيق فى الصورة التى يأتى عليها تصور الحس المشترك أو الحس العام- والطريقة التى تُطْرَحُ بها القضية- كى يُخَلِّفَه الفكرُ وراء ظهره، لا بواسطة العكس أو النقيض، بل بواسطة نبذ تعابيره ومصطلحاته نبذًا نهائيًا. ومرة أخرى، هذا الاندفاع العَجول فى الانتقال من أقصى السلسلة إلى أقصاها يقفز حتمًا على التفكير السابق فى تلك القضايا ويتجنبه، وهو التفكير الذى استكشف المنطقة الوسطى بين الطرفين استكشافًا دقيقًا جديرًا بالاعتبار. وعلى سبيل المثال، أفكار ويمسات وبيردسلى عن القصد، وفتجنشتين وج. ر. فيرث عن كيفية ارتباط الأقوال اللفظية بعالم الأشياء، وأفكار ديلثى Dilthy عن منطق التحقيق والاستقصاء البشرى، وس. س. بيرس عن المعرفة والفرض- كل هؤلاء، وغيرهم الكثير، يتم تجاهلهم فى تلك العملية التى تبدأ بأفكار نظرية أولية بدائية ثم تقفز إلى نقيضها القطبى قفزًا دراميًا (ثم الرجوع، وهى حالة محتملة). إن قَلْبَ تعابير الموقف الساذج أو عَكْسَها، لن يُنْتِجَ سوى موقف يَعْدِلُ سابقَه فى السذاجة؛ فما ثمة سوى تغيير الاتجاه دون زيادة فى التعقيد الفكرى.

من ثمَّ، كيف يمكن لإجراء غير مثمر- على هذا النحو- أن ينجح في التظاهر بأنه استثاري ومُركبٌ مُعَقَّدٌ فكريًا؟ يبدو لي أن ثمة عاملين مهمين. لقد أشرت من قبل إلى المكوِّن الانفعالي في الأداء. إذ من خلال تثبيت الانتباه على رؤية أولية بسيطة تتم إزاحتها، ثم جَعْل إدانة تلك الرؤية المظهر الرئيس في الأداء (بدلاً من ترك نقطة البداية يطويها النسيان)، يخلق التفكيكُ إحساسًا عامًا بدفع التقدم الفكري إلى أبعد من الحس المشترك أو العام، فيستثير دراما الصدام الفكري ونشوة التحريض؛ حيث يتم اختيار الصياغات التعبيرية لا من أجل منطقيتها أو ملاءمتها الفكرية بل من أجل دراميتها وقدرتها على إحداث الشعور بالصدمة. لذا، **من الحتمي** وجود أطراف متناقضة في الصياغة، فهي ليست ناتجة عن قصور فكري تعاني منه الصياغة وإنما هي جانب جوهري وحتمي في التفكيك.

لكن ثمة أدوات ثانية- بل وأهم- يوظفها التفكيك ليحتفظ بمظهر الحيوية والقدرة على البقاء؛ ألا وهي تفريغ القضايا وصبها في تعابير جديدة تتسم بالغرابة على نحو يجعل المواقف المألوفة المعتادة تبدو بمظهر غير مألوف ولا معتاد، والبحوث التي من الظاهر أنها وثيقة الصلة بموضوع المناقشة تبدو بشكل ظاهر غير ذات صلة. فالهجوم على نظرية المعنى المرجعية يُعَبَّرُ عنه بهجوم على "ميتافيزيقا الحضور"، وإنْ كانت كلتاهما تُعَبِّران- في الأساس- عن الرؤية الساذجة نفسها للعلاقة بين الكلمات والأشياء؛ لكن التعابير الجديدة تجعل القضية تبدو مختلفة، وتساعد على إخفاء ارتباك من نوع آخر؛ ألا وهو أن دريدا- بِشَنِّه هذا الهجوم- يتغافل عن متن ضخم من الكتابات كان قد أنجز تلك المهمة من قبل. إذ من الواضح أن رفض نظرية الإحالة قد صار رفضًا عاديًا شائعًا في كل مكان، وما الهجوم على "ميتافيزيقا الحضور" إلا هجوم على مجموعة جديدة من الكلمات لا مجموعة جديدة من الأفكار.

ولا يحول انشغال التفكيكيين بأفكار أولية بدائية دون أن تأتى كتاباتهم على درجة من التعقيد غير العادى؛ فلا أحد ينكر صعوبة نصوص دريدا وغموضها غير العادى. وعلى سبيل المثال، اتخذ دريدا فى كتابه ***الصوت والظاهرة***- وهو يناقش قضية المعنى- من أفكار هوسرل نقطة انطلاقه، ولكن جاءت كتابته صعبة على درجة عالية من التعقيد والالتفاف مع أن فرضيات هوسرل المتعلقة بالقصد والمرجع والماهية فرضيات بسيطة من اليسير نقضها منطقيًا. الأفكار البسيطة لا تتعارض مع النثر المعقد، لكن حين تنقشع سحب التعقيد النثرى تتوارى تلك الأفكار الأولية البسيطة من النور الذى لا تستطيع أن تحيا فيه.

ولَدَى الناقد التفكيكى الناطق بالإنجليزية مورد إضافى يزيد من تعقيد كتابته؛ حيث يمكنه استعمال مقتبسات عن نص دريدا فى أصله الفرنسى، الأمر الذى يضيف طبقة أخرى من الغرابة إلى تعابيره. وعلى سبيل المثال، افتراض أن الأفكار الجامدة المتواترة فى أىِّ مجال بحثى تحتاج إلى فحص دقيق، والقول بأن علينا التحلى باليقظة الدائمة حتى لا تعوقنا أفكار من قبيل نظرية اللغة المرجعية- هذا النوع من الافتراضات والأقوال قد لا يبدو راديكاليًا تمامًا لكل أحد؛ غير أن هذه التنبيهات المعتادة المألوفة تُقَدَّمُ فى ثوب جديد برَّاق كأن يقال لنا إن علينا "تعرية الأفكار ذات الامتياز". أما إذا رغب المرء فى الدخول إلى مناقشة حول قصد المؤلف فى النقد دون أن يبدو مُجْتَرًّا مناقشات معروفة فيمكنه إضافة نَفَسٍ تفكيكى درامى إلى كلامه فيعلن "موت المؤلف"، بدلاً من أن يستخدم التعابير الأكاديمية الباردة التى قالها ويمسات وبيردسلى (من قبيل: قصد المؤلف غير مفيد، كلا ولا يُسْتَخْدَمُ بوصفه معيارًا وحيدًا للحكم على العمل الأدبى أو تأويله). وعلى النهج نفسه، تَمْنَحُ المقاومةُ النقدية القديمة المألوفة لأىِّ تأويل نهائى للنص نَفَسًا جديدًا من خلال عبارة أكثر درامية: "كل تأويل هو تأويل مغلوط" (إذ مَنْ سينصت لو قيل فحسب إنه لا توجد رؤية واحدة للنص تُعَدُّ هى الكلمة الأخيرة فيه؟).

ثمة مثال آخر فى المعجم التفكيكى يتعلق بانحياز الناقد الشخصى. فالرواية المألوفة عند الحديث عن هذه المسألة مفادها أن المزاج الشخصى لدى الناقد وإيديولوجيته ووجهة نظره تُلَوِّن رؤيتَه للنص، وما من أحد يفلت من هذه الحقيقة. ويلجأ التفكيك إلى استعمال تلك المسألة المألوفة فيصوغها بطريقة تجعلها تبدو وكأنها اختراع **تفكيكى** لم يوجد من قبل؛ إذ يكون الحل هو الحديث لا عن انحياز الناقد أو مزاجه الشخصى وإنما عن "الرغبة" و"العمى" و"الوَسْوَسَة". وهذه الكلمات لم تُسْتَخْدَمُ من قبل فى مثل هذا السياق، لكن غرابتها الشديدة على السياق (ومن ثَمَّ عدم ملاءمتها الخفيفة) تجعل الأمر يبدو وكأن ثمة شيئًا جديدًا يحدث(٣). وحقيقة الأمر على غير ذلك: فما ثَمَّ إلا إعادة صياغة لمسألة مألوفة معتادة.

ويتعلق مثالى الأخير بكلمة **التفكيك** نفسها، إذ يمكن أن نقف فيها- أيضًا-- على نموذجٍ كان معتادًا مألوفًا قبل مجىء التفكيك. الخطوةُ الأولى فى التفكيك تتمثل فى التركيز على المعنى الأكثر حرفية وسطحية فى النص، مع تجنب تسليط الانتباه على التفاصيل الدقيقة التى قد يحتوى عليها ذلك النص. والخطوة الثانية هى إيضاح أن ثمة طبقة ثانية من المعنى، طبقة تهكمية ساخرة، أو طبقة تدل عليها الصورة والاستعارة لا المعنى الحرفى. أما فى الخطوة الأخيرة فيوضع القناع على هذا الإجراء العادى- الذى هو بضاعة النقاد منذ وقت طويل- من خلال تعابير واصطلاحات جديدة إغرابية؛ حيث لا يقال بكل بساطة إن ما نفعله هو فحص دقيق لطبقات المعنى النصى المختلفة وإنما يقال إننا "نُفَكِّكُها" و"نُجَرِّدُها من العناصر الأسطورية". ومن أجل تقوية التعابير الإغرابية ودعمها يصوغ التفكيكىُّ أىَّ تعارض بين مستويات المعنى فى النص صياغة درامية تحريضية. من المعتاد فى النقد السابق على التفكيك الحديث عن وجود مستويات مختلفة فى النص، ولم يكن يُزَخْرِفُ الموضوعَ ويُسَوِّقه بهذه الطريقة.

تلك هى عناصر المنطق التفكيكى الرئيسة؛ ألا وإنه لَمنطق غير صالح لعملية التفكير الابتكارى المثمر، ويخلق حالة من الإيهام بها. ما يؤكد هذا التحليلَ ارتباكُ سلوك التفكيكيين حين يقعون تحت طائلة الهجوم بل وإنه ليُفَسِّره. إن أيَّ ناقد يشتبك فى سجال حول التفكيك سيلحظ أن الدفاع يتبنى تشكيلات شديدة المعيارية. إذ تتطابق التحركات الدفاعية تطابقًا كاملاً مع عناصر المنطق التفكيكى الرئيسة. يُوصَفُ المُعتَرِض أولاً بأنه صاحب رؤية بسيطة ساذجة، وهى الرؤية التى تُعَدُّ نقطة انطلاق القضايا التى تدور حولها المناقشة. وأحيانًا، يأتى الوصف معقولاً بما يكفى، كما حدث فى حالة م. هـ. أبرامز حين طالب بالموضوعية النقدية واليقين. لكن فى معظم الحالات يتساءل المُعتَرِضُ مندهشًا عن الكيفية والأسباب التى أدت بالمُدافعين إلى استخلاصهم مثل هذه الرؤية البسيطة الساذجة من كلامه. ويتطابق رفض الاعتراض- من حيث نبرته- مع الإدانة الدرامية الساخنة التى تُقَدِّمُ بها ثانيةُ خطواتِ المنطق التفكيكى؛ ألا وهى أن المعترضين على التفكيك لا يُعَامَلون باللياقة اللازمة؛ لأن عليهم أن يقفوا دائمًا موقف المؤمن الساذج الذى لا بد أن يُتَّهَمَ ويُدان. والتعابير الوحيدة المتاحة أثناء النزاع- من وجهة نظر التفكيكى- هى إظهار الفروق والاختلافات بين السذاجة التقليدية من جهة والمعرفة العميقة التى يتحلى بها التفكيكيون كاشفو الزيف من جهة أخرى. أما إمكان وجود نقاش من نوع مختلف جذريًا- لنقل: نقاش بين طريقتين مختلفتين من مراجعة الرؤى التقليدية- فهو أمر منكور؛ لأن التفكيك نفسه يقوم على عدم وجوده.

أما عن الخطوة أو القاعدة الثالثة فى الدفاع التفكيكى فتحظى نتائجها المهمة بانتباه أكبر؛ ربما لأن التفكيكيين أنفسهم ينتهكونها أحيانًا (وإنْ كان نادرًا). تفيد هذه القاعدة بعدم قبول تغيير الاصطلاحات أو التعابير، وتُلِحُّ دومًا على أن طريقة التعبير فى المناقشة التفكيكية بالغة القداسة وليا حُرْمَة لا تُنْتَهَكُ، والعلة فى ذلك

واضحة بما يكفى. إن القول بأن الرؤية السائدة للنص الأدبى يفوتها إدراك المستوى التهكمى الساخر فى معناه يبدو قولاً معتادًا مألوفًا فيما لا يُحْصَى ولا يُعَدُّ من الكتب والمقالات النقدية على امتداد عقود سالفة، أما القول بأن الناقد لا بد أن يُعَرِّى القراءات ذات الامتياز للنصوص فيبدو قولاً أجدَّ وأهمَّ ينطوى على بريق **نظرى** حديث. فإذا كان الناقد التفكيكى قد قَبِلَ على نفسه تغيير الصياغة الأكثر ألفة واعتيادًا فلا شك أن موقفه التفكيكى الفريد المتميز يتبخر فى الحال.

ومخافة أن أكون قد أسأت الفهم هنا، سأقدم إيضاحًا أكبر لما أقوله وما لم أقله. لم أقل إن التعابير الدقيقة القائمة فى المناقشة غير مهمة؛ إذ من الواضح أنها مهمة. لكن علينا التمييز بين أمرين: إن القول بأن مجموعتين مختلفتين من التعابير لا يُفْتَرَضُ فيهما دومًا أن تلعبا أدوارًا وظيفية متكافئة فى سياق محدد يُعَدُّ قولاً عامًا، فهذا أمر. أما القول بأن قضية ما تُعَالَجُ بطريقة **محددة** يتطلبها سياق محدد فهذا أمر آخر بخلاف الأول. ولكى يحدث ذلك، من الضرورى التدليل على القول بوجوب عدم تغيير التعابير بإيضاح أن التعابير البديلة– فى تلك الحالة المحددة– ستلعب دورًا مختلفًا تمامًا من شأنه تغيير **محتوى** المناقشة. لو مضى الدفاع التفكيكى بهذه الطريقة فهو شرعى صحيح تمامًا، أما لو اكتفى بالاعتراض على تغيير التعابير لأنه أمر لا يليق أصلاً بالمناقشة التفكيكية لِعِلَّةِ التغيير وحدها ودون التدليل على أوجه الخلاف بين طريقتى التعبير وأثرها فى هذه المناقشة المحددة فلن يكون هذا الدفاع شرعيًا ولا صحيحًا. ولو اعترض التفكيكيون على إحلال تعابير أكثر ألفة واعتيادًا محل تعابيرهم الإغرابية، ثم اعترضوا على القول بأن مناقشتهم الأساسية لم يَحْمِهَا من الزلل أنْ جاءت فى تعابير جديدة قد أساءت الصوغ– لو اعترضوا على ذلك فعليهم إيضاح أوجه الخلاف بين التعابير القديمة التى استبعدوها والتعابير الجديدة التى جاءوا بها.

إن الزعمَ بأن أيَّ تغيير فى التعابير لا بد أن ينطوى- **بحكم طبيعية الحال**- على تشويهٍ زعمٌ زائفٌ بل ويتناقض مع بقية الموقف التفكيكى. فيما يتعلق بالأمر الأول، لا يمكن لمجموعتين من التعابير المختلفة أن تؤديا بدقة **كل** الوظائف فى كل السياقات الممكنة إلا إذا لم تختلفا، ولكن يمكنهما أداء **بعض** الوظائف فى بعض السياقات، وتلك الوظائف هى الغالبة والأكثر صلة بالنزاع بين التفكيكيين وخصومهم. من الواجب على التفكيكيين إيضاح أن القضايا المهمة فى السياق القائم لا يجوز استبدالها، ويعرضون الأسباب. وفيما يتعلق بالأمر الثانى، يُعَدُّ الإلحاح على عدم المساس بمجموعة قائمة من التعابير تخليًا يثير الضحك عن رؤية المعنى فى التفكيك؛ نظرًا لأن نظرية النص أو النصية ولعب العلامات يجيزان للكلمات والنصوص أن تعنى وتعنى إلى ما لا نهاية، ويحظران أية محاولة لتحديد المعنى فى عبارات محددة. ومن ثمَّ، يُعَدُّ الإلحاح على أن التعابير الأصلية فى المناقشة هى وحدها التى تنقل المعنى وأن معانيها لا يمكن أن تُنْقَلَ بتعابير أخرى- يُعَدُّ تبنيًا لموقف يرى أن معنى التعبير المُعْطَى معنى جامد. فالآن فقط يقول التفكيكيون إن معنى كلمة محددة معنى **شديد الخصوصية** لا يمكن أن تنقله كلمة أخرى أو عدد من الكلمات. هاهنا، يقع التفكيك فى تناقضٍ مع نفسه ظاهر الوضوح.

والمسافة قصيرة من الإلحاح على عدم قابلية استبدال التعابير غير المألوفة أو الإغرابية على الأصح[٤] إلى الإلحاح على قيمة الغموض وعدم المساس به. وفى الحالتين تُثَار المسائل نفسها، كما تنطبق الأنواع نفسها من الاعتراضات المنطقية بشكل حاسم. إن المطلبَ الضمنى فى التفكيك مقاومةُ أية محاولة لترجمة مناقشاته إلى تعابير تسمح لها بأن ترتبط بالمعرفة القائمة خشية أن يغدو ظاهرًا عليها أنها لا تقدم الكثير حين توضع فى سياق الأفكار القائمة الأوسع. ولتحقيق هذا المطلب، تتدخل بعض العوامل الإضافية، منها مثلاً معادلة الغموض obscurity

بالعمق profundity– وهى معادلة متاحة فى الفكر الأوربى منذ كانط وهيجل– ثم الاحتكام شبه الأخلاقى: النص الغامض صعب، والصعوبة تطرح على القراء **تحديًا**. أما محاولة الإيضاح فتتحرى السلامة وتُوقف ذلك التحدى الأخلاقى: هكذا تمضى المناقشة التفكيكية.

وقد يحقق ذلك بعض المعقولية ظاهرة السطحية فى المناقشة التفكيكية، ولكنها تفتقر إلى عنصر حاسم يعطيها الإقناع الحقيقى، وبغياب ذلك العنصر تفشل المناقشة فى تحقيق الإقناع. فالمناقشة يمكنها أن تنجح فقط حين تكون مناقشة **محددة** تناسب سياقًا محددًا، أما إنْ صارت مطالبة **عامة** بالغموض فلا يمكنها الصمود أمام النقد. ولنتأمل ما سيحدث لو أننا تقبلناها بوصفها مطالبة **عامة**: سيغدو الغموض حينئذٍ قيمة مستقلة، ولن يعود من الممكن النفاذ إلى الأفكار الغامضة باستقصائها وبحثها وتحليلها. وسنكون ملزمين بقبول أية فكرة يزعم مبدعُها أنها وليدة الغموض السحرى. من الواضح أن ما يحتاج إلى ذلك الدفاع عن الغموض فى التفكيك كى ينجح، ليس التسبيح بقيمة الغموض عمومًا بل التدليل على ضرورته فى حالة **محددة**. ولو كانت التعابير الأصلية "الصعبة" و"المتحدية" تتضمن عناصر لا يمكن نقلها بألفاظ أخرى، فمن الممكن إظهار الفروق بين الألفاظ الأخرى والألفاظ الأصلية كى يتضح ما تفقده الألفاظ الأخرى من معنى وموضع الاختلاف بينهما. لكننا لا نجد هذا النوع من النقاش، ولا نجد سوى مناقشة عامة مفادها أن الترجمة إلى تعابير أكثر اعتيادًا وألفة "تُدَجِّنُ" الأفكارَ الجديدة الجذرية و"تُرَوِّضُها"، وذلك بحد ذاته غير كافٍ. (ومرة أخرى، فلنتذكر أن الإلحاح على الخصوصية الفريدة التى يتصف بها معنى مجموعة محددة من التعابير لا ينسجم مع الإلحاح على حرية لعب العلامات).

ليس من الضرورى هنا لإيراد حجج ضد التفكيك استنكار الصعوبة أو الغموض فى المناقشة بوصفه تجسيدًا للعجز عن العرض الإيضاحى وإعراضًا عن معيار الوضوح والتبسيط الشامل. بعض الأفكار والمناقشات صعبة بشكل أصيل، وبعض النثر الغامض يستحق بذل الجهد لإدراكه وفهمه. الموضوع ببساطة أنه من غير الممكن اللجوء إلى الصعوبة فى المناقشة للحيلولة دون بحثها وتحليلها. فالعكس هو الصحيح؛ إذ فى حالة الأفكار الصعبة الغامضة لا بد أن تتضاعف الجهود لفحصها بعناية كبيرة وتحليلها وتدقيق النظر فيها وإعادة صياغتها بطرق عديدة مختلفة. ومن الغرابة الشديدة الزعم بأنه فى حالة الأفكار الصعبة- على وجه التحديد- يجب ألا نفعل ذلك. وفى غياب أية مناقشة تدعم هذا الزعم الغريب، سيبدو حتمًا أن ثمة تعمدًا للحيلولة دون الفحص الجاد لموقف فكرى قد لا يصمد أمام الفحص.

بصدد هذا الموضوع، من المفيد إعادة التفكير فى الموقف المائع داخل التفكيك من جوناثان كلر. إذ لا ريب أن فريقًا فى الحركة التفكيكية بارزًا، يراه أوضح المؤيدين وأجلاهم فى دفاعه عن التفكيك، ومع ذلك يعامله الكثيرون باسترابة وأحيانًا بازدراء(٥). ويحذو تبريرُ هذه المفارقة حذو مكونات المنطق التفكيكى. ربما لا يناظر أحدٌ كلرَ فى محاولته شرح التفكيك بعبارات يمكن **فهمها**، وبلغة يمكن التواصل معها. لكن محاولته الإيضاحية تقطع الطريق على الأدوات الوقائية المشكوك فى سلامتها؛ فما إنْ تُكْتَنَهُ التعابير الإغرابية أو الصياغات المثيرة يتضح أن ما يُرْفَعُ عنه الغطاء أفكار شديدة العادية بل غير مهمة. وعلى سبيل المثال، حين يشرح كلر قائلاً إن الزعم الصادم "كل تأويل هو تأويل مغلوط" يعنى- بكل بساطة- أنه لا يوجد تأويل نهائى أخير، فهو يكشف الغطاء عن اللعبة؛ حيث يتضح أنه قول مبتذل شديد العادية. وإذا كان ذلك هو ما تعنيه عبارة "كل تأويل هو

تأويل مغلوط" فهى لا تستحق كل هذه الجلبة المثارة حولها. ولا عجب فى أن يتنازعَ التفكيكيين شعوران متناقضان نحو مسعى كلر إلى نشر التفكيك وإيصاله إلى جمهور أوسع. ويضرب ستيفن ريندل المثل على هذا الشعور حين يصدر على كلر حكمين مختلفين لا يتماشى أحدهما مع الآخر(٦). فهو يقول إن كلر – من جهة– يتمتع بموهبة إيضاح الأفكار الصعبة، ومن جهة أخرى "يُرَوِّضُها" فيزيل عنها صفات الصعوبة والتحدى. ومن المؤكد أن السبب الحقيقى وراء عدم انسجام الحكمين هو أن وضوح كلر يجلب بعض المريدين الجدد إلى التفكيك بينما يسلط بوضوحه ضوءًا أقوى على الضعف الكامن فى التفكيك.

وثمة تناقض آخر هنا: من جهة، يقال لنا إن الأفكار الكامنة فى التفكيك أفكار متحدية ومقلقة ومثيرة (وتلك هى الأوصاف والمزاعم المتواترة فى التفكيك)، ومن جهة أخرى يقال لنا أيضًا إنه ليس من الممكن تعيين طبيعة هذا التحدى **تعيينًا دقيقًا** لأن ذلك يزيل التحدى نفسه. وبصدد هذا القول، لا بد من التنويه بأن أيَّ تحدٍّ هو– بحكم طبيعته نفسها– حادٌّ ومُحَدَّدٌ وواضح؛ فالتحدى دون همٍّ واضح التحديد لن يكون تحديًا بالمرة.

ومرة أخرى، يمكن ملاحظة ثغرة هادية وحاسمة فى الاعتراضات الموجهة إلى كلر: لا يُعْطِى المُعْتَرِضُ مثالاً محددًا– من خلال فكرة تفكيكية محددة– على "التدجين" و"الترويض" والإفساد الذى يصيب التفكيك من جرَّاء وضوح كلر. إذ حين يقول المرء إن ترجمة كلر التفكيك إلى تعابير يمكن أن يفهمها القارئ الأمريكى **تُغَيِّرُ** التفكيكَ، لا بد أن يضع المرء الصياغة الأصلية والصياغة الشارحة جنبًا إلى جنب ويبرهن على ما فُقِدَ عند الانتقال من إحداهما إلى الأخرى. أما حين ينعدم مثل هذا البرهان، فيظل الاتهام بـــ"التدجين والترويض" اتهامًا عامًا يردده كاتبٌ بعد الآخر دون إيضاح أو تفسير. ولا بد من أن أشير إلى أن ردِّى هنا على

نقاد كلر ليس سوى دفاع ناقص عنه؛ إذ على الأرجح يجعله هذا الردُّ عرضةً لاتهام أكثر جدية. فمن ناحية، صحيحٌ أنَّ هؤلاء النقاد لم يوضحوا ما تفقده مثلاً عبارة "كل تأويل هو تأويل مغلوط" حين يعيد كلر صياغتها قائلاً "لا يوجد تأويل نهائى أخير". ومن ناحية أخرى، صحيحٌ أيضًا أن الصياغة الثانية- فيما يُلْمِحون- تتجرد من الفائدة الفكرية. ومن ثمَّ، توجد مشكلة يقع فيها كلر وقد شرح التفكيك على نحو ما فعل؛ ألا وهى أنه لا يزال يُزَكِّى مواقفَ التفكيك الفكرية بحماسة. إذ لكى يُزَكِّى كلر التفكيكَ عند القراء يجعله واضحًا؛ الأمر الذى يكشف- فى الغالب- عن أن التفكيك يدافع عن بعض المواقف غير المهمة حقًا. فلماذا، إذن، يعتقد كلر أن التفكيك يستحق التزكية؟

إن العاقبة المحتومة لتلك المقاومة الشاملة لأىِّ تغيير فى تعابير التفكيك أو تحليلها- فى مقابل إيضاح أن تغييرًا محددًا يتضمن خسارات محددة فى المعنى، بمناقشات محددة تركز على تلك التغييرات- هذه العاقبة لا يمكن أن تكون سوى رفض العقل نفسه. وقد تبنى مسعد زافرزاده ذلك الموقف فى مراجعته لكتاب كلر ***ملاحقة العلامات*** *The Pursuit of Signs*(٧). ويُعَدُّ هذا الموقف خطوة جادة حقًا، لو أخذت بجدية فستُوقِفُ ذلك النقاش الفارغ كله: ما من نقاش على الإطلاق، ولا إمكان للمحاججة عن وجهة نظر محددة أو ضدها، سواء كان التفكيك أو غيره، ومن ثمَّ لا يوجد شرح ولا اختبار ولا تقييم لأية رؤى أو مناقشات.

لا بد من الإشارة إلى الوجه الأخير من وجوه رفض إعادة الصياغة، ومن ثمَّ رفض تحليل التعابير التفكيكية الأصلية، فهو الحاجز الدفاعى الأخير الذى لا بد أن يقتحمه المتشككون؛ ألا وهو هالة المعرفة العميقة التى تُغَلَّفُ بها تلك التعابير والتى تجعل من اليسير الإلحاح عليها حين يعترض المعترضون. كما لو أن القدرةَ على العمل بتلك التعابير ضمانٌ أساسٌ يضمن قدرة المُفَكِّك على العمل بمستوى

فكرى عالٍ تقتضيه المناقشة؛ الأمر الذى يترتب عليه أن أية رغبة فى استبدال تعابير المناقشة أو مساءلتها تدل على تنازل عن العمق المعرفى المطلوب فى المناقشة. وبذلك يتم- مرة أخرى- حماية التعابير الأصلية من الاعتراض أو الفحص الدقيق (وذلك سبب آخر يفسر قلق التفكيكيين من تخلى كلر عن تلك التعابير). والرد على ذلك هو بالطبع الرد السابق نفسه الذى رأيناه من قبل: إذا كان الاختلاف بين التعابير الأصلية والجديدة هو أن الأصلية أعمق معرفيًا من الجديدة، فمن الممكن إيضاح كيف يتم- على وجه التحديد- فقدان ذلك العمق المعرفى. وإذا أجزنا المطالبة العامة باتخاذ موقف معين دون برهان محدد عليه، نكون قد تنازلنا عن الدفاع الوحيد الذى تبنيناه فى مواجهة حيل المُدَّعين.

يترتب على ذلك أن المنطق التفكيكى يذلل طريقه لا بالأدوات المنطقية بل بجاذبيته السيكولوجية(٨). التفكيك يحقق لأتباعه الكثير من الإشباع النفسى. فالعنصرُ الأساسُ فى منطقه- لا النتيجة الفرعية كما هو الحال عند وجود ابتكار فكرى حقيقى- يتمثل فى الإحساس بالانتماء إلى نخبة فكرية، وبأنه يترك وراء ظهره سذاجة العوام مشتغلاً على خطة فكرية أعمق من تلك الخطة العامة الساذجة. وأقول العنصر الأساس لأن سذاجة العوام هى نقطة البداية فى التفكيك، أما حركته التالية فانفعالية بقدر ما هى وثبة فكرية إلى موقف **يستشعر** فيه التفكيكى مقدار اختلاف الطرف الأول عن الثانى. تلك هى جاذبيته الآسرة. ومن اللافت للنظر أن التفكيكى بينما يستشعر أنه مفعم بالثورة على التقاليد القديمة وأنه منشق مستقل، يرى مَنْ هو خارج دائرته أن الأداء التفكيكى يمضى وفق مواصفات معيارية جامدة(٩). وعلى سبيل المثال، نجد شروح المفردات التفكيكية من قبيل "الحضور" و"الاختلاف".. إلخ، تأتى بصورة طقسية شعائرية كما لو أن ابتهالاً مقدسًا يتكرر فى كل مرة، ولا تأتى بطريقة تحليلية اختبارية يتوقعها المرء من

باحثين يقتحمون مناطق جديدة مجهولة. هذا الإحساس الطاغى بالاستقلالية والأصالة والتقدم الفكرى يتحقق دون عمل جاد وجهد متواصل، دون البراعة والمهارة المطلوبتين فى الفتوحات الفكرية، ودون المجازفة الشخصية التى لا بد أن يَدفع إليها الاستقلالُ الحقيقىُ. من المطالب الصعبة للغاية مطلب التعقيد الفكرى الحقيقى المثمر، والحاصل أن التفكيك يوفر وصفة جاهزة، ومن ثَمَّ تتحقق ضروب الإشباع النفسى دون أن ترافقها إنجازات حقيقية لا بد أن تسبق- فى العادة- ذلك الإشباع. إن أىَّ مفكر أنتج نظرية جديدة كان لديها من **القوة** بما يكفى لإحداث صدمة (أيًا كان مجال النظرية) يعرف مدى الكد الذى عليه أن يلاقيه وهو يشق طريقه إلى رؤية جديدة يؤسس لها تأسيسًا يكفى لإحداث صدمة حقيقية عند مقارنتها بفكرة تقليدية. أما التفكيك فيمنح أتباعه طريقةً روتينيةً فى الإحساس بأن ثمة صدمة واقعة، وما دام هذا الإحساس لا يأتى- فى العادة- إلا بعد عمل فكرى فذ جدير بالاعتبار فمن المؤكد أن ثمة حالة عقلية مرغوبة بدرجة عالية.

ثمة الكثير يمكن أن يُقال عن نهج المنطق التفكيكى وجاذبيته الفورية. لكن يظل التساؤل الأكبر عن مكانته داخل النظرية وممارسة النقد والعوامل التى أعانته على النجاح فى العالم الناطق بالإنجليزية. ذلك هو موضوع فصلى الأخير.

هوامش الفصل السادس

(١) الاستثناء الجدير بالذكر هنا هو سوسير، ولا ريب فى أنه مفكر نظرية المعنى العميق المعقد. لكن سريعًا ما يغدو ظاهرًا أن دريدا يريد- فى حقيقة الأمر- الحديث عن الإيمان الساذج بـ"حضور" المعنى مباشرة، وأنه يريد تحليل هذا الإيمان عند سوسير. وضرب المثل بسوسير أمر لافت؛ لأنه من الصعب الوقوف على هذا الإيمان فى كتاباته وعَدِّه حالة نموذجية بالنسبة إلى كتاب آخرين. لكن ذلك- كما جادلت فى الفصل الثانى- يُعَدُّ قراءة مغلوطة لسوسير بلا ريب؛ حيث يختار دريدا ممثلاً لهذه الرؤية مفكرًا يُقَوِّضُ بذكاء تلك الرؤية.

(٢) وغالبًا ما تبدو هذه التعابير الأخلاقية فى هذا السياق الفكرى فى غير محلها. خذ مثلاً تلميح جيوفرى هارتمان إلى "فضيحة اللغة المجازية" (*Criticism in the Wilderness*, Yale, 1980, p. 31). كلنا معتادون على استخدام كلمة **فضيحة** فى سياقات من قبيل **فضيحة ووترجيت**. فهل اللغة المجازية أو وجهة نظر اللغة المجازية تنتج سياقًا تتحرك فيه الألسنة بطريقة فاضحة؟ وهل يقع ضمن نطاق قضايا اللغة المجازية هذا النوع من الانتباه؟ توحى كلمة فضيحة بفعل جرىء للغاية وتحدٍّ لضيق الأفق. ويرجع أصل استخدام هذه الكلمة فى التفكيك إلى دريدا نفسه فى مقاله "Structure, Sign, and Play in the Discourse of the Human Science", in *The Structuralist Controversy*, ed. Richard Macksey and Eugenio Donato (Baltimore and London, 1972), p. 260، حيث يقول: "يمكن المرء القول- مستخدمًا كلمة تنطوى على مغزى فاضح وملموسة دومًا فى اللغة الفرنسية- إن حركة التهيئة هذه التى يسمح بها غياب المركز أو الأصل هى حركة **التكميل**".

(٣) Barbara Johnson, "Nothing Fails Like Success", *SCE Reports* 8 (Fall 1980), p. 14.

(٤) أو التعابير "السحرية" كما يدعوها جورج مكفادن فى محاورته مع دى مان بشأن كتابه ***أمثوليات القراءة*** *Allegories of Reading*، انظر: *Journal of Aesthetics and Art Criticism* 39 (1981), p. 341.

(٥) See Rendall and Lentricchia, as cited in chapter one, note 5, above

(٦) S. F. Rendall, review of *On Deconstruction*, in *Comparative Literature* 36 (1984), pp. 263-64.

(٧) *Journal of Aesthetics and Art Criticism* 40 (1982), pp. 329-33.

(٨) بخصوص بعض التعليقات على الجاذبية السيكلوجية التى يتمتع بها التفكيك بتأكيدات مختلفة، انظر: Dennis Donoghue's review, of *Allegories of Reading*, by Paul de Man, *New York Review of Books*, (12 June 1980) and Harold Bloom, Paul de Man, Jacques Derrida, Geoffrey Hartman, and J. Hillis Miller, *Deconstruction and Criticism* (New York, 1979).

(٩) وثمة طريقة أخرى للنظر إلى هذا الموضوع؛ ألا وهى تأمل التفكيك فى سياق تاريخ الفكر التشككى بوجه عام. وهنا، تنشأ مقابلة غريبة: فالمرء الذى يعرف المتشككين بوصفهم الخوارج الوحيدين تقلقه شكوكهم وربما تعذِّبه. التفكيك مختلف تمامًا؛ التفكيك لا يتردد وإنما هو قطعى عن طيب خاطر؛ فهل يتمتع المتشككون الحقيقيون بمثل هذه الثقة بالنفس؟ وبينما يُثَبِّتُ المتشككون- بوجه عام- أعينهم على معتقداتهم الشخصية وينفصلون عنها، نجد التفكيكيين يسلمون بسلطتهم المرجعية وينتمون إلى مدرسة فكرية ويتقبلون جماع المذاهب. ويلحظ جراف أيضًا فى مقاله ("Deconstruction as Dogma", *Georgia Review* 34 (1980), p. 409) التناقض بين التزام التفكيك نظريًا بمساءلة كل شىء من جهة، وصيغته القطعية الواثقة فى نفسها من جهة أخرى.

الفصل السابع

خاتمة

معنى التفكيك فى المشهد النقدى المعاصر

يَدَّعى المدافعون عن التفكيك- باطراد- مزاعمَ عنه، ضمنية وصريحة على السواء. وأهم هذه المزاعم أنه حركة تحريضية جسورة، ابتكارية مثيرة، تتحدى الوضع القائم بأفكار جذرية مقلقة. أما الزعم الثانى فهو أن التفكيكَ- فى جوهره- نظرىٌّ من النوع الثقيل يحتل المكانة الأهم فى النظرية عند رسم خريطة المشهد النقدى. ثم أخيرًا، الزعم الضمنى فى وجهة التفكيك النظرية العامة بأن طريقته الجديدة أعمق معرفيًا من الطرق الأخرى فى النقد حتى الآن. وأرى أنه لا زعم من هذه المزاعم يصمد أمام فحص دقيق. فأولاً وقبل كل شىء، ليس من العسير رؤية أن الموضوعات الرئيسة فى التفكيك كانت جزءًا من المشهد النقدى القائم منذ أمد قبل مجىء التفكيك نفسه، فضلاً عن أن موضوعات التفكيك لم تكن قضايا سطحية أو هامشية فى ذلك المشهد النقدى السابق عليه بل كانت تُشَكِّلُ ملامحه الرئيسة؛ فقد كانت- ولا تزال- من بين أهم الأولويات والمسئوليات فى النقد الأمريكى على الأخص. وفى هذا الفصل، أجادل بأن المعنى الوحيد الذى يمكن أن يقال به إن التفكيك يُمَثِّلُ تغييرًا فى السياق النقدى يكمن فى إعطائه شكلاً جديدًا وقوةً متجددةً ودهاءً لأفكار واتجاهات كانت سابقة عليه؛ حيث يضفى مظهر المعرفة النظرية العميقة على ما كان يُعَدُّ سلفًا- تقريبًا- اتجاهات متهافتة وتحيزات فى الممارسة النقدية. وعليه، يعنى ذلك أن التفكيك قَلَبَ- فى حقيقة الأمر- الدور الأكثر اعتيادًا الذى تقوم به النظرية.

يُعْتَقَدُ أن "نظرية النقد" ليست عبارة عن مجموعة من المبادئ الجامدة، وإنما هى على الأصح نشاط: نشاط فى التحليل ينعكس على ممارسات النقد الجارية، ويُفكِّرُ فيها كى يُعرِّى تناقضاتها المحتملة، ويكشف عن أوجه عدم الملاءمة فيها، ثيقوم بتنقيح تلك الجوانب التى لا تصمد أمام التحليل الدقيق. هذه الخطة تنقلب إلى العكس فى التفكيك؛ حيث يتمسك التفكيك- بإلحاح ومثابرة وعناد- باتجاهات كان يتهددها بالأفول- فيما مضى- التحليلُ النظرىُّ، فصار التفكيك يتبناها تحت عباءة النظرية نفسها. وبذلك غدت "النظريةُ" أداةً جديدةً يتم من خلالها ترميم الاتجاهات الأقدم ومقاومة التغيير الحقيقى(١).

إذا حاولنا تجريد التصورات المتواترة التى يتميز بها النقد والنشاط النقدى فى العالم الناطق بالإنجليزية، فلا ريب أن النتائج ستكون أىَّ شىء سوى الإيمان بوجود معنى مفرد واضح يمكن تحديده فى النص الأدبى، ذلك المعنى الذى هو مَرْمَى التفكيك. فالرؤية السائدة هى على النقيض تمامًا من ذلك المعنى: النقد لا يشبه العلم فى شىء، ولا يَنتج عنه نتائج موضوعية واضحة. فالنقد البارع- لا الصادق- هو الذى يثير الانتباه، وبما أن إثارة الانتباه تقع بطرق عديدة مختلفة فلا ريب أن صفة النقد المائزة له تختلف تمامًا عن فكرة الحقيقة العلمية الموحدة. النقد يضىء النصوص وينيرها من زوايا عديدة. ولكل من المنظورات النقدية العديدة التى تختلف فيما بينها قيمةٌ تتوقف على طرائقها الخاصة. كلها "يلقى ضوءًا" على النص، غير أن هذا الضوء له درجات إنارة مختلفة. لذا، من المشروع تمامًا أن يختلف النقاد فيما بينهم، الأمر الذى يعنى أن الشخصية والطابع الفردى لدى الناقد عنصر مهم فى النقد. القضية فى النقد البارع ليست اكتشاف **المعنى** (بألف ولام القصر) فى النص؛ إذ يعنى استعمال هذا المعيار العودة إلى حقائق العلم الموحدة. المزاج الفردى لدى الناقد ووجهة نظره عامل من العوامل، ومن ثمَّ يحتل خياله

وإبداعيته مكان الصدارة دومًا. وتمنح تلك الرؤيةُ العامةُ الشائعةُ النقادَ قدرًا كبيرًا من الحرية. القراء يتأثرون بالعمل الأدبى بطرق مختلفة، لذا لا بد أن يكونوا أحرارًا فى اتباع خطوات مختلفة. ومن ثمَّ، يوجد نفور كبير من القول بأن استجابة ما للنص صحيحة وأخرى خاطئة؛ إذ ثمة ميل إلى إجازة أن تنير كلُّ استجابة منهما وجهًا مختلفًا من وجوه النص. ويُحْكَمُ على جودة النقد بنوعيات الخيال النقدى التى يُفَعّلها وبقدرته على إثارة خيال القارئ. فى هذا المناخ[٢]- مناخ التعدد النقدى حيث يُفْتَقَدُ اليقين- تندر محاولات إيضاح أن نقدًا من النقود لا يفى بالمعايير الضرورية، لنقل مثلاً معايير التماسك الفكرى أو مطابقة النقد لمقتضى حال النص، بل وتوصف تلك المحاولات بأنها دوجمائية غير مناسبة.

يجادل مؤرخو الأدب ونقاد السير الأدبية دومًا بأن الملابسات background information التى يكشفون عنها الغطاء تزودهم بالدليل الموضوعى على معنى النص. لكننا ننسى أن إلحاحهم على القيمة الفريدة التى تتمتع بها تلك الملابسات ناجمة- على وجه التحديد- عن النزعة الارتيابية السائدة التى تُشَكِّكُ فى قدرة النص على نقل معنى محدد. وكان السبب فى ضرورة الاستعانة بمعلومات واقعية عن سياق المؤلف الشخصى والاجتماعى أن النصوص الأدبية- كما تمضى بذلك المناقشة- يمكنها أن تعنى أيًا ما يراه فيها قراؤها. ولم يكن النقاد التاريخيون والبيوجرافيون يسهمون- فحسب- فى الإجماع السائد على أن لغة النص عرضة لأىِّ تأويل وأية استجابة لو اعْتُبِرَتْ فى حد ذاتها فقط، وإنما كانوا أيضًا يحتاجون إلى ذلك الإجماع حتى يستخدموه قاعدةً أساسية لتبرير موقفهم.

ومن ثمَّ، يلح الإجماع النقدى السائد إلحاحًا كبيرًا على التعددية، وعلى قيمة اختلاف وجهات النظر النقدية، وعلى عدم اتصاف النقد بصفة العلم. ولا أريد هنا الاستطراد فى تفاصيل ملاءمة هذه الرؤية منطقيا، لكن علينا ملاحظة أنها تنطوى

على أحد العيوب العملية التى تزعج معظم النقاد سواء أدركوا أو لم يدركوا أن هذه النتيجةَ التَعِسةَ- فى نهاية الأمر- عاقبةٌ من عواقب الإجماع النظرى على التعددية كيفما اتفق، ذلك الإجماع الذى يحرصون عليه حرصًا: المشكلة التى تزعج كل ناقد هى طوفان الكتابة النقدية ومستواها العام الذى يُسَلِّمُ الكثيرون- على نطاق واسع- بأنه دون المستوى المطلوب. تلك هى على الأرجح عاقبة ذلك السياق الذى يحرص على تأكيد قداسة حق الناقد الشخصى فى رؤية الأشياء على النحو الذى يراها به أكثرَ من حرصه على قوة حُجِّية المناقشة بوصفها المعيار الرئيس الذى نحكم به على قيمة النقد. ولما كان لا يوجد مَن يتحدث عن معايير للنقد الواضح، كانت النتيجة أنْ تَنَوَّعَ محتوى النقد المنشور واختلفت قيمته تنوعًا واختلافًا هائلين. والكل تقريبًا- بما فيهم أشد المدافعين حماسة عن التعددية غير المقيدة نظريًا- غير راضٍ عن بعض مظاهر ذلك المناخ التعددى. وبطبيعة الحال، ينزعج معظم النقاد- فى هذا المناخ- من أية محاولة محددة للبرهنة على أن تأويلاً بعينه هو التأويل المناسب للدلائل التى يمليها النص بطريقة مقنعة، أو من أن تأويلاً آخر لا يتماشى مع النص ويمكن رفضه بكل بساطة(٣). وليست الحكاية هنا أنهم يفضلون تأويل بعينها أو لا يفضلون، بل الحكاية أنهم يميلون إلى الاعتقاد بأن المناقشات النقدية هو كل ما يمكن الإسهام به. ومعيارهم فى الحكم عليها أن بعض المناقشات أقيم من غيرها، وليس المعيار أن مناقشةً تفشل أو ترسب بينما تنجح غيرها. (المشكلة المنطقية الكامنة فى هذا السياق التعددى مؤداها الاختيار الضمنى بين الموضوعية النهائية الأخيرة من جهة والذاتية وحدها من جهة أخرى: إما أننا نملك الحقيقة النهائية المطلقة أو أنَّ ما يوجد ليس سوى رأى فردى لا يعلو على غيره من حيث المبدأ).

إن ذلك المناخ السائد فى النقد الأمريكى- وكلمة المرور فيه هى التعددية- يكاد ألا يقدم ملاذًا حصينًا لأولئك التفكيكيين الذين دَيْدَنُهم التغلب على معارضيهم بالقوة. لكن حصل العكس، إذ لم يكن ثمة سياق أكثر تفتحًا لموضوعات التفكيك

الرئيسة من سياق كان فعليًا على مقربة كبيرة من تلك الموضوعات. كل ما كان يحتاج إليه التفكيك إدخال تغيير على طريقته فى صياغة موضوعاته. فالتشديد الأقدم على مشروعية اختلاف وجهات النظر النقدية من اليسير ترجمته إلى نظرية النص أو النصية ونقد استجابة القارئ، ومن اليسير على المقاومة السابقة لأية فكرة تتبنى موضوعية النقد أن تستوعب فكرة أن كل القراءات هي قراءات مغلوطة. أما التشديد على خيال الناقد وإبداعيته الفردية فيجدان نظيرهما فى التعطيل التفكيكى للفرق بين الأدب والنقد(٤). ويمكن لفكرة عدم نضوب مَعِين النص أن تتماشى بسهولة مع فكرة عدم تناهى المعنى الناتج عن لعب العلامات اللامتناهى. وإنَّ المدافعين عن التفكيك لَحالمون لو اعتقدوا أن الهمَّ التفكيكى يُغَايِرْ جذريًا الاتجاهات الحصينة فى النقد الأمريكى ويقاطعها. فالعكس- على وجه التحديد- هو الذى يفسر نجاح التفكيك فى أمريكا؛ حيث لَعِبَ التفكيكُ على وتر المناخ السائد فأعطاه نَفَسًا جديدًا من المشروعية.

ثمة الكثير يقال عن الطبيعة الجذرية المزعومة فى الاهتمامات التفكيكية؛ لكن ماذا عن مكانته أو مشروعيته بوصفه نظرية؟ بهذا الصدد، ثمة أيضًا الكثير من الظنون والريب تكتنف زعم التفكيك بأنه يمثل انتصار النظرية أو أنه يحقق لها المكانة العالية فى عالم النقد. وليس المقصود هنا نظرية التفكيك الضعيفة المتهافتة التى ينبغى على مناقشاتها النظرية أن تهتم بأكثر من اللعب على الرؤى الحدية المتناقضة، والتى ينبغى عليها أن تُوَظِّفَ التحليل بدلاً من البلاغة الدرامية. المشكلة الأعمق هى أن الموضوعات الرئيسة فى التفكيك تتعارض- هى نفسها بحكم طبيعتها- مع مبادئ النظرية.

لنأخذ، على سبيل المثال، الحرية التى تمنحها فكرة النصية للقراء والنقاد والنصوص. يتمتع النقاد بحرية قراءة النصوص دون قيد أو شرط، والنصوص يمكنها أن تعنى ما لا نهاية له من المعانى، ويستخدم القراء مهارتهم الإبداعية بلا

شرط أو قيد من أجل اكتشاف المعنى. أما المنظِّرون فبحكم طبيعتهم لا يمنحون هذه الرخصة للقراء أو السياقات حتى تعنى ما تريد. إذ تتحرك النظرية دومًا فى الاتجاه المعاكس. فالمنظِّرون- بوجه عام- لا ينعمون بمثل هذا السلام المريح مع تيارات الوضع القائم التحتية القوية كما يحلو للتسهيلات التفكيكية أن تفعل حين تتبنى سياسة "دعه يعمل" الغالبة على الممارسة النقدية. إن المنظِّرين يحللون السياقات تحليلاً نموذجيًا ليدرسوا العلاقات بين تجليات المعتقدات والممارسات الجارية- على اختلافها- حتى يصلوا إلى نتائج بخصوص تماسك الأفكار النسبى أو تهافتها. وبطبيعة الحال، يمارس هذا النوعُ من التحليل ضغطًا دائمًا على مظاهر أو تجليات بعينها فى الوضع القائم؛ الأمر الذى يعنى فرض قيود جديدة أكثر منه حدًا لقيود قائمة. أما طريقة التفكير التى تميل إلى إزالة مثل هذه القيود فتمثل- فى المقابل- مقاومةً لإبراز الفروق، ومن ثمَّ مقاومةً لأىِّ غرض حقيقي يهدف إليه التحليل النظرى.

تمارس النظرية ضغطًا على الوضع القائم بامتحانها الدائم لأسس النشاطات المقبولة ومعقوليتها فى المجال العملى. وحتمًا، ستكون النتائج مخالفة تمامًا للاتجاهات التفكيكية المعتادة: لن تتركنا النظرية مع قضايا ونشاطات غير محددة، بل تقدم إيضاحًا وتمييزًا بين ضروب من النشاطات المختلفة جوهريًا. وعاقبة هذا النوع من النشاط النظرى ستضغط- بوجه عام- من أجل إعادة ترتيب الأولويات؛ فالنظرية بحكم طبيعتها مقلقة حقًا. لكن المناقشة النظرية- لأجل هذا السبب عينه- لا بد أن تُباشَرَ بعناية وحرص كبيرين. إنها قبل كل شيء عملية تحليلية متأنية دقيقة: لا بد أن تكمن قوتها الحقيقية فى دقة الصياغة، وبيان الفروق المُحْكَمَة، ووصف المفاهيم بدقة وانضباط. فى الخطاب النظرى، تُوَاجَه المناقشة بالمناقشة، كما تُوَاجَه- بالقدر نفسه- محاولة التحليل الدقيقة وإيضاح أساسِ مفهومٍ أو موقفٍ نقدىٍّ بالفحص الدقيق المُحْكَمِ النافذ إلى المنطق الداخلى الذى يحكم التحليل؛ الأمر

الذى يجعل المناقشة النظرية عملية مشاعية، لا يوجد فيها مجال لرخصة شخصية، أو لمزاعم الإعفاء من الفحص المنطقى، أو مطالبة بمشروعية منطقية فريدة غير محددة، أو مطالبة بإعفاء الغموض من التحليل، أو حرية أن يفعل المرء ما يشاء.

يعانى النقد الأدبى من عيب مزمن فيه؛ ألا وهو استعداده للتخلى عن الإحساس بمشاعية البحث المتاح لكل أحد، إذ من المتوقع مع هذا الإحساس أن تتعرض الإدراكات الفردية للاختبار والامتحان فيُغَرْبلها الآخرون. يعنى البحث التشاركى الالتزام بالمناقشة والحوار، بينما يلح النقد على قيمة منظور الناقد الشخصى، فيرفض عمليًا تبنى هذا الالتزام. قبل مجىء التفكيك، اشتغلت نظرية النقد ضد سياسات "دعه يعمل" التى هيمنت على النقد؛ أما وقد جاء التفكيك– وهو التعبير الداعم لتلك السياسات– فقد حاول ارتداء عباءة النظرية كى يستأنف برنامجه المضاد للنظرية[٥]. وما كانت العاقبة سوى جدَّة ظاهرية تتلخص فى مقاومة التغيير، وعلى الأخص ذلك التغيير الضرورى المُلِحّ: تطوير بعض أساليب المراجعة وضبط طوفان الكتابة النقدية غير المُتَرَوِّية وفَوْضَاها، عبر التفكير فيما له قيمة وما ليس له قيمة من حيث المبدأ؛ أىْ عبر التفكير النظرى الحقيقى لا الوهمى الخادع.

هوامش الفصل السابع

(١) ويعنى كل ذلك أن طابع التفكيك فى أصله الفرنسى يختلف تمامًا عن طابعه بعد التكييف الأمريكى له. فى فرنسا، كان التفكيك جانبًا من جوانب الثورة على التراث العقلانى ضيق الأفق للغاية فى النقد، ولو توسعنا فى القول كان التفكيك ثورة فى الحياة الثقافية. وقد غدت هذه الثورة إكليشيهًا- بطريقة ما- فى الحياة الفكرية الفرنسية قبل أن يأتى دريدا وينفخ فيها نَفَسًا. لكن ظلت مشكلة عدم التماسك واللاافعالية قائمة فى طريقة دريدا. غير أنه تَبْقَى حقيقةُ أن ثمة عنصرًا يناهض المؤسسات ويقاومها فى التفكيك الفرنسى، بينما لم يمثل نظيره الأمريكى سوى طريقة جديدة للتمسك بمجموعة من المواقف القديمة.

(٢) لقد وصفت سياستيْ "دعه يعمل" و"الانتقائية الحكيمة" السائدتين وناقشتهما فى كتابى *The Theory of Letrary Criticism* (Berkeley, 1974). وهذا الوصف يناسب الحال الراهن كما كان مناسبًا فى العقود السابقة على تأليف هذا الكتاب.

(٣) يلحظ جيرالد جراف فى مراجعته لكتاب جيوفرى هارتمان *Criticism in the Wilderness* (The New Republic, 1 November 1980) أن التهكم التفكيكى من كل شيء "يُرَجِّعُ أصداء قاعدة أكاديمية أقدم فى مناهج بحثية- تتصف بالتأنق الزائد- كانت ترتاب فى المواقف العقلية "الجادة"؛ لأنها غير لائقة بالرجل النبيل. وأحيانًا، يتعجب المرء من أنه على الرغم من كل ضراوتها المعلنة وولعها المزعوم بالمخاطرة، لم يكن النقد الطليعى الحديث الذى تهاجمه

محافظًا فى جوهره. وعلى الرغم من أن التشديد هنا على الأناقة والنبالة بينما ينصب تشديدى بدرجة أكبر على مقاومة المسئولية، فيبدو لى أننا نتحدث كلانا عن الظاهرة نفسها: تلاعب التفكيك بالتيار المحافظ فى النقد الذى يقاوم الحس بوجود نشاط نقدى منتشر والبحث التشاركى بدلاً من التعبير الشخصى البسيط. وفى مراجعة أخرى لهذا الكتاب (*Modern Language Review* 77, 1982, pp. 439-40) يرى إ. د. نوتال A. D. Nuttall أيضًا أن "الهم الأساس فى مناقشة هارتمان مناهضة النظرية التى تعارض الإيضاح فى حد ذاته" على الرغم من أن رغبته المعلن عنها تفيد بأن النقد أكثر احتفاء بالنظرية.

(٤) قارن على سبيل المثال ما يقوله سبيلر R. Spiller ص ٥٥ من "Literary History", in *The Aims and Methods of Scholarship in Modern Languages and Literature*, ed. James Thorpe (New York, 1963) بما يقوله دوناتو Eugenio Donato ص ٩٥ من "The Two Languages of Criticism", in *The Structuralist Controversy*, ed. Richard Macksey and Eugenio Donato (Baltimore and London, 1972). حيث يتحدث سبيلر عام ١٩٦٣ عن "الاستبصارات والضوابط الجمالية لدى الفنان، وينطبق الأمر على المؤرخ الأدبى"، بينما يخبرنا دوناتو مؤخرًا- فى العهد التفكيكى- أن "مشروع دريدا يكشف أيضًا- داخل سياقنا الحديث- عن استحالة تحديد خط جوهرى فاصل بين الأدب والنقد".

(٥) فى حين أنه ثمة قدر من الحقيقة فى الرؤية التى يتبناها كيرنز كريج R. Cairns Craig ("Review Article: Criticism and the Truths of Literature", *Dalhouse Review*, 1980. p. 527)، ومفادها أن التفكيك "متناسب- على وجه التحديد- مع ظروف "البحث" الأدبى فى الدراسة الجامعية: التعرف على التقنيات واختيار المؤلف المفضل، تنفيذ تعليمات

التفكيك"، فإنى أعتقد أن ثمة أسبابًا أعمق وأوسع وأهم تفسر جاذبية التفكيك. ومن ثم، فإنى أنظر- بوجه عام- إلى الطابع القديم الاستمرارى فى النقد الأدبى لتفسير هذه الظاهرة بدلاً من العوامل الاجتماعية أو السياسية الحديثة الأكثر محليةً.

ثبت المفردات والتعابير المهمة فى الكتاب

Abstractive	تجريدى
Activity	نشاط
Alternative	بديل مغاير
Ambiguities	مواطن اللبس/ التباس
Art of Discrimination	فن التمييز
Assertions	أقوال جازمة
Author Intention	قصد المؤلف
Background information	ملابسات (معلومات خارجية عن ظروف ميلاد العمل الأدبى)
Bias	تحيز
Binary oppositions	تعارضات ثنائية
Blindness	عمى
Block	إحصار
Center	مركز
Common sense	حس مشترك/ حس عام شائع
Concept	تصور، صورة ذهنية
Consensus	إجماع
Conservatism	نزعة المحافظة
Deconstruction	تفكيك/ تقويض
Deconstructive violence	عنف تفكيكى
Demystification	فك المغالق، إيضاح المبهم

Datum	مُعْطَى
Desire	رغبة
Différer	يختلف ويؤجل
Difference	اختلاف
Disclaimer	إنكار/ إسقاط الحق
Dismantle	يُعَرِّى
Distortion	تشويه
Disruptive	تمزيقى
Epistemology	قواعد المعرفة
Essentialism	نزعة جوهرانية
Ethnocentrism	نزعة تمركز إثنى
Exposing	فضح وتعرية
Grammatology	علم أنساق الكتابة
Iconoclasm	ثورة على المعتقدات التقليدية
Illusion	وهْم/خداع
Implication	مضمر
Infinite	لا متناه
Infinity	اللاتناهى، عدم التناهى
Intention	قصد
Intentional fallacy	مغالطة قصدية
Interpretation	تأويل/تفسير
Inquiry	بحث/ تَحَرٍّ/ استقصاء
Logical positivism	نزعة الوضعية المنطقية
Logocentrism	نزعة مركزية اللوغوس
Mastery	سيادة/هيمنة

Misconception	تصور مغلوط
Misinterpretation	تأويل مغلوط/إساءة تأويل
Misreading	قراءة مغلوطة/إساءة قراءة
Monad	جوهر فرد
Nature of signification	كُنْه الدلالة
New Criticism	النقد الجديد
Obsession	وسوسة/هاجس
Objection	اعتراض
Objectivity	موضوعية
Obscurity	غموض
Origin	أصل
Originary	أصلي
Performance	أداء
Phonologism	نزعة مركزية الصوت
Play of signs	لعب العلامات
Profundity	عمق
Prejudice	حكم مسبق
Privileged ideas	أفكار ذات امتياز
Project	مشروع
Problematizing	استشكال
Putting in question	مساءلة
Reader-response criticism	نقد استجابة القارئ
Received opinion	معتقدات أو آراء متعارف عليها
Representation speech	تمثيل الكلام
Revolution	ثورة

Rigidity	جمود
Reason	سبب
Reduction	اختزال/انتقاص
Signifier – (signans)	دال
Signified – (signatum)	مدلول
Subversion	هدم
Solipsism	نزعة الأنا وحدية
Slogan	شعار
Shock	صدمة
Supplement	مكمل
Supersition	معتقد وهمى/ فاسد
Supplementarity	تكميل
Task	مهمة
Textuality	نصية
Theory	نظرية
Trace	أثر
Transgressing	انتهاك
Tradition	تراث/تقليد
Transcendental signified	مدلول متعالٍ
Truth	حقيقة
Undoing	حل، تذويب
Undermining	تقويض
Vagueness	إبهام
Western tradition	تراث غربى
Writing	كتابة

المؤلف فى سطور:

جون م. إليس

أستاذ الأدب الألمانى فى جامعة كاليفورنيا، سانتا كروز. من أعماله المنشورة:

1- The Theory of Literary Criticism (California).
2- Narration in the German Novella (Cambridge).
3- One Fairy Story Too Many: The Brothers Grimm and Their Tales (Chicago).

المترجم فى سطور:

حسام نايل

ماجستير ودكتوراه الآداب فى النقد الحديث والبلاغة المعاصرة (آداب القاهرة). مدير تحرير مجلة فصول الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب منذ العدد ٨٠ - ٢٠١٢. عضو التحرير بمجلة "ألف" الصادرة عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة. من أعماله المنشورة:

١- "صور دريدا" (تحرير وترجمة)، القاهرة، المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٢م.

٢- "أرشيف النص: درس فى البصيرة الضالة" (تأليف)، سوريا، دار الحوار ٢٠٠٦م.

٣- "البنيوية والتفكيك: مداخل نقدية" (تحرير وترجمة)، الأردن، دار أزمنة ٢٠٠٧م.

٤- "مدخل إلى التفكيك" (تحرير وترجمة)، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٨.

٥- "استراتيجيات التفكيك" (تحرير وترجمة وتأليف)، الأردن، دار أزمنة ٢٠٠٩م.

٦- "التصوف والتفكيك: درس مقارن بين ابن عربى ودريدا" (ترجمة)، القاهرة، المركز القومى للترجمة ٢٠١١م.

٧- "المعتمد الأدبى فى التفكيك: هيدجر بلانشو دريدا" (ترجمة)، القاهرة، المركز القومى للترجمة ٢٠١١م.

بالإضافة إلى عدد من المقالات والترجمات فى دوريات مصرية وعربية متخصصة، والمشاركة بالترجمة والتأليف فى ثلاثة كتب عن دريدا والنظرية الحديثة. يعمل حاليًا على الانتهاء من ترجمة أحد أعمال دريدا تحت عنوان: "**أفعال الدين واللغة والقانون**". وكتاب إلن سكارى: "**الجسد الألم: مدخل فلسفى ونقد ثقافى**". ثم إعادة ترجمة مقدمة سبيفاك المنشورة عام ٢٠٠٢ تحت عنوان جديد فى نشرة مستقلة: "**منابع التفكيك: سبيفاك تتحدث عن دريدا**".

التصحيح اللغوى: رجب عبد الوهاب

الإشراف الفنى: حسن كامل

هدف هذا الكتاب ليس الإسهام فى النقاش حول التفكيك وكفى، بل تهيئة الظروف التى من الممكن أن يحدث فى إطارها مثل هذا النقاش. فهو يشرع فى تهيئة حالة تُناهِضُ التفكيكَ وتقف فى مواجهته. ولن يفاجئ ذلك أحداً، كلاً ولن يقلقه؛ فثمة العدد الكبير من الكتب قد هيأت الأرض أمام التفكيك، ولا عيب فى ذلك؛ وإنما المفاجئُ المدهشُ حقًا والمثيرُ للقلق ندرةُ وجود الكتب المناهِضة المُعارِضة. ويمضى هذا الكتاب، لا من خلال تقديم مسح شامل للقضايا الرئيسية والفرعية فى موضوعه، بل من خلال امتحان منطق القضايا والمناقشات الرئيسية التى تمنح الموضوع الذى نحن بصدده كيفيته الخاصة المائزة له، والتى تشكل فى الوقت نفسه همَّه الأكبر.

تصميم الغلاف. أحمد بلال